

شرح الفليسي المغربي جوابي ستم للإمام للخضري

تأليف

العلامة محمد بن عبد الرحمن الفليسي البكري المغربي
فرغ منه في غرة شعبان عام ١٠٢٤ هـ

تحقيق وتعليق

الدكتور محمد بن أحمد بن الطالب عيسى الشنقيطي

دار الذخائر
نشر وتوزيع

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الذخائر
نشر وتوزيع

الأمم ٣١٤٢١ ص.ب ٩٩٩ ت ٨٣٢١٨٣٤ فاكس ٨٣٢٢٥٧٨

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ولا يضر إلا نفسه ولا يضر الله شيئاً، نسأل الله ربنا أن يجعلنا ممن يطيعه ويطيع رسوله، ويتبع رضوانه، ويجتنب سخطه، فلنمنا نحن به وله.

أما بعد فإنني أنا العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أحمد بن الطالب عيسى لما فرغت من كتابي: الدروس الفقهية للمدارس الأهلية^(١)، الذي نظمت به مختصر الأخضري في العبادات والديانات على نهج الدروس ذات الوحدات والعناصر المتكاملة والمتقاربة في الموضوع وجمعت فيه بين متن المؤلف ونظم الشيخ عبد الله بن الحاج حمى الله القلاوي الشنقيطي لذلك المتن، واستدلت لكل درس من الكتاب والسنة حسب الاستطاعة رغبة في الثواب الذي أعده الله تعالى للمتعلم والمعلم ومن يسر لهما سبل العلم - أقول لَمَّا هداني الله تعالى لذلك العمل ورأيت إقبال المعاهد الإسلامية والمدارس الأهلية وعموم المبتدئين من البنات والبنين على استحسانه ودراسته علمت أن ذلك من فضل الله تعالى أولاً، ثم بحسن نية المؤلف والناظم وحب المسلمين قبل ذلك لما عليه الدليل من الكتاب والسنة ودفعني ذلك الإقبال المذكور على البحث عن

(١) طبع الكتاب بدار القلم الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ ونفدت طبعته ونحن الآن بصدد مراجعته وإعداده إعداداً حسناً يناسب ملاحظات المعلمين والدارسين، ويتناسب مع أهمية الكتاب العلمية وكثرة الطلب عليه. نسأل الله تعالى بمنه أن يسر ذلك وينفع به كما نفع بأصله.

شروح لهذا الكتاب المبارك متقدمة من طرف المؤلف، أو أحد تلاميذه، أو المعاصرين له، وقصرت همتي على ذلك إذ شروح هذا الكتاب وأنظامه بعد القرن الحادي عشر كثيرة ومتداولة والذي يفيد الدارس والمكتبة الإسلامية معاً هو العثور على شرح متميز زماناً لقدمه أو مادته. وكانت نتيجة بحثي كالآتي:

أولاً: لم يعرف أن المؤلف شرح هذا المختصر وإنما اشتغل بمؤلفات أخرى في فنون أخرى يأتي ذكرها في ترجمته إن شاء الله.

ثانياً: أول شروح هذا الكتاب هو شرح الفقيه الفرضي أبو محمد عبد اللطيف المسبح المرداسي نسباً، وذلك بدليل قوله في مقدمته:

(وبعد فإنني قصدت بهذا التعليق شرح المختصر للشيخ الفقيه العالم العلامة ولي الله سيدي أبي زيد عبد الرحمن الأخضري رحمه الله^(١) لأنه قد اشتمل على المهم من أمور الديانات، ملخصاً من شوائب الاختلافات.

ولم نقف على من شرح من الفقهاء ألفاظه. فأردت حينئذ أن نبين ما اشتملت عليه فصوله، وأبوابه بشرح يكون كافياً لنا في تحصيل الغرض، لنعلم بذلك ماسن الله تعالى علينا وافترض، وسميته: (بعمدة البيان في معرفة فروض الأعيان)^(٢).

ثالثاً: أما الشرح الثاني فهو هذا الشرح الذي بين أيدينا، وسيأتي الحديث عنه قريباً إن شاء الله.

رابعاً: أما الشرح الثالث فهو شرح شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون^(٣) الذي يقول في بيان دافعه الذي كتبه من أجله:

(... وله (يعني صاحب الشرح الأول عبد اللطيف المسبح) شرح على

(١) يؤخذ من الترحم على الإمام الأخضري رحمه الله أنه قد توفي قبل الشارح الذي توفي رحمه الله تعالى عام ٩٨٠هـ بينما معظم الدارسين لحياته يصححون أن وفاته كانت عام ٩٨٣هـ.

(٢) انظر مقدمة الكتاب ص ٢ من الطبعة الوحيدة التي طبعت على نفقة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر. وهي كثيرة الأغلاط المطبعية والتصحيقات المغيرة للمعنى، فلعل من يعيد طباعته يتنبه لذلك ويتحرى الصواب.

(٣) توفي عام ١٠٧٣هـ.

مختصر الشيخ الصالح سيدي عبد الرحمن بن صغِير، طالعه زمن الشيبية، فرأينا عماده على جمع الكتب والنقل منها فحسب، ولم يَلَمْ بلفظ المصنف، ولا يلوي إليه ولا ما يستخرج من أبحاث لفظه ومفهوماته وماأخذه، وهو الموجب لشرحنا عليه المسمى: (بالدرر في شرح المختصر) نبهنا على فوائد فيه لم توجد في المطولات، ونُكت حسان قل أن تلفى في غيره، وتنبهات أخذناها من فحوى خطابه، وفروع كملنا بها مالم يفصح به كلامه - رضي الله عنه وأرضاه - وربما نبهنا على ما طغى به قلم شارحه المذكور أو هفى فيه — غفر الله لنا ولهم ولجميع المسلمين^(١).

يتبين بما نقلناه في النصين السابقين أن صاحب الشرح الأول علق شرحه لعدم علمه من سبقه من الفقهاء بشرح هذا المختصر الذي وصفه أوصافاً حسنة حيث اشتمل على المهم من أمور الديانات... وبين كذلك منهجه الذي يرى أنه به يحصل الغرض ويعلم به ماسنَّ الله تعالى وافترض.

أما ابن الفكون صاحب الدرر في شرح المختصر فقد طالع زمن الشيبية شرح المسيح ولم يكن في نظره وافياً بالغرض ولا مبيناً لما اشتمل عليه هذا المختصر من الدرر لذا قام بشرحه شرحه الذي وصفه في نصه الذي نقلناه. وبه يُعلم أن أيّاً منهما لم يَطَّلِع على هذا الشرح، أما المسيح فلقوله: إنه لم يعلم أن أحداً من الفقهاء شرحه قبله.

وأما ابن الفكون فاقصر على ذلك الشرح الذي سبقه وطالعه في زمن الشيبية ولم يذكر غيره، وعليه فإنه يعتبر هو أن شرحه لهذا المختصر هو الشرح الثاني.

(١) انظر منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية لنفس المؤلف ط ١ ، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤هـ، ص ٤٦.

تميز هذا الشرح زماناً ومكاناً ومادة

أما زماناً فلقدمه، حيث إن وفاة الإمام الأخضرى على الصحيح هي عام ٩٨٣هـ وصاحب الشرح فرغ منه في غرة شعبان عام ١٠٢٤هـ.

ولعله كان من تلاميذ الأخضرى المباشرين كما توحى به عبارة قال: الشيخ وأراد الشيخ بقوله كذا كذا، يكررها كثيراً مع أن الغالب على الشراح الذين لا تربطهم بالمؤلف أو المصنف رابطة الصحبة أو الأبوة التعبير عن اسمه بقولهم: قال المؤلف أو قال المصنف . . .

وأما مكاناً فهو مغربي والجزائر هي أوسط المغرب عند الإطلاق فالشارح الذي تكون بيئته هي نفس بيئة المؤلف أو أقرب إليها يكون بلا شك أحرى بفهم عبارته وأعمق فهماً للدلالة عباراته وفحوى خطابه ومحتجزاته . . . وأما مادته وهي الأهم عندي فإن هذا الشرح يمتاز بأمور نُجمعها فيما يأتي:

- ١- اشتمل على (٦١) آية من كتاب الله تعالى وهو مختصر.
- ٢- اشتمل على خمسة وسبعين ومائة حديث من الصحاح والمسانيد وغيرها، وهذا كم من السنة المطهرة يقوم عليه كتاب كامل.
- ٣- رجع المؤلف في شرحه هذا إلى خمسة وستين مرجعاً من أمهات التفسير والسنة وكتب الفقه المعتبرة في المذاهب الأربعة.
- ٤- ذكر في شرحه الأقوال معزوة إلى أصحابها حيث إنه ذكر بالإضافة إلى الأنبياء وكبار الصحابة والأئمة الأربعة سبعة وخمسين ومائة من الأعلام البارزين في العلم والفقه المقتدى بهم في الدين.

أما منهج المؤلف في هذا الشرح فهو باختصار يرجع إلى الأمور الآتية:

- ١- لم يذكر المؤلف شيئاً عن حياة الإمام الأخضرى ولأنه بأهمية الكتاب ولا بين الدافع الذي حمله على شرحه له، ولعله تجنب ذلك كله اعتماداً على شهرة المؤلف واعتماد الكتاب في المعاهد والمدارس الأمر الذي يقتضي شرحه والعناية به.

- ٢- لم يوضح المؤلف منهجه في شرح هذا الكتاب، وذلك أنه لم يكتب

مقدمة قبل البدء في الشرح، أو لعله آخر كتابتها حتى ينتهي من الشرح ولما فرغ منه عام ١٠٢٤هـ اخترمته المنية على أن تاريخ وفاته غير معلوم لدينا . . . وبلاستقراء وجدنا منهجه يتمثل في الآتي:

- ١- يبدأ بكتابة النص مصدراً له بحرف (ص) يعني بها (نص).
- ٢- يتبدى في الشرح مصدراً لكلامه بحرف (ش) يعني بها (شرح).
- ٣- يبين أولاً ما اشتمل عليه النص من الألفاظ موضحاً المعنى اللغوي والاصطلاحي.
- ٤- ثم يوضح المعنى الذي أراده المؤلف والحكم أو الأحكام التي يدل عليها النص المشروح وهكذا.
- ٥- يذكر الدليل من الكتاب والسنة إن كان الحكم من المسائل المنصوص عليها.
- ٦- يذكر النصوص الفقهية التي تؤيد النص وتبين أنه هو المشهور في المذهب المالكي خاصة.
- ٧- بعد ذلك يسرد الأقوال المخالفة أو المتضادة حول النص وربما يصحح أو يرجع أو يُشهر.

أصل المخطوطة وعملي في هذا الشرح

عندما كنت عام ١٤١٣هـ أبحث عن مخطوطة أحققها لأطروحة الدكتوراه في جامعة أم القرى بحثت في مكاتب الحرمين الشريفين الخاصة والعامة، ومن المكتبات التي قضيت فيها وقتاً أطول مكتبة الحرم النبوي الشريف حيث عثرت على هذه المخطوطة تحت رقم ٢١٧/٢/٧٩ مصورة في الفيلم رقم ١١٠ بعنوان:

شرح الفليسي على مختصر الأخضري.

اسم المؤلف: محمد بن عبد الرحمن الفليسي البكري المغربي ت بعد (١٠٢٤هـ).

اسم الناسخ: محمد الأحمر الحيارى.

تاريخ النسخ: عام ١٢٥٤هـ.

عدد الأوراق: ٦٩.

عدد الأسطر: ٢٤.

قرأت المخطوطة حتى اقتنعت بقيمة الشرح، وأنه شرح متميز بالاستدلال بالكتاب والسنة واعتماد الصحيح من الفقه الذي اشتمل عليه المختصر والمشهور من المذهب، ثم إنه بين الإطالة والإيجاز فلا إيجازه مخل ولا إطالته مملة، فاستحسنه كثيراً وعلمت أنه يستحق ماينفق فيه من جهد ووقت ومال ولكنه بعيد عن تخصصي^(١) الذي أبحث عنه وأتطلب مخطوطة أسجلها فيه ومع ذلك صممت على الحصول على نسخة منه، فكتبت طلباً للشيخ سليمان بن صالح العبيد مدير إدارة التوجيه والإرشاد التي منها مكتبة الحرم النبوي الشريف أوضح فيه رغبتني في تصوير هذه المخطوطة وتحقيقها لوجه الله تعالى، وعرفه علي أحد إخواننا الشناقطة العاملين معه في المكتبة وهو الشيخ محمد بن المصطفى فأمر المدير المذكور بتصويرها لي في الحال حتى لا أخرج إلا وهي عندي ولم يشترط علي إلا تزويد المكتبة بنسخة منها بعد التحقيق، حفظه الله وأثابه ثواب المخلصين الذين يخدمون العلم ويسعون في إعانة الراغبين فيه والباحثين عنه، هو ومن معه من النخبة الطيبة من طلبة العلم النابهين.

ولما حصلت على الدكتوراه عام ١٤١٨هـ كان من أول اهتماماتي الوفاء بتحقيق هذا الشرح المبارك.

وعملت في سبيل ذلك مايتي:

أ- بحثت عن مخطوطة أخرى لهذا الكتاب في الفهارس المتوفرة في الجامعات ومكتبات الحرمين الشريفين والكتب المؤلفة عن أعلام المؤلفين، فلم نجد لها ولا لمؤلفها ذكراً في هذه المواطن.

(١) تخصصي: الفقه الأكبر كما سماه الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي ألا وهو العقيدة والتوحيد وأمور الإيمان. وقد حصلت على العالمية (الدكتوراه) ببحث تحت عنوان: النبوة والرسالة بين الإمام الغزالي وشيخ الإسلام ابن تيمية.

حتى وجدت أثناء نسخي لها ختماً على بعض الصفحات يحمل اسم:
وقف الشيخ محمد العزيز بن محمد الوزير التونسي، فبحثت عن ترجمة له في
المؤلفين التونسيين والأعلام المتأخرة وشجرة النور الزكية فلم نجد له فيها ذكراً
فرجعت إلى القائمين على مكتبة الحرم النبوي فلم يكن عندهم عنه إلا أنه
كانت له مكتبة آلت إلى مكتبة الحرم، ولما فرغت من نسخ المخطوطة ومقابلتها
وتصحيحها عاودت البحث عن مصدرها وعن ترجمة لمؤلفها أو ناسخها أو
موقفها فلم أظفر إلا بما يأتي عن الشيخ محمد الشاذلي النيفر في تقديمه لتحقيق
كتاب: المعلم بفوائد مسلم للإمام المازري الذي أصله من الكتب التي أوقفها
الشيخ محمد العزيز على آل الوزير بالمدينة المنورة إذ يقول عنه: (الشيخ محمد
العزيز بن محمد الوزير التونسي من عائلة تونسية عريقة^(١) درس ودرس بتونس
ثم هاجر إلى المدينة المنورة ودرس بها - (وقد جاء التعريف به في مجلة
التضامن الإسلامي الحجازية أثناء ترجمة محمد العربي (التباني الجزائري - إذ
فيها - : ومن مشايخه أيضاً في المسجد النبوي الشريف العلامة المدقق عبد
العزيز الوزير التونسي).

إلى أن قال النيفر: (وكانت لديه مكتبة عامرة أوقفها على ذرية الوزير
بالمدينة المنورة ولكنها بعد وفاته بقيت مطوية لاتعرف إلى أن رأت الحكومة
السعودية ضمها إلى مكتبة الحرم المدني الشريف، ونعم ما صنعت . . وقد كان
العلامة عبد العزيز الوزير كما أخبرني الوالد رحمه الله^(٢) - والكلام للشيخ
محمد الشاذلي النيفر - من النحارير إذ كان الوالد أحد تلاميذه.

وكذلك أخبرني الشيخ البشير الإبراهيمي الذي قرأ عليه بالمدينة المنورة
فحدثني بأنه أحسن من كان يقرئ في عصره بالمسجد النبوي الشريف في دقة
تحريره وسعة اطلاعه، وجر ذلك إلى مصاهرة الشيخ الإبراهيمي من بيت

(١) يتبين من تراجم الأفراد من أجداده في شجرة النور الزكية أن أصولهم من الأندلس، المصدر
المذكور ٣٢٦ و ٤١٩.

(٢) توفي عام ١٣٥٦هـ.

الوزير^(١) فالخطوطة إذاً، مغربية وقّدت من تونس ومكثت في عداد المجهول أو المفقود منذ أن فرغ الناسخ منها كما أسلفنا عام ١٢٥٤هـ لا يستفاد منها ولا يعلم عنها شيء أكثر من رقمها في فهرست مخطوطات الفقه المالكي بمكتبة الحرم النبوي الشريف. وبهذا نكون قد عرفنا شيئاً عنها، فلنكمل الحديث عن الجهود التي بذلت فيها بعد نسخها وتصحيحها:

١- عزوت الآيات:

٢- خرجت الأحاديث بالعزو إلى مصادرها الأصلية بذكر الرقم والصفحة أو ذكر الجزء والصفحة.

٣- عزوت كثيراً من الأقوال إلى الأمهات التي أخذت منها، ووثّقت كثيراً من النصوص المنقولة من كتب موجودة إلى مصدرها.

٤- أحلت في موضوعات كثيرة إلى أمهات المذهب المالكي لمن يريد المزيد عنها.

٥- عملت الفهارس الآتية حسب ورودها في الكتاب:

أ- فهرست الآيات القرآنية.

ب - فهرست الأحاديث النبوية.

ج - فهرست مراجع الشارح وبيان الكتب التي وردت أثناء شرحه.

د - فهرست الأعلام الذين ورد ذكرهم في ثنايا الشرح. وهنا أنبه إلى ما يأتي:

١- لم أحكم على الأحاديث لأمر عديده، منها: أنني لست من أهل التخصص الدقيق في فن علل الحديث والجرح والتعديل، ثم إن معظم الوارد من الأحاديث في هذا الشرح مشهور في الصحاح والمسانيد والمعاجم أو الكتب الناقلة عنهم، ثم إنني وثقت عزوها إلى

(٢) انظر تقديم تحقيق المعلم بفوائد مسلم بقلم الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي ط١، ١٩٨٨م و ١٩٩٢م / ١، ١٦٢، ١٦٣.

كتبها الأصلية التي اعتنى بها العلماء في هذا العصر ودرسوا أسانيدھا وحكموا علیھا حسبما توصلوا إلیه، وبالرجوع إلیها یتبین للدارس والمدرس ما یحتج به مما لا تقوم به حجة فیصیر إلی ماثبت ویتجنب ما لا یتثبت، ولو نقلت ذلك لطال الكتاب بالهوامش والنقول.

٢- كذلك لم أعمد إلی نقل تراجم الإعلام لأمرین.

الأمر الأول: لشهرة الأغلبية منهم. والأمر الثاني: أنه یُغنی عن ذلك الرجوع إلی الكتب الآتية التي رجعت إلیها فوجدتها استوعبت تراجمهم وهي:

١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عیاض.

٢- الديباج المذهب فی معرفة أعیان علماء المذهب لابن فرحون.

٣- كتاب نیل الابتهاج بتطریز الديباج لأحمد بابا التنبکتي.

٤- توشیح الديباج وحلیة الابتهاج لبدر الدین القرافی.

٥- شجرة النور الزكية فی طبقات المالكية لابن مخلوف.

٦- محاضرات فی تاریخ المذهب المالکي فی الغرب الإسلامی للدكتور عمر الجیدی.

ترجمة المؤلف: الشيخ عبد الرحمن الأخضرى رحمه الله

هو الإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد صغّير بن محمد ابن عامر الأخضرى أديب نابّه وبياني رائق وشاعر مفلّق وناظم محرر، ومنطقي متعلّ ولقيه موفق، ومصلح متبصر ومحارب للبدع والخرافات وناقد لجميع مظاهر الانحرافات.

ولد على الراجح عام ٩١٨هـ وتوفي عام ٩٨٣هـ^(١).

قال في ختام نظمه لكتابه : السلم المروتنق:

ولبني إحدى وعشرين سنة	معذرة مقبولة مستحسنة
لاسيما في عاشر القرون	ذي الجهل والفساد والفتون
وكان في أوائل المحرم	تأليف هذا الرجز المنظم
من سنة إحدى وأربعين	من بعد تسعة من المئين ^(٢)

وقال في آخر رجزه المسمى بالقدسية:

في أربع وأربعين قد نجز من عاشر القرون قل هذا الرجز^(٣)

وقال في ختام نظمه في المعاني والبيان والبديع:

تم بشهر الحجة الميمون متم نصف عاشر القرون^(٤)

للإمام الأخضرى مؤلفات عديدة في مجالات مختلفة وقد كتب الله لها

(١) معجم أعلام الجزائر ١٤ و ٣٦١.

(٢) انظر شرح الأخضرى على سلمه مع إيضاح المبهم من معاني السلم للشيخ أحمد الدمنهوري ط ١٣٦٧هـ ، ص ٤٠.

(٣) أنظر مقدمة تحقيقها للشيخ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الرئيس العام سابقاً لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة العربية السعودية، ص ١٤ و ٦١.

(٤) انظر ندوة الحركة السلفية في المغرب العربي ط ١٩٨٩م وعندهم أنه ولد عام ٩٢٠هـ وتوفي عام ٩٥٣هـ ، ص ١٥٠ - ١٥٦ وشجرة النور الزكية ٢٨٥ والأعلام للزركلي ٣/ ٣٣١ فهذه المراجع دالة على مواطن ترجمته والكلام على أهمية مؤلفاته وبيان جلالة قدره.

القبول عند الناس عامة فدرسها المبتدئون وشرحها العلماء والأدباء والمربون،
وَعَمَّ نفعها أهل المشرق والمغرب، ولعل ذلك لصالح باطنه واستقامته على نهج
الهدى وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر فإن ذلك يورث صدق اللهجة وحسن
التعبير، وبيارك الله تعالى في جهد صاحبه ويضع له القبول في الأرض. نسأل
الله تعالى بمنه وفضله أن يجعلنا من المقبولين في الدنيا والآخرة وأن يصلح
نياتنا وذرياتنا وبيارك في أعمالنا، وأن يحشرنا في زمرة المصطفى ﷺ وتحت
لوائه وأن يسقينا من حوضه بيده الشريفة آمين.

ترجمة الشارح

هو العالم العلامة الشيخ المربي، والشارح الموفق صاحب العبارة الواضحة والإشارة الموضحة: محمد بن عبد الرحمن الفليسي^(١) البكري المغربي رحمه الله تعالى.

وقد سبق أن ذكرت أن هذا العلم أهمله كُتّاب الأعلام وأصحاب معاجم المؤلفين الذين بحثنا عن ترجمة له فيهم وهو بحث مضمن وتقص يمكن حسب منهج التتبع الاستقرائي أن يجزم بأنه لا ذكر له في كتب أصحاب الفهارس ومعاجم المؤلفين.

ولعل السبب في ذلك أن هذا العلم الجليل لم يؤلف إلا هذا الشرح الذي نام في المكتبات الخاصة ثم نسي في رفوف المكتبات العامة كمكتبة الحرم النبوي الشريف إذ من تاريخ انتهاء ناسخه من نسخه عام ١٢٥٤هـ وهو لم ينسخ مرة أخرى بعد أن وصل للمشرق ضمن مكتبة العلامة محمد العزيز الوزير التونسي الأنف التنويه عنه . . .

والذي كان من استحسانه لهذا الشرح أن تمثل فيه — ولعله بخط يده إذ هو خط مغاير لخط ناسخ الشرح محمد الأحمر الخياري بل هو خط صحراوي عادي مقروء

كالبدر من حيث التفت رأيتـه يهدي إلى عينيك نورا ثاقبا
كالشمس في كبد السماء وضوءها يغشى البلاد مشارقا ومغاربا
غيره :

بمكارم الأخلاق كن متخلقا ليفوح مسك ثنائك العطر الشذي

(١) جاء في مراصد الاطلاع على أسماء الأمانة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، ط ١ البابي الحلبي ١٣٧٤هـ ١٠٤٣/٣ (فليس من قرى نمرقة بشرقي الأندلس . . .) ومعلوم أن الأندلسيين وصلوا أيام محنتهم في الأندلس إلى شواطئ الجزائر واستقروا فيها وتوغلوا في الصحراء خوفاً من الحملات الصليبية.

وانفع صديقك إن صدقت صداقة وادفع عدوك بالتي فإذا الذي) انتهى
لبعضهم

غيره للزمخشري:

(زمان كل حب فيه خبٌ وطعم الخِل خل لو يذاق
له سوق بضاعته نفاق فنافق فالنفاق له نفاق)
عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلّى الله عليه وآله قال: (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً)
وروي أيضاً عنه عليه السلام أنه قال: (أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق)
وسئل عليه السلام: ما خير ما أعطي الإنسان؟ قال: (خلق حسن).
وما أحسن قول بعضهم: بمكارم الأخلاق كن متخلقاً، وهي المذكورة
أعلاه. وعن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال:

(ياحلمة العلم اعملوا به، فإن العالم من عمل بما علم، ووافق علمه
عمله). فإذا كان الشيخ محمد العزيز الوزير أراد بهذه الأبيات الشعرية الحكمية
والأحاديث النبوية والآثار المأثورة تقرّظ هذا الشرح بها إذ كتبها في آخر لوحة
من مخطوطته ص ٦٩. كما فهمته فذلك، وإلا فإثباتها هنا من باب تميم
ماجاء في المخطوطة مع إفادة القاريء مضمونها فذلك من الأمور المفيدة.

هذا وإن مترجمنا الشارح وإن لم نجد عنه أكثر من مما ذكرنا فإن الناظر في
شرحه يدرك تبخره في العلوم، ومشاركته في فنون الشريعة وعلوم اللغة العربية
وطول يده في الفقه المالكي خاصة وحسن اختصاره للكلام واختياره للأقوال
علاوة على أنه أول من وجدناه في زمنه يستدل للنصوص الفقهية بالأدلة من
الكتاب والسنة ويتعب نفسه في تحليل المصطلحات الفقهية بالرجوع إلى معاجم
اللغة العربية. فلعل ما ذكرناه عنه يكون قائداً لمزيد من البحث عنه وكتابة ترجمة
وافيه له تلحق في الأعلام وذيولها التي بدأت تصدر في هذه الأيام باستدراكاتها
التي فاتتها فيها استدراك هذا العلم.

والعلم عند الله تعالى. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وشفيعنا محمد
 وآله وصحبه وسلم.

النص الملق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً

قال الشيخ الإمام العالم العلامة محمد بن عبد الرحمن الفليسي البكري،
المغربي رحمه الله ونفعنا ببركاته^(١) وعلومه آمين:

ص: (الحمد لله):

ش: ابتداء الشيخ رضي الله تعالى عنه كتابه بالحمد اقتداء بالقرآن العزيز لأن
أوله وضعاً: الحمد لله، وتأسياً برسول الله ﷺ في خطبه ورسائله.
وامثالاً لقوله عليه الصلاة والسلام: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد
لله فهو أجذم، وروي: (أقطع وأبتر)^(٢).

والكل بمعنى واحد أي ناقص البركة غير تام بالمعنى وإن تم بالحس.

واختلف العلماء في الحمد والشكر هل هما مترادفان أو متباينان؟

والصحيح أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه لأن الحمد هو:

الثناء بالكلام على المحمود لجميل الصفات سواء تعلق بالفضائل أو
بالفواضل. فالفضائل جمع فضيلة وهي الصفة، والفواضل جمع فاضلة
وهي الأفعال.

والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعمًا سواء كان باللسان أو
بالجنان أو الأركان.

فمورد الحمد هو اللسان فقط ومتعلقه النعمة وغيرها، ومتعلق الشكر
النعمة فقط ومورده اللسان وغيره.

فالحمد أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد.

(١) هذا اللفظ غير معروف عند السلف، ولعل المتأخرين أرادوا به صحبته ودعائه إن كان حيا
وإلا فعلموه، وانظر: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام في معاني البركة وأين
يضع الله البركة ٢٤٠ ومابعداها.

(٢) ضعفه الألباني بجميع طرقه، انظر: إرواء الغليل ٢٩/١، ٣٠ ومابعداها.

والشكر بالعكس، فبان بهذا أنهما يجتمعان في صورة وينفرد كل واحد منهما بصورة، فيجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان. وينفرد الشكر بالثناء بالجنان في مقابلة إحسان، واختلف في الألف واللام، قيل إنهما لاستغراق الجنس واستظهر لأن الحمد ينقسم إلى قديم وحادث، فالقديم حمده تعالى لنفسه بكلامه القديم وحمده لمن حمده من عبادة كنعم القادر ونعم العبد فأثنى تارة على نفسه وتارة على عبده والحادث حمد المخلوقين ربهم وحمدهم لبعضهم بعضاً فالقديم صفته ووصفه، والحادث خلقه وملكه. فالحمد كله قديماً كان أو حادثاً له تعالى، فصح أن الألف واللام لاستغراق الجنس، وأيضاً فلما كانت أصول النعم وفروعها منه سبحانه استحق جميع المحامد، وقيل إنهما للعهد، واختاره الشيخ الولي القطب سيدي أبو العباس المرسى رحمته الله.

قال: الذي أقول إنها عهدية وذلك أن الله تعالى لما علم عجز خلقه عن حمده حمد نفسه في أزله فلما أن خلق الخلائق اقتضى منهم أن يحمده بحمده^(١).

والله: اسم لواجب الوجود المعبود بالحق وهو أشهر أسمائه تبارك وتعالى ولذلك جعله إماماً لسائر الأسماء وخصت به كلمة الإخلاص ورفعت به الشهادة فصار شعار الإسلام وهو اسم قد قبض الله به الألسنة أن يدعي به شيء سواه فلم يتسمى به أحد. وجاء في تفسير قوله تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٢) أي هل تعلم أحداً تسمى الله، وقيل: إنه اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى^(٣).

(١) انظر مباحث الفرق بين الحمد والشكر ومتعلق كل منهما في شرح العقيدة الواسطية ط ٤، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٩٦هـ ٨٧. وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥٦-١٣٣/١١.

(٢) سورة مريم الآية ٦٥.

(٣) انظر مباحث ذلك في فتح الباري ٢١٤-٢٢٧، و ٣٧٧/١٣ وما بعدها، وانظر الحديث في سنن الترمذي وتحفة الذاكرين ٧٩. وانظر المحرر الوجيز ١٥٣/٦ وما بعدها وأحكام القرآن لابن العربي ٨٠٢/٢ وما بعدها.

فإن قيل: فما بال الداعي قد لا يستجاب له وقد قال ﷺ: إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى؟

فالجواب: أن الدعاء به مشروط بالعلم والمراقبة.

وقيل: اسم الله الأعظم مبهم كليلة القدر.

قال القلشاني: وأكثر المحققين على أنه

في آية الكرسي إذ هي أعظم آية للحديث^(١) فلو (كانت) — كذا — في غيرها لم يعدوا فيها أنها أعظم آية ومحال أن لا يكون في كتابه لقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٢) ولا خلاف بين النحاة أنه أعرف المعارف، وإن كان علماً وهو مستثنى من الخلاف أيهما أعرف العلم أو المضمّر ورؤي سبويه رحمه الله تعالى بعد وفاته أنه لقي خيراً فقليل له بما نلت هذا؟ فقال: بقولي: إسم الله أعرف المعارف^(٣).

ص: (رب العالمين).

ش: الرب في اللغة يطلق على المعبود والسيد والمالك والقائم بالأمور والمصلح لما فسد منها.

والعالمين: جَمْعُ عَالَمٍ بفتح اللام وهو كل موجود سوى الله تعالى.

يقال لجملته عالم ولأجزائه من الجن والإنس وغير ذلك عالم. وبحسب ذلك يجمع على العالمين ولفظة العالم جمع لا واحد له من لفظه وهو مأخوذ من العلم والعلامة لأنه يدل على موجد.

قال في شرح الوسطى: (ومعنى رب العالمين أنه تعالى مالك لجميعهم ومخترع ذواتهم وجميع أعراضهم كل مفتقر إليه تعالى على الدوام في التغذية والتنمية والحركات والسكنات والتدبير بالإرادة النافذة في جميع

(١) انظر صحيح مسلم، كتاب المسافرين، باب فضل آية الكرسي.

(٢) سورة الأنعام الآية ٣٨.

(٣) الإيمان بالله تعالى هو الذي ينال صاحبه الخير بعد موته، والعلم النافع يدل على ذلك، والمرأى للرجل الصالح مبشرات. انظر أحكام القرآن لابن العربي ٨/٢. انظر شرح ذلك في عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان ٣ وما بعدها.

الكائنات لا أثر لطعام ولا لشراب ولا لقدرة حادثة ولا لكائن من الكائنات على العموم في شيء من ذلك لا بطبعه ولا بخاصية جعلت فيه فلا يريد العالمون شيئاً إلا إذا خلق الله تعالى لهم إرادة بل لا يقومون ولا يقعدون ولا ينامون، ولا يستيقظون ولا يتصفون بصفة من الصفات لا ظاهراً ولا باطناً إلا أن يخلق الله تعالى ذلك فيهم، ولا فرق في عموم هذا الافتقار وجوبه بين حيوانهم وجمادهم وميتهم وحيهم وإنسهم وجنهم وملكهم وسوقتهم وعرشهم وكرسيهم وعلوهم وسفليهم^(١).

ولشمول هذا الافتقار جميع أجناس العالم جمع لفظ العالمين ولم يقل رب العالم ليفيد شمول الربوبية جميع أجناس العالم.

ص: (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين).

ش: ثنى الشيخ بالتصليّة لأنها مع الحمد أخوان في المباديء والخواتم.

والصلاة تطلق على ذات الركوع والسجود، وتطلق ويراد بها الدعاء قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(٢) أي ادع لهم. وتطلق ويراد بها الدين قال تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾^(٣) أي دينك وتطلق ويراد بها الاستغفار للمسلمين. وهي من الله رحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء^(٤).

والسلام: التحية بمعنى الأمان، وهذا خبر في معنى الدعاء بهذين على وجه التقرب بذلك إلى الله تعالى سبحانه لا كسائر الأدعية التي يقصد بها نفع المدعو له والسيد: هو الكامل المحتاج إليه، واستعمل في غير الله تعالى للدلالة على جوازه قال ﷺ: (أنا سيد الناس يوم القيامة ولا

(١) انظر شرح ذلك في عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان ٣ ومابعداها.

(٢) سورة التوبة الآية ١٠٣.

(٣) سورة هود الآية ٨٧.

(٤) انظر الفتاوى ١/١٩١، ١٩٢ وانظر الدر الثمين لميارة ٨-١١.

فخر^(١) وقال في الحسن: (إن ابني هذا سيد)^(٢)

وفي سعد: (قوموا لسيدكم)^(٣)

قال التتائي: (وحكى ابن المنير قولاً بمنعه في غير الله واستغرب جوازه بالألف واللام لغير الله، وحكى في منع إطلاقه على الله وكراهته قولان عن مالك هـ)^(٤).

وسمي النبي ﷺ محمداً لكثرة خصاله المحمودة وله ﷺ أسماء كثيرة منها: محمد وأحمد والمأحي الذي يمسح الله به الكفر. والحاشر الذي يحشر الناس على عقبه والعاقب ليس بعده نبي والمقفي ونبي التوبة ونبي الملاحم والمتوكل.

فالمقفي الذي قفي النبيين أي أتى آخرهم ليس بعده نبي. وأما نبيء الملاحم فهي إشارة إلى ما بحث به من القتال والسيف، واسمه في الزبور: الجبار، واسمه في الإنجيل: الفار قليط أي الذي يفرق بين الحق والباطل، واسمه في التوراة: هيدميد، واسمه في الصحف في صحف إبراهيم: طاب طاب وماذا ماذا أي طيبا طيبا والسراج المنير، وأسماءه ﷺ كثيرة ذكر ابن العربي منها نحو الستة والستين اسماً وذكر القاضي منها في الشفا جملة كافية^(٥) والله الحمد.

قوله: خاتم النبيئين: بكسر التاء وفتحها أي آخرهم بحيث لا نبيء بعده، ويلزم هذه أنه لارسول بعده لأن النبوة أعم من الرسالة، ونفي الأعم

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، الإسراء، وكتاب الأنبياء (إنا أرسلنا نوحاً) ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: إن ابني هذا سيد. الحديث (٧١٠٩).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب قول النبي ﷺ: قوموا إلى سيدكم.

(٤) انظر الموطأ، أسماء النبي ﷺ، وزاد المعاد ٨٦/١ ومابعدها.

(٥) انظر الشفا ٦١٩/٢ ومابعدها. وانظر جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن القيم ١٢٣ ومابعدها. انظر التتائي على مقدمات ابن رشد خطط السداد والرشد مع الدر الثمين ٤٤٢، ٤٤٣ وانظر الزرقاني على الموطأ ٤٣٢/٤ ومابعدها.

يستلزم نفي الأخص ولا يعترض بنزول سيدنا عيسى صلى الله على نبينا وعليه، فإنه ينزل آخر الزمان لأنه ينزل ناصراً لشرية سيدنا محمد ﷺ معظماً لها عاملاً بمقتضاها كواحد من أمته^(١).

والنبيين: جمع نبيء بالهمز وعدمه، فعلى الأول هو من النبأ أي: الخبر لأنه مخبر بالغيب ومخبر به. وعلى الثاني هو من النبوة أي ما ارتفع من الأرض ومعناه المرتبة الشريفة، فالنبيء له مرتبة شريفة منيفة عند مولاه، والفرق بينه وبين الرسول أن النبيء هو المخبر بالغيب فقط. وأما الرسول: فهو إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه للعباد فهو أخص من النبيء، فكل رسول نبيء ولا عكس.

وأول الرسل: آدم وآخرهم محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وفي حديث أبي ذر — رضي عنه — أن الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألف نبيء، وذكر أن الرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، وقيل إن الرسل ثلاثمائة وأربعة عشر، وقيل خمسة عشر^(٢)، والوحي إلى جميعهم كان في المنام إلا أولوا العزم، فإنه كان يوحى إليهم في النوم واليقظة، وعلى ما ذكر ابن عطية خمسة وعلى ما ذكر غيره عشرة، وإلى ذلك أشار التتائي بقوله:

(محمد إبراهيم موسى كلمه ونوح وعيسى هم أولوا العزم فاعرف وداوود أيوب ويعقوب يوسف وإسحاق ذو صبر على الذبح فاكتف)^(٣) وكلهم عجم إلا خمسة وهم:

محمد هود وإسماعيل وصالح شعيب يانيل^(٤)

فوائد

الأولى: لاخلاف بين الأمة أن نبينا محمداً ﷺ أفضل المخلوقات كلها من إنس أو جن وملائكة وعرش وكرسي وغير ذلك.

(١) انظر صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب ما جاء في نزول عيسى عليه السلام.
(٢) انظر الروايات بالفاظها وأسانيدها في عدد الأنبياء والمرسلين عند قوله تعالى: (منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك) في تفسير ابن كثير ٥٨٥/١ وما بعدها.
(٣-٤) انظر في هذا النبوة والأنبياء للشيخ محمد علي الصابوني ط ٢، ١٤٠٠ هـ، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للشيخ محمد أبو شهبة ٢٥٧ وما بعدها.

الثانية: قال عياض في الارتشاف(*)، مامعناه أنه يستخرج عدة المرسلين من اسم نبينا محمد ﷺ وذلك ظاهر لمن تدبره^(١).

الثالثة: ذكر التتائي عن إملاء شيخه عدة نزول جبريل عليه السلام على الأنبياء.

فقال: نزل على آدم عليه السلام اثني عشر مرة، وعلى إدريس عليه الصلاة والسلام أربعاً، وعلى نوح عليه الصلاة والسلام خمسين، وعلى يعقوب عليه الصلاة والسلام أربعاً، وعلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام أربعين، وعلى موسى عليه الصلاة والسلام أربعمئة، وعلى أيوب عليه الصلاة والسلام ثلاثاً، وعلى عيسى عليه الصلاة والسلام عشراً، وعلى نبينا محمد ﷺ أربعاً وعشرين ألف مرة^(٢).

ص: (أول ما يجب على المكلف تصحيح إيمانه، ثم معرفة ما يصلح به فرض عينه كأحكام الطهارة والصلاة والصيام).

ش: المكلف: هو البالغ العاقل.

واعلم أولاً: أن الأحكام الشرعية منها ما يتعلق (بالله) وتسمى أصلية واعتقادية، ويسمى العلم بها علم التوحيد والصفات، ومنها ما يتعلق بكيفية العمل، ويسمى فرعية وعملية، وتسمى بعلم الشرائع لأنها لا تستفاد إلا من جهة الشرع^(٣)، ويسمى أيضاً بعلم الأحكام لأنه لا يسبق الفهم عند إطلاق الأحكام إلا إليه.

وهو ينقسم إلى قسمين:

(١) انظر أسماء كتبه في مقدمة تحقيق كتابه ترتيب المدارك، وليس فيها اسم هذا الكتاب والمشار إليه على حسب حساب الجمل وهو علم يدرس ولعل المراد هنا الشفا انظر ١٧٢/١ أو التنبيهات له.

(٢) نقله أحمد بن محمد القسطلاني في المواهب اللدنية بالمنح المحمدية عن ابن عادل في تفسيره، ومعلوم أنه يحتاج إلى نقل من الوحي انظر ٢١٠/١.

(*) انظر هذا النص في شرح التتائي على مقدمات ابن رشد بهامش الدر الثمين ٣٤.

(٣) الأمور الشرعية كلها مستندة الوحي ولا يعطي العقل عنها أمراً جازماً يجب اتباعه ولا أمراً مفصلاً يعول عليه فجعل مافيه إن سلمت الفطرة أمور مجملة. والله أعلم.

فرض على الأعيان، وهو الذي لا يحمله أحد عن أحد.

وفرض على الكفاية، وهو الذي يحمله من قام به.

فإذا عرفت هذا، فاعلم أن أول ما يجب على المكلف من فروض الأعيان ما يتعلق بالاعتقاد أي أن يعرف ما يجب لله تعالى، وما يستحيل، وما يجوز.

ويعرف ما يجب للرسول عليهم الصلاة والسلام، وما يستحيل، وما يجوز. ثم معرفة الواجب على الأعيان من علم الشرائع والأحكام وهي لا تنحصر في باب معين، إذ يجب على المكلف أن لا يَقْدُم على عمل حتى يعلم حكم الله فيه، ولو بالسؤال، ثم معرفة الواجب على الكفاية إن لم يقدّم به أحد غيره وكانت فيه أهلية ذلك، فإن قام به غيره سقط عنه الوجوب، فإن اشتغل بشيء من فرض الكفاية قبل تحصيل فرض العين فهو عاص^(١).

قال ابن رشد: (ويثاب من وجه ويعاقب من وجه، كمن اشتغل بالنافلة وعليه فرض، أو اشتغل بفرض كفاية قبل فرض العين فهو عاصي، هكذا، كمن تصدق بصدقة وعليه دين)^(٢).

تنبيهات

الأول: ظاهر كلام الشيخ أن أول واجب المعرفة، وهو قول الشيخ أبي الحسن الأشعري رضي الله تعالى عنه^(١).

وقيل: إن أول واجب النظر الصحيح المؤدي إلى المعرفة، وقيل: أول واجب القصد إلى النظر، وقيل غير ذلك ولا مخالفة في الحقيقة بين الأول وما بعده^(١)، لأن الأول نظر إلى أول ما يجب مقصداً وغيره نظر إلى ما يجب امتثالاً وأداءً، قاله في شرح الوسطى^(٣).

(١) انظر الدر الثمين ١٨ وما بعدها، وانظر المفهم ١٨١/١ وما بعدها.

(٢ - ٣) انظر في هذا مقدمات ابن رشد ٣/١ وما بعدها، وانظر مقالات الإسلاميين ١٤١ وما بعدها.

وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ٥ - ١٤.

الثاني: اختلف في إيمان المقلد على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه مؤمن غير عاص بترك النظر إذا كان تقليده جازماً موافقاً للحق، ورجحه ابن رشد، وقال: إن النظر مستحب، ومال إليه الغزالي، وارتضاه الشيخ الولي العارف بالله تعالى سيدي أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة رضي الله تعالى عنه^(١).

الثاني: مؤمن لكن عاص إن ترك النظر مع القدرة عليه، ومال إلى هذا القول جماعة من أهل السنة.

الثالث: أنه كافر لأن المعرفة فرض على الأعيان، قال بعضهم: وهو مذهب الجمهور، وبعضهم يحكي الإجماع عليه، وأنكره بعضهم، وقال: بل الأصح.

الرابع: أن الجزم التقليدي المطابق كاف في الإيمان ومخلص بفضل الله من الخلود في النيران، وإن كان كثير من المحققين أنكر وجوده لأهل السنة^(٢).

الخامس: هذا الخلاف إنما هو إذا لم يرجع المقلد برجوع مقلده، بل يثبت هو على الحق الذي قلده فيه، وأما لو كان لا طمأنينة معه في تلك العقائد التي قلده فيها، بل هو فيها على حالة لو رجع مقددة فيها إلى شيء آخر ولو إلى الكفر الصريح رجع برجوعه فهذا لاختلاف في عدم الاعتداد بتقليده، وأن إيمانه غير معتد به إذ هو كافر باتفاق العلماء^(٣).

السادس: قال في شرح عقيدة ابن الحاجب: ثم إن محل النزاع كما نص عليه أبو منصور الماتريدي^(٤)، وسعد الدين^(٥) ليس في الذين نشؤا في ديار الإسلام من الأمصار والقرى والصحارى، وتواتر عندهم النبي ﷺ وما أتى به من المعجزات.

(١) انظر إحياء علوم الدين ١/ ٨٥ - ٨٩ وانظر بهجة النفوس ١/ ٢٥ - ٥٦.

(٢) انظر النووي على مسلم ١/ ١٧١.

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) تسمى عقيدة ابن الحاجب: متهى السؤل والأمل، في علمي الأصول والجدل.

(٥) هو مسعود بن عمر بن عبد الله، الشهير بسعد الدين التفتازاني توفي ٧٩٣هـ، انظر شرحه للمقاصد ١/ ١٨٩ وما بعدها.

ولا في الذين يتفكرون في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار، فإنهم كلهم من أهل النظر والاستدلال، بل فيمن نشأ في شاطئ جبل مثلاً، ولم يتفكر في ملكوت السموات والأرض فأخبره إنسان بما افترض عليه اعتقاده فصدقه فيما أخبره بمجرد إخباره من غير تفكر ولا تدبر^(١).

ص: (ويجب عليه أن يحافظ على حدود الله، ويقف عند أمره ونهيه).

ش: حدود الله هي الأمور التي أمر بأن لا تتعدا، والمحافظة عليها واجبة قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يَدْخُلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾^(٢).

وقال: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٣).

وقال عليه الصلاة والسلام: «أقلعوا عن المعاصي قبل أن يأخذكم الله فيدعكم هتاً بتاً»^(٤).

والهت: الكسر. والبت: القطع. خرجه صاحب النخبة العليا^(٥).

فيجب على العبد أن لا يتجاوز الحد الذي حده الله سبحانه بل يقف عند أمره بالامتنال، وعند نهيه بالاجتناب.

قال بعض العلماء: من عرف وقوفه بين يدي الله استحي منه أن يراه حيث نهاه. أو يفقده حيث أمره.

وقال بعضهم: العاقل من عقل عن الله أمره ونهيه.

وقال الشيخ أبو عبد الرحمن الصقلي رحمه الله: من أراد أن يحبه الله عز

(١) انظر كتاب التوحيد في فتح الباري ٣٤٧/١٣ وما بعدها، وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٠٧/١١ وما بعدها.

(٢) سورة النساء الآية (١٤).

(٣) سورة الطلاق، الآية (١).

(٤) خرجه ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤٢/٥.

(٥) هذا الكتاب لم نجده في المكتبات.

وجل وأن تدعوا له الملائكة، ويحشر مع النبيين ويعظم الله قدره عند الأولياء فليطع الله فيما أمره ونهاه عنه، وليلزم المنهاج الأول. وقال بعضهم: أفضل العبادة أداء الفرائض، واجتناب المحارم^(١).

تنبیه

ينبغي للإنسان أن يغلب جانب التقوى على جانب العمل فقد قال عليه الصلاة والسلام: (إذا أمرتكم بشيء فافعلوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا)^(٢).

وقيل لابن عباس رضي الله تعالى عنهما: ما أحب إليك، قلّة الذنوب مع قلّة العمل، أو كثرة الذنوب مع كثرة العمل، فقال: لا أعدل بالسلامة شيئاً^(٣).

وقيل لبعض الزهاد: ماتقول في صلاة الليل؟ فقال: اتق الله بالنهار ونمّ بالليل. وقال بعضهم لمن استوصاه: اجعل التقوى دقيقك والعمل ملحك.

وفي الخبر: لو أن رجلاً سجد حتى صارت جبهته مثل كركرة البعير لم يتقبل الله منه عمله حتى يصفو عن كل ما حرم الله،^(٤) ودليله من القرآن: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٥).

ص: (ويتوب إلى الله سبحانه قبل أن يسخط عليه).
ش: التوبة لغة: الرجوع، وشرعاً: الرجوع عن أفعال مذمومة شرعاً إلى أفعال محمودة شرعاً لرعاية حق الله، وهي واجبة بالكتاب والسنة والإجماع.

(١) انظر الحديث القدسي بشروحه. في جامع العلوم والحكم ٢/٢٥٥ وما بعدها.
(٢) البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ. وهو متفق عليه.

(٣) انظر ابن كثير ٢/٤٣.

(٤) انظر لم نجد هذا اللفظ والآية بعد تبرهن على مضمونه.

(٥) سورة المائدة الآية (٢٧).

أما الكتاب فقال تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١).

وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢).

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾^(٣) إلى غير ذلك من الآي.

وأما السنة فقال عليه الصلاة والسلام: (توبوا إلى الله فإنني أتوب إلى الله في اليوم واللييلة سبعين مرة)^(٤) إلى غير ذلك من الأحاديث.

وأجمعت الأمة على وجوبها على الفور فمن لم يتب على الفور تتضاعفت عليه الذنوب لأنه يلزم بتأخير التوبة عن المعصية لحظة ذنب آخر، وهو ذنب التأخير المحرم بالإجماع، فتجب التوبة من هذا التأخير أيضاً كما وجبت من المعصية الأولى وهلم جرا، حتى ذكروا أن تأخير التوبة على الكبيرة زماناً واحداً تلزم كبيرتين، المعصية، وترك التوبة عنها، وزمانين أربع، الأوليان، وترك التوبة من كل منهما، وثلاثة أزمان لها، ثمان كبائر وأربعة أزمان لها، ستة عشر كبيرة، وخمسة أزمان لها، اثنان وثلاثون كبيرة، وهكذا تتضاعف الكبائر مهما زاد في التأخير زماناً زاد في الكبائر ضعفاً ما حصل قبل ذلك^(٥).

قوله: قبل أن يسخط عليه: أي بأن يميته على معاصيه من غير توبة، وهذا هو السخط العظيم، نسأل الله سبحانه أن يعافينا من سخطه، وأن يتوب علينا توبة نصوحاً إنه جواد كريم.

ص: (وشروط التوبة الندم على ما فات والنية أن لا يعود إلى ذنب فيما بقي من

(١) سورة النور الآية (٣١).

(٢) سورة الحجرات الآية (١١).

(٣) سورة التحريم الآية (٨).

(٤) تقدم، وهو في البخاري، كتاب الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ في اليوم واللييلة. ومسلم، كتاب الذكر، باب استحباب الاستغفار والإكثار منه.

(٥) انظر إكمال المعلم للأبي ١٩٤/١ ومابعدها.

عمره، وأن يترك المعصية في ساعته إن كان متلبساً بها).

ش: أشار الشيخ بهذا الكلام إلى تحقيق معنى التوبة التي تقدم وجوبها فأخبر أن حقيقة التوبة في الشرع: الندم، ومعنى الندم تألم نفس الفاعل لكراهة ما فعل، هكذا حده ابن عرفة^(١).

ويشترط فيه أن يكون ندم على المعصية لأجل قيدها شرعاً، فإن ندم عليها لكونها تضر به، في ماله أو بدنه أو لإخلالها بعرضه أو حسبه، أو نحو ذلك فليس بتوبة، وفي كون الندم لخوف النار أو طمع فما توبة تردد، قاله التفتازاني^(٢).

وكذلك وقع التردد على الندم عليها لقبحها مع غرض آخر، وكذلك عند مرض مخوف بناء على أن ذلك الندم هل يكون لقبح المعصية أم بل لخوف كما في الآخرة عند معاينة العذاب.

والظاهر من الحديث قبول التوبة ما لم تظهر علامة الموت^(٣).

قوله: وأن لا يعود إلخ... أي ويشترط أيضاً مع الندم أن ينوي أن لا يعود إلى ذنب أبداً، وإن لم ينو ذلك كان مصراً، ولاتوبة مع الإصرار. وهذا إنما يعد شرطاً في حق من تمكن منه العودة لذلك، وأما من لا يمكن منه ذلك كما إذا جُب في الزنا أو صار شيخاً لا يقدر عليه أو عرض له مرض في الفرج؛ وشبهه فلا يشترط في توبته العزم.

قال ابن عطية: (وإن كان ذلك الفعل لا يمكنه مثل أن يتوب من الزنا فيجب بإثر ذلك ونحو ذلك، فهذا لا يحتاج إلى شرط العزم على الترك) هـ^(٤).

فإن نوى أن لا يعود إلى ذنب من غير ندم على ماضى فليس بتائب.

قال في شرح الوسيط: وقد شاع في عرف العوام إطلاق التوبة على مجرد إظهار العزم على ترك المعصية في المستقبل، وليس ذلك من التوبة

(١) في كتابه الحدود.

(٢) لعله في شرحه على العقائد النسفية.

(٣) انظر تفصيل ذلك في شرح العقيدة الطحاوية ٣٠٥ ومابعداها.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٥٣٢/٣ ومابعداها.

في شيء مالم يتحقق الندم والأسف على ماضى، وعلامته طول الحسرة والحزن وانسكاب الدموع^(١).

قال: ومن نظر في باب التوبة من كتاب الإحياء للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى، وتأمل فيما يرويه من قصة استغفار داوود عليه الصلاة والسلام علم صعوبة أمر التوبة، وأنها لم تحصل على الحقيقة إلا للأحاد والفرد النادر من الناس^(٢).

قوله: وأن يترك المعصية إلخ . . .

هذا هو الشرط الثالث من شروط التوبة، وهو ظاهر لأنه إذا لم يترك المعصية فليس بتائب والعيان يكذبه إن ادعاها.

فإن قيل أنتم جعلتم الندم أحد أجزاء التوبة، وقال ﷺ: (الندم توبة)^(٣).

فالجواب: أن الندم هو معظم أجزائها بدليل قوله ﷺ: (الحج عرفة)^(٤) أي معظم أركانه عرفة.

قال التتائي: واختلف في الرابع وهو رد المظالم إلى أهلها مع الإمكان من ذلك، فمذهب الجمهور وصححه الإمام أنه لا يشترط، وقيل يشترط فلا تصح بدونه فإن عجز لفقره تحلل ولغيبه صاحبه أو موته يبرأ بتصدقته عنه إن أمكنه وإلا فعليه بتكثير حسناته والتضرع إلى الله أن يرضيه عنه، وفي القتل بتمكنه من القصاص، وفي الغيبة والشتم والتكفير والتبديع بتكذيب نفسه عنده إن لم يخش فتنة. قال: وبه قال الباجي^(٥) وغيره، وقال مالك: لا يشترط.

(١) للسنوسي عقائد على مذهب الأشاعرة الصغرى والوسطى والكبرى وقد طبعت كلها بشروحها، انظر الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي ٤١٧ وما بعدها.

(٢) انظر المصدر المذكور ٤/ ٤٩٥.

(٣) سنن ابن ماجه، باب ذكر التوبة ٥٦٣/٢.

(٤) انظره بتخريجه في زاد المعاد ٢/ ٢٣٦ والبعوي في شرح السنة ٧/ ٢٩٠.

(٥) انظر مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة ٣٨٩.

تنبيه

قول التثائي: مذهب الإمام وصححه الجمهور أنه لا يشترط، يريد فيما هلك منها وتعلق بذمته ولم يبق بيده منه شيء، لأن رد عوضه (ح): ليس بشرط صحة في التوبة عن الغضب عند الجمهور بل هو واجب آخر مستقل بنفسه، وأما إن كانت موجودة بعينها غير متعلقة بالذمة فردها شرط في صحة التوبة عن الغضب.

قال ابن عرفة: ونَقُلُ المسيلي في تذكرته صحة التوبة في الغضب مع بقاء المغضوب بيد غاصبه التائب لا أعرفه^(١).

وكذلك قال التفتزاني: وربما لاتصح التوبة بدون الخروج من حق العبد كما في الغضب، فإنه لا يصح الندم عليه مع إدامة القدم^(٢) على المغضوب.

فروع:

الأول: إذا وقعت التوبة بشروطها فإن كانت من الكفر قُبِلَتْ قطعاً إجماعاً، وإن كانت من المعاصي فهل تقبل قطعاً وصحح، أو ظناً وشهر قولان.

الثاني: تصح التوبة من بعض الذنوب دون بعض عند أهل السنة خلافاً لأبي هاشم من المعتزلة^(٣).

الثالث: إذا تذكر المذنب ذنباً فهل يجب عليه تجديد الندم أم لا؟ قولان. ولا خلاف في وجوبه إذا تذكره مشتهاً أو فَرِحاً به.

الرابع: من تاب ثم عاد إلى الذنوب فهل تكون معاودته نقضاً أم لا؟ وهو الصحيح، قولان.

الخامس: هل توبة الكافر نفس إسلامه أم لا بد من الندم على الكفر؟

(١) يعني أنه ينكره ولا تتصور التوبة الكاملة معه، وانظر الفواكه الدواني ٢/ ٢٤٤ ومابعدا.

(٢) يريد وضع اليد على المغضوب والتمسك به.

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ٤٧٤ ومابعدا وبهجة النفوس لابن أبي جمرة ١/ ٥٦-٥٩.

قولان.

السادس: قال التائي: تجب التوبة من الذنوب المجهولة إجمالاً ومن المعلومة تفصيلاً. ووجوبها بالشرع لا بالعقل خلافاً للمعتزلة. ومثل نقله في المعلومة نقل ابن ناجي وغيره. وانظره مع مائقل سيدي محمد السنوسي في شرحه لكفاية المريد فإنه قال: قال التفتازاني: يكفي في التوبة عن المعاصي كلها الإجمال وإن علمت مفصلة خلافاً لبعض المعتزلة أنه لا بد من الندم تفصيلاً فيما علم.

السابع: اختلف في القاتل عمداً، هل تقبل توبته أو لا تقبل له توبة على قولين.

قال ابن رشد في البيان: فروي عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة أنهم قالوا: لا توبة له. وقالوا لمن سألهم عن ذلك: هل تستطيع أن تحييّه؟ هل تستطيع أن تبغّي نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء^(١)؟ وإلى هذا ذهب مالك رحمه الله فيما روي عنه أن إمامة القاتل لا تجوز وإن تاب، ويؤيد هذا المذهب ماروي أن النبي ﷺ قال: (كل ذنب عسى الله أن يعفو عنه إلا من مات كافراً أو قتل نفساً مؤمنة متعمداً)^(٢).

قال: ومنهم من ذهب إلى أن القاتل في المشيئة، وأن توبته مقبولة، وما روي ذلك عنه ابن عباس، وأبو هريرة، وعلي بن أبي طالب، ومجاهد وغيرهم من السلف. وخص مالك في هذه الرواية يعني رواية العتبية للقاتل أن يعتق الرقاب، ويبكي ويتقرب إلى الله بالأعمال الصالحات، ويلزم الثغور والجهاد على أن الرجا عنده في قبول توبة القاتل خلاف ماروي عنه من أن إمامته لا تجوز وإن تاب، ولكل من القولين وجه من النظر، وكفى باختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ذلك، فقل ماتجدهم يختلفون إلا فيما تتعارض فيه الحجج وتتكافأ فيه الأدلة، فيبغى

(١) المصدر المذكور لم نعثر على مكان هذا النقل راجع ٤٣٣/١٥ ومابعدا والقرطبي ٣١١/٥ ومابعدا.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الفتن، ٢/٢٠٥ والمستدرک للحاكم ٤/٣٥١.

لمن لم يواقع هذا الذنب العظيم أن ينهى عنه ويستعيز بالله منه مخافة أن لا يصح منه إن واقعه ماتاب فيحق عليه سوء العذاب، ويناله شديد العقاب.

ولمن واقعه أن يتوب إلى الله تعالى ويستغفره ولا يئأس من رحمة الله ﴿إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾^(١).

وأما من قال: إن القاتل مخلد في النار أبداً، فقد أخطأ وخالف السنة، لأن القتل لا يحبط ماتقدم من إيمانه، ولا ما اكتسب من صالح أعماله، لأن السيئة لا تبطل الحسنة، ومن مات على الإسلام فلا بد أن يجازيه الله على حسناته، فإنه يقول وقوله الحق: ﴿وَلَنْ يَتْرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾^(٢) وقال: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(٣).

واختلف أهل العلم أيضاً في القصاص من القاتل، هل يكفر عنه إثم القتل أم لا، على قولين؟

فمنهم من ذهب إلى أنه يكفر بدليل قول النبي ﷺ: (الحدود كفارات لأهلها)^(٤) فعم، ولم يخص قتلاً من غيره.

ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكفر لأن المقتول المظلوم لا منفعة له في القصاص، وإنما هو منفعة للأحياء ليتناها الناس عن القتل، وهو معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٥).

وجميع الذنوب تمحوها التوبة إن تاب منها قبل المعاينة بإجماع لقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَكْفِرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٦).

(١) سورة يوسف، الآية (٨٧).

(٢) سورة محمد، الآية (٣٥).

(٣) سورة الزلزلة، الآية (٧).

(٤) انظر المحلى لابن حزم، كتاب الحدود ١١/١٢٥، ١٢٦.

(٥) سورة البقرة، الآية (١٧٩).

(٦) سورة التحريم الآية (٨).

وعسى من الله واجبة لقول النبي ﷺ : «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» وإن لم يتب منها كان في المشيئة، لقول الله عز وجل : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»^(١).

إلا القاتل عمدا فإنهم اختلفوا في قبول توبته وإنفاذ الوعيد عليه على ماتقدم في أول هذه المسألة، وبالله التوفيق أهـ بخ.

الثامن: في وقت التوبة، ولها وقتان:

الأول: مهلة العمر، فهي مقبولة ما لم يغرغر، فإذا عاين فلا تنفعه التوبة لقوله تعالى : «وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ»^(٢).

وأما قبولها قبل المعينة فلقوله تعالى : «إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ»^(٣) فكلما قبل المعينة قريب عند جمهور العلماء لقول النبي ﷺ : (إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر ويغلب على عقله)^(٤).

والثاني: ما لم تطلع الشمس من مغربها، قال الله تعالى : «يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا»^(٥).

قال ابن عطية: قوله تعالى (أو كسبت في إيمانها خيرا) يريد جميع أعمال البر فرضها ونفلها، وهذا الفضل هو للعصاة المؤمنين، كما في قوله: (لم تكن آمنتم من قبل)، هو للكفار، والآية المشار إليها تقطع توبة المنفين لها^(٦).

(١) سورة النساء، الآية (٤٨).

(٢) سورة النساء (١٨).

(٣) سورة النساء الآية (١٧).

(٤) الترمذي أبواب الدعوات ٢٠٧/٥ والمستدرک ٢٥٧/٤ وانظر النووي على مسلم ٢٥/١٧.

(٥) سورة الأنعام، الآية (١٥٨).

(٦) انظر المحرر الوجيز ٣/٥٣٥-٥٣٩.

التاسع: في آدابها، وهي أربعة:

الأول: ترك الأصحاب الذين الفتهم على التقصير.

الثاني: مواصلة أهل الخير والعلماء العاملين.

الثالث: اجتناب مواضع الغفلة كالسماح للأصوات بالآلة المطربة ونحوه.

الرابع: أن لا يذكر شيئاً من لذاته التي سلفت إلا على وجه التخويف بالعقوبة ليسكن شره النفس ويعلم قدرها بما اقترفت.

العاشر: في علامات حصول التوبة والاتصاف بها، من ذلك الحزن الدائم والبكاء الطويل خوفاً من العقوبة والتأثر بالوعظ تصديقاً بالوعيد كأنه هو المراد بجميع الزواجر، والفرار من الموت مع العمل حرصاً على استدراك الخلاص قبل الفضيحة. والاجتهاد في أداء الحقوق للخالق والمخلوقين، براءة للذمة والفرار من الكبائر بغضاً لها كَفَّارٍ من الأسد والابتهاال لأداء الفرائض من غير مراعاة شاغل، ومواصلة الأتقياء ومجانبة الأشقياء، وقلة الحرص في طلب الدنيا، والرغبة في طلب الآخرة.

وإذا لم تظهر هذه العلامات فاتصافه معلول، وخوفه ناقص، وذكره مخدوع ومايدوا عليه من آثار تلك الصفات فهو مزلول الثبوت معلول الرسوخ فليعتكف على مايجلي عنه عمايته ويدفع حجابهِ^(١).

اللهم أقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك. اللهم تب علينا توبة نصوحاً بفضلِكَ ورحمتِكَ، وردنا إليك رداً جميلاً بعونِكَ ومنتِكَ. اللهم أدخل (اجعل) خشيتك في قلوبنا وانفعنا بما علمتنا، واجعله حجة لنا، ولا تجعله حجة علينا يا أرحم الراحمين يا أرحم الراحمين يا أرحم الراحمين اللهم آمين. وصلى الله على سيدنا محمد.

ص: (ولا يحل له أن يؤخر التوبة ولا يقول حتى يهديني الله فإنه من علامة الشقاء والخذلان وطمس البصيرة، والعياذ بالله).

(١) انظر التوبة من كتاب: ففروا إلى الله، لأبي ذر القلموني، عبد المنعم بن حسن ١٢-٣٥ وبهجة النفوس ١١٢/٢ - ١١٤.

ش: قد تقدم أن تأخير التوبة لحظة معصية، وأن الذنوب تتضاعف بسبب التأخير.

قوله: ولا يقول حتى يهديني الله إلخ أخي: إن قائل هذا الكلام شقي مخذول مطموس البصيرة والعياذ بالله، لأنه لو انشرح صدره لَعَلِمَ أن الله تبارك وتعالى أمره ونهاه وبيّن له طريق نجاته، وجعل متعلق الثواب امتثال الأمر، ومتعلق العقاب ارتكاب النهي، وخلق الاختيار الذي من أجله صار مكلفاً، فلما إن لم يفعل ما أمر به، ولم ينته عمى نهى عنه دل ذلك على انطماس بصيرته.

قال سيدي أبو الحسن الشاذلي رضي الله تعالى عنه:

عماء البصيرة في ثلاثة أشياء:

إرسال الجوارح في معاصي الله، والتصنع بطاعة الله، والطمع في خلق الله،

والشقاء: هي المضرة اللاحقة في المستقبل.

والخذلان: خلق القدرة مع المقدور في محل العبد على خلاف أمر الرب، وهو ضد التوفيق.

والطمس: التغير مأخوذ من طمس الأثر والعين، وطمس الوجه، والبصيرة ناظر القلب كما أن البصر ناظر العين^(١).

ص: (ويجب عليه حفظ لسانه من الفحشاء والكلام القبيح).

ش: اعلم أن الشارع نهى عن بذاءة اللسان والكلام القبيح^(٢)، قال رسول الله ﷺ: (إياكم والفحش، فإن الله لا يحب الفحش ولا التفحش)^(٣).

وقال ﷺ: (الجنة حرام على كل فاحش لا يدخلها)^(٤).

(١) انظر شعب الإيمان ١٣٤/٦ - ١٤٧.

(٢) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار ٧٨٢/٢.

(٣) الشعب (١٠٨٣٣) وانظر المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي ٧٨٢/٢.

(٤) المصدر السابق والمغني عن حمل الأسفار ٧٨٣/٢.

وقال ﷺ : (يا عائشة لو كان الفحش رجلاً لكان رجل سوء)^(١) .

وقال ﷺ : (البذاءة والبيان شعبتان من شعب النفاق)^(٢) .

فالبيان هو : كشف ما لا يجوز كشفه على أحد الاحتمالات .

وقال ﷺ : (إن الله لا يحب الفاحش المتفاحش الصياح في الأسواق)^(٣) .

وقال ﷺ : (إن التفحش والفحشاء ليسا من الإسلام في شيء ، وإن أحسن الناس إسلاماً أحسنهم أخلاقاً)^(٤) .

وقال بعض العلماء : الفاحش المتفاحش يجيء يوم القيامة في صورة كلب أو في جوف كلب^(٥) .

وحقيقة الفحش هو التعبير : عن الأمور المستقبحة بالعبارات الصريحة .

قال الغزالي في الإحياء : (ويجري أكثر ذلك في ألفاظ الجماع ، وما يتعلق به من السب والتعيير ، فإن لأهل الفساد عبارات صريحة فاسدة يستعملونها . وأهل الصلاح يتحاشون عنها بل يُكُون عنها .

قال : وليس يختص هذا بالوقاع ، بل الكناية بقضاء الحاجة عن البول والتغوط أولى من لفظ التغوط والخراءات وغيرها فإن هذا مما يخفى وكل ما يخفى ويستحي منه فلا ينبغي أن تذكر ألفاظه الصريحة ، فإنه فحش ، ولهذا يستحسن في العادة الكناية عن النساء ، فلا يقال : قالت زوجتك كذا ، بل يقال : قيل في الحجرة كذا أو قالت أم الأولاد كذا ، وكذا ، ومن به عيوب يستحي منها فلا ينبغي أن يعبر عنها بصريح لفظها كالبرص والقرع والبواسير ، بل يقال : العارض الذي يشكوه وما يجري مجراه ، فالتصريح بذلك داخل في الفحش ، وجميع ذلك من آفات

(١) الشعب (٧٧٤٤) ٦/١٣٩ والمغني ٢/٧٨٤ .

(٢) الشعب (٧٧٠٦) ٦/١٣٣ والمغني ٢/٧٨٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) كناية عن سوء حاله وقبح عمله يوم القيامة .

اللسان)أهـ^(١).

وظاهر كلام الشيخ أن النطق بالفحش حرام، ونقل التتائي في حرمة وكرامته قولان.

قال: ق: فأما النص فلا نص فيه عند أئمة المذهب، ولكن ينبغي اجتنابه لشناعته في هذه الأعصار ولا يُبلغ مابه مايقوله العامة من التحريم والتهجين.

نعوذ بالله من الزيادة في الدين.

وفي الخبر: (إن الله ييغض الفاحش والمتفحش البذي)^(٢)

يعني الذي يظهر لما شأنه الخفى أهـ.

ص: (وأيان الطلاق)

ش: أي ويجب عليه حفظ لسانه من أيان الطلاق لقوله ﷺ: (لا تحلفن بطلاق ولا بعتاق فإنهما من أيان الفساق)^(٣).

وظاهر كلام الشيخ أن الحلف بالطلاق حرام، وهو ظاهر الرسالة لقوله فيها: (ويؤدب من حلف بطلاق أو عتاق)^(٤).

ولزوم الأدب لا يكون إلا على فعل الحرام.

وقال ابن رشد: (الحلف بهما مكروه)^(٥).

ص: (وانتهار المسلم وإهانته وسبه وتخويله في غير موجب شرعي).

ش: حفظ اللسان عن انتهار المسلم واجب لأن في انتهاره إذلال له وإهانة، وذلك حرام، لأن الله تعالى عزه بالإسلام وعظمه به وأكرمه ويكفي في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام:

(١) المصدر المذكور ١١٨/٣ وانظر منه في آفات اللسان ١٠٤/٣ ومابعدها.

(٢) المصدر المذكور وانظر الفواكه الدواني ٣٦٨/٢ ومابعدها.

(٣) الحاكم ١٢/١ والشعب (٢٠٠٢).

(٤) انظر المصدر المذكور ١٩٢.

(٥) انظر فتاوى ابن رشد ١٥٩٤، ١٥٩٥ وانظر مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة ١٧٣ -

١٧٥ حيث جمع ألفاظ الحديث الوارد هنا في النهي عن الحلف بالطلاق باب الأيمان والنذور ١٩٢.

(من سر مسلماً فكأنما يسر الله عز وجل ، ومن عظم مؤمناً فإنما يعظم الله عز وجل ، ومن أكرم مؤمناً فإنما يكرم الله عز وجل) رواه أبو نعيم في الحلية^(١) .

ويفهم منه أن من أحزن مسلماً أو أحقره أو أهانه فكأنما فعل ذلك مع الله عز وجل .

وقال عليه الصلاة والسلام: (مامن امرئ يخذل امرأ مسلماً في موضع تهتك فيه حرمة وينقص فيه من عرضه إلا خذله الله في موضع يحب فيه نصرته) الحديث^(٢) .

فإهانة المسلم محرمة سواء كانت بالقول أو بالفعل .

قوله: (وسبه) إلخ . . لاختفاء في حرمة سب المسلم ، ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)^(٣) .

وفيه عنه ﷺ: (أيما امرئ قال لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال وإلا رجعت عليه)^(٤) .

وفيه عن جابر رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)^(٥) أي من شره .

وفيه عنه ﷺ: (من دعى رجلاً بالكفر أو قال: عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه)^(٦) ومعنى حار: رجع .

وقال أعرابي لرسول الله ﷺ: أوصني ، فقال: (عليك بتقوى الله وإن امرؤ عيرك بشيء يعلمه فيك فلا تعيره بشيء تعلمه فيه ، فيكون وباله عليه

(١) حلية الأولياء ، والمغنى ١/ ٣٥٧ و ٣٦٢ ، وانظر البغوى ١٣/ ٤٢ .

(٣) أبو داود ١٩٧/ ٥ .

(٣) صحيح مسلم الحديث (٥٣) وانظر المفهم ١/ ٢٥٥ واكمال اكمال المعلم ١/ ١٧٦ .

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٥) المصدر السابق

(٦) المصدر السابق ، ١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

وأجره لك ولا تسبن شيئاً^(١) .

وقال عليه السلام : (المتسابان شيطانان يتعارفان ويتهاجران)^(٢) .

وقال عليه السلام : (المتسابان ما قالاه فهو على البادى حتى يعتدي المظلوم)^(٣) .

وقال عليه السلام : (من أكبر الكبائر أن يسب الرجل والديه . قالوا: يا رسول الله كيف يسب الرجل والديه؟

قال: يسب أبا الرجل فيسب أباه فيسبه الآخر)^(٤) .

قال النووي: (ولا خلاف في حرمة سب المسلم بغير حق وفسق فاعله)^(٤) .

قال الأبي: (وعقوبته الأدب لأنه إذاية)^(٥) .

وقال مالك: (من أذى مسلماً أدب، والحكم فيما هو سب العرف، ففي المدونة، من قال لرجل يشارب خمر أو يأكل حرام الربا أو ياجائر أو ياخائن أو ياحمار أو ياثور أو ياخزير أو يافاسق أو يافاجر أو يابن الفاجرة نكل وإن قال له: يافاجر بفلانة ضرب ثمانين إلا أن يأتي ببينة على أمر صنعه بها من وجه الفجور، أو يدعي أمراً له فيه مخرجاً أو يجحده مالا، فيقول: لم تفجرني وحدي وقد فجرت بفلانة قبلي للأمر الذي كان بينهما فيحلف ما أراد إلا ذلك)^(٦) .

قال الأبي: وجعل الشيخ – يعني ابن عرفة: الهجا من السب، واستثنى من السب ما كان للأدب، وهو ما أشار إليه النووي بقوله: بغير حق . وهو معنى قول الشيخ هنا: في غير موجب شرعي، يريد أن ما كان في سياق التأديب من ذلك لا يتناوله النهي^(٧) والله أعلم .

ص: (ويجب عليه حفظ بصره من النظر إلى الحرام)

(١) أبو داود ٤/٣٤٤، ٣٤٥ وانظر سنن الترمذي، الاستئذان، الحديث (٢٧٢٢) .

(٢) في لفظ: يتكاذبان ويتهاجران، انظر الأدب المفرد ١٥٢، ١٥٣ والمغنى ٢/٧٨٤ .

(٣) البغوي ١٣/١٣٢ .

(٤) المفهم ١/٢٨٥ وما بعدها وانظر إكمال الإكمال للأبي ١/١٩٩ وما بعدها .

(٥) النووي على مسلم ٢/٥٤ .

(٦) الذخيرة نقلاً عن الإمام مالك في المدونة يأتي بعده .

(٧) المدونة ٤/٣٩١ .

ش: قال ابن عطية: البصر هو الباب الأكبر - أي الأعظم - إلى القلب وبحسب ذلك كثر السقوط من جهته ووجب التحذير منه^(١).

قال في الجواهر الحسان، قال في الكلم الفارقية في الحكم الحقيقية: الناظر صوارم مشهورة، فأغمدتها في غمد الغض والحياء من نظر المولى وإلا جرحك بها عدو الهوا لاترسل بريد النظر فيجلب لقلبك ردي الفكر غض البصر يورث القلب نوراً وإطلاقه يقدح في القلب ناراً. أهـ^(٢).

وأجمعت الأمة علي وجوب حفظ البصر عن النظر إلى الحرام لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾^(٣).

وقال عز وجل: ﴿يُطَاعُ (١٨) يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾^(٤).

وقال عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله تعالى عنه: (لاتتبع النظرة النظرة فإن الأولى لك وليست لك الثانية)^(٥).

وفي الحديث: (العينان ترنيان وزناهما النظر)^(٦).

وقوله: عن المحارم، عام يدخل فيه النساء والصور الجميلة الحسنة والنظر لأحد على وجه الاحتقار، ولما يكره المالك النظر فيه من كتاب وغيره، والنظر لما يستر عنك من بيت أو غيره لأن ذلك تجسس، ومن ذلك النظر إلى الأغنياء تعظيماً، أو للفقراء احتقاراً، أو إلى مسلم شزرا في غير حق، أو إلى الدنيا بعين الرغبة.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعَنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا﴾^(٧).

(١) المحرر الوجيز ٨٧-٨٥/٩ و ٤٨٥/١٠ وما بعدها.

(٢) انظر أخلاق النبي ﷺ في القرآن والسنة ٨٠٢/٢ وما بعدها والقرطبي ٢٥٧/١٠ وما بعدها.

(٣) سورة النور، الآية (٣٠).

(٤) سورة غافر، الآية (١٨، ١٩).

(٥) أبو داود كتاب النكاح ٤٤ و ٦٠٩/٢ وانظر الترمذي كتاب الأدب.

(٦) البخاري ٢٢/١١ ومسلم في القدر المفهم ٢٤٦/١، وانظر البغوي ١٣٧/١.

(٧) سورة طه، الآية (١٣١)، حاشية: قف على أن من واطب على النظر إلى فرج نفسه من غير ضرورة ابتلي بالزنا أهـ.

قال سيدي أحمد زروق: وفي نظر الرجل إلى فرج نفسه قال بالتحريم ومن واظب على ذلك لغير ضرورة ابلتي بالزنا، ذكره الترمذي الحكيم في كتاب الصلاة^(١).

ص: (ولا يحل له أن ينظر إلى مسلم بنظرة تؤذيه).

ش: إذاية المسلم بالقول أو بالفعل محرمة بالكتاب والسنة والإجماع.
قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾^(٢).

وقال ﷺ: (لا يحل لمسلم أن ينظر لأخيه بنظرة تؤذيه، ولا يحل لمسلم أن يروع مسلماً، وقال: إن الله يكره إذاء المسلم)^(٣).

وروي الترمذي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: (صعد رسول الله ﷺ المنبر فنادى بصوت رفيع فقال: يامعشر من أسلم بلسانه ولم يفيض الإيمان إلى قلبه لاتؤذوا المسلمين ولا تعايروهم ولا تتبعوا عوراتهم فإنه من يتبع عورة أخيه المسلم يتبع الله عورته ومن اتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله)^(٤).

وأجمعت الأمة على حرمة إذاية المسلم. وظاهر قوله: بنظرة أن إذايته بما فوقها تُمنع من باب أولى، وهو كذلك بل إساءة الظن بالمسلم الذي ظاهره الصلاح إذا كانت مع عقد القلب محرمة.

قال ﷺ: (حرم الله من المؤمن دمه وماله وعرضه وأن لا يظن به إلا الخير) رواه ابن عبد البر في التمهيد^(٥).

قال النووي: (واعلم أن سوء الظن حرام مثل القول، فكما يحرم أن

(١) انظر مقدمة كتاب المنهيات ١٤ وانظر منه ٤٤ ومابعدا وانظر زروق على الرسالة ٣٤٣/٢.

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٥٨).

(٣) أبو داود ١٧٣/٥، والبغوي ٢٦٣/١٠.

(٤) انظره سنن أبي داود، كتاب الأدب ١٩٤/٥، وانظر الفرق بين النصيحة والتعيير لابن رجب ٤٢ ومابعدا.

(٥) التمهيد ١٨/١٩-٢٤، وانظر المغني ٨٢٣/٢.

تحدث غيرك بمساوىء إنسان يحرم أن تحدث نفسك بذلك أو تسيء الظن به) أهـ^(١) .

فإذا كان هذا في الظن فما فوقه من باب أولى والله سبحانه أعلم .

ص : (إلا أن يكون فاسقاً فيجب هجرانه) .

ش : أي يجب هجران الفاسق أدباً له ليرتدع عما هو عليه ، وليلاً ينتسب مخالطه لمثل طريقته والرضى بها .

قال الحسن رضي الله تعالى عنه : مهاجرة الفاسق ليرتدع عما هو عليه قربان إلى الله . وهذا إذا كان لا يقدر على أدبه ولا على موعظته فإن قدر على شيء من ذلك فعله ثم ينتقل إلى الهجران^(٢) .

ص : (ويجب عليه حفظ جميع جوارحه ما استطاع)

ش : الحفظ هو رعاية الشيء ومراقبته والاعتناء به .

قال ﷺ : (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)^(٣) .

والإنسان راع على جوارحه فيجب عليه حفظها من المعاصي صفائر كانت أو كبائر . والجوارح المأمور الإنسان بحفظها هي الأعضاء الظاهرة ، من اللسان والعينين والأذن واليد والرجل والبطن والفرج . قال العلماء : من عصى الله بجارحة من هذه فتح له باب من أبواب جهنم . ومن أطاعه بواحدة منها غلق عنه باب وبالجميع تغلق الأبواب كلها .

واعلم أنه لا يمكن للإنسان حفظ هذه الجوارح إلا إذا تمكن له صلاح قلبه لأنه الملك المطاع والرئس المتبع ، وإذا صلح المتبوع صلح التابع وإذا استقام الملك استقامت الرعية ، يؤيد ذلك قول النبي ﷺ : (إن في الجسد مضغة إن صلحت صلح الجسد كله ، وإن فسدت فسد الجسد كله ألا وهي

(١) انظر احياء علوم الدين ٣/ ١٤٤ .

(٢) انظر البدع والنهي عنها ٥٤ وما بعدها ، والمنهيات للحكيم الترمذي ١٠٤ ، ١٠٥ والبدع والحوادث لأبي بكر الطرطوشي .

(٣) البخاري ٧٧/٩ ومسلم ٢١٣/١٢ وانظر البغوي ٦١/١٠ .

القلب^(١) فيجب على الإنسان حفظ قلبه وإصلاحه وحسن النظر في ذلك فإنه أعظم الأعضاء خطراً وأدقها أمراً وأشدّها إصلاحاً.

وروي أنه أسرع انقلاباً من القدر في غليانها، ولذلك كان ﷺ كثيراً مايقول: (يامقلب القلوب ثبت قلبي على دينك)^(٢).

ص: (وأن يحب الله ويغض له)

ش: ظاهر كلام الشيخ أن الحب لله والبغض له واجب، وهو كذلك. قال مالك رحمه الله: (الحب في الله والبغض فيه من واجبات الدين)^(٣).

قال القاضي عياض: (من ثمرة حب الله الحب فيه، فلا يحب العبد إلا لله لأن من أحب شيئاً أحب من هو من سببه كما قال ﷺ) (من أحب العرب فبحبي أحبهم)^(٤).

واعلم أن الحب في الله تعالى من أفضل الأعمال ففي الموطأ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله تعالى يقول يوم القيامة: أين المتحابون لجلالي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي)^(٥).

وفيه من حديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (قال الله تبارك وتعالى: (وجبت محبتي للمتحابين في والمتجالسين في والمتبازلين في والمتزاورين في)^(٦).

وقال ﷺ: (المتحابون في الله على منابر من نور في ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله)^(٧).

(١) انظره بطرقه وشروحه المهمة في كتاب جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ١/ ١٨٠ ومابعدها.

(٢) البخاري ١٣/ ٣٧٧ والترمذي مع عارضة الأحوذ ٨/ ٣٠٧ أبواب القدر.

(٣) الشفا ١/ ٤٧٨ والآبي ١/ ١٤١.

(٤) الشفا للقاضي عياض ١/ ٤٧٨ وانظر السلسلة الضعيفة للألباني ٣/ ٣٣٩ ومابعدها.

(٥) مسلم، كتاب البر والصلة.

(٦) الموطأ، كتاب الشعر، باب ماجاء في المتحابين في الله ٣/ ١٢٧.

(٧) الترمذي في الزهد، باب ماجاء في الحب في الله.

وقال عليه الصلاة والسلام: (أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض لله)^(١).

وقال: (تحببوا إلى الله ببغض أهل المعاصي، وتقربوا إلى الله بالتباعد منهم، والتمسوا رضي الله بسخطهم، قالوا: يارسول الله من نجالس؟ قال: جالسوا من يذكركم الله رؤيته، ومن يزيد في علمكم كلامه، ومن يرغبكم في الآخرة عمله)^(٢).

وقال ابن عمر رضي الله تعالى عنهما:

(والله لو صمت نهائراً لا أفطره وقمت ليلاً لا أنامه وأنفقت مالي إعلاناً في سبيل الله أموت يوم أموت وليس في قلبي حب لأهل طاعة الله وبغض لأهل معصيته مانعني ذلك شيئاً)^(٣).

فإن قلت: حب من لم يظهر إلا الطاعة ظاهر، وكذلك بغض من لم تظهر منه إلا المعصية فما الجواب فيمن اختلطت طاعته بالمعاصي، هل أبغضه أو أحبه؟

فالجواب: أنك تكون معه على حال بين حالين، تحبه من وجه وتبغضه من وجه فتعطي كل صفة حقها من الحب والبغض والإعراض والإقبال. والله الموفق.

ص: (ويرضى له ويغضب له) { ويبغض له }

ش: أي يجب على العبد أن يرضى لله ويغضب لله لا لحظ نفسه وكانت خلقه ﷺ على هذا المنهاج.

ففي الصحيح سئلت عائشة رضي الله تعالى عنها عن خلق رسول الله ﷺ فقالت: (كان خلقه القرآن يرضى لرضائه ويغضب لغضبه)^(٤).

(١) أحمد ٢٨٦/٤ وانظر البغوي ٣٩/١ ومابعدا، وجامع العلوم والحكم ١٠١/١ ومابعدا.

(٢) انظر البدع والنهي عنها لابن وضاح ٥٤ وانظر جامع العلوم ١٠١/١ ومابعدا و ٣٦١/٢ ومابعدا.

(٣) انظر الجامع الصغير ٤٦٢/١.

(٤) انظر النووي ٢٥/٦ والمفهم ٣٧٨/٢ وأبي داود ٨٨/٢ والنسائي ١٩٩/٣ والحاكم ٣٩٢/٢ والبغوي ٢٣٤/١٣.

ص: (ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر)

ش: المعروف هو ما أمر الله ورسوله به، وقيل: ما كان قربة لله، والمنكر هو مانهى الله ورسوله عنه، وقيل: كل ما يشغل عن الله.

وهو واجب بالكتاب والسنة والإجماع.

قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١).

وقال ﷺ: (لَتَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيَعْمَنَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ)^(٢).

وعن عمر رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه يوشك أن يعمهم الله بعذاب)^(٣).

قال الفاكهاني: وفي الحديث: (إذا ظهرت البدع وسكت العالم فعليه لعنة الله)^(٤).

وأجمعت الأمة على وجوبه لكونه واجب على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين.

ولتغيير المنكر ثلاث شروط.

شرطان في الجواز، وشرط في الوجوب، فاللذان للجواز أحدهما: أن يكون الأمر والنهي عالم بذلك مخافة أن يعكس الأمر.

ثانيهما: أن يأمر وينهى حيث لم يخف أن يؤدي إلى منكر أعظم منه، كنهيه عن قذف مثلاً فيؤدي للقتل.

(١) سورة آل عمران، الآية (١٠٤).

(٢) جامع العلوم والحكم ٢/٢٥٦ ومابعدهما، والشعب ٦/٨٤ والمغنى ١/٥٨٣.

(٣) جامع العلوم ٢/٢٥٩.

(٤) انظر كتاب الصلاة للإمام أحمد ٦١ ومابعدهما، والزرقاني على الموطأ ٤/٤١٢ ومابعدهما.

الشرط الثالث في الوجوب: أن يكون قادراً على ذلك أو يعلم أو يغلب على ظنه أنه يسمع منه وإلا انتفى الوجوب وبقي الجواز أو الندب.

ولا يشترط إذن الإمام ولا العدالة على المشهور.

قال الأبي: «ولا يشترط في القائم به أن يكون منتهياً في نفسه لأنه تعلق به حقان، حق الكف في نفسه، ونهي غيره، ولا يسقط حقاً حقاً»^(١).

وإذا توفرت الشروط وجب عليه أن لا يتجسس على الناس في ذلك، ولا يسترق سمعاً ولا يستنشق رائحة ليتوصل بذلك إلى المنكر، ولا يبحث عما خفي في دار أحد أو حانوته فإن السعي في ذلك حرام لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّوْا﴾^(٢).

وقصة عمر رضي الله تعالى عنه في التجسس مشهورة^(٣).

قال المازري: (إلا أن يخاف فوات مفسدة ثبتت بأمانة قوية كمن أخبره من يوثق به أن بهذه الدار رجلاً خلى بامرأة يزني بها أو يقتلها فإنه يبحث ويتجسس ويقتحم خوف الفوات. وما قصر عن ذلك فلا يبحث ولا يتجسس ولا يكشف الستر.

فلو سمع آلة الباطل فلا يقتحم ويغير من خارج لأن المنكر ظاهر)^(٤).

قال النووي: (ومما يتساهل الناس به أن يرى من يبيع سلعة معيبة ولا ينكر عليه. وقد نص العلماء على أنه يجب أن ينكر عليه ويُعرَّفَ المشتري بذلك)^(٥).

ومن كلام الشافعي: من وعظ أخاه سرّاً نصحه وزانه، ومن وعظه علانية فضحه وشانه^(٦).

(١) المصدر المذكور ١/١٥٤.

(٢) سورة الحجرات الآية (١٢).

(٣) الأبي ١/١٥٤.

(٤) السابق.

(٥) النووي على مسلم ٢/٢٤.

(٦) السابق وانظر منه ٢١ - ٢٩.

وأول ما يبدأ به أن يعرفه بذلك فإن لم يرجع وعظه بالكلام، فإن لم يرجع أغلظ عليه بالكلام والشتم بما لاحد فيه، فإن لم يرجع هدده بالضرب، فإن لم يرجع ضربه، فإن لم يرجع أشهر له السلاح إن وجب القتل. ولا يتنقل عن رتبة إلى ما بعدها إلا إن لم ينته بها^(١).

تنبيهات

الأول: الأمر والنهي متلازمان فمن أمر فقد نهى، وإن نهى فقد أمر. الثاني: إذا لم يقدر بيده فبلسانه فإن لم يقدر بلسانه فبقلمه ولا يترك التغيير بالقلب لأنه فرض عين، فإن تركه فهو عاص لرضاه بذلك، وينبغي أن لا يخاف الأمر أذا يصيبه في الله تعالى، فإن ذلك أعظم لأجره. قال عليه الصلاة والسلام: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلمه وذلك أضعف الإيمان)^(٢). قال التتائي: (وصورة تغيير القلب إذا رأى منكراً يقول في نفسه لو كنت أقدر على الأمر به لأمرت به، ويبغض ذلك الفعل ولا يداهن فاعله. أو ترك المعروف بمجالسة أو مخالطة أو مضاحكة أو بمواكلة أو بمرافقة، ويتركه على ذلك إلا أن يخافه فليتنقل إلى المداراة)^(٣). قال الأبي: (وكان الشيخ يعني ابن عرفة يقول: إن الدعاء يقطع المنكر وأن الدعاء على المتعاطي جائز)^(٤).

ص: (ويحرم عليه الكذب).

ش: هو الإخبار بالشيء على غير ما هو عليه، وهو محرم من حيث الجملة.

(١) النووي على مسلم ٢٥/٢ وما بعدها والأبي ١٥٤/١، ١٥٥.

(٢) المفهم ٣٩/١ و ٢٣٢، ٢٣٣ والبغوي ٣٤٩/١٤ وانظر جامع العلوم ٢٥٦/٢ وما بعدها.

(٣) انظر شرحه على الرسالة.

(٤) المصدر المذكور ١٥٤/١.

قال تعالى: ﴿فَنَجْعَلُ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾^(١).
 وقال: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ
 الْكَاذِبُونَ﴾^(٢).

وقال ﷺ: (أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر، قيل يارسول الله أيكون المؤمن جباناً؟ قال: نعم).

قيل: أيكون بخيلاً؟ قال: نعم. قيل: أيكون كذاباً؟ قال: لا)^(٣)
 وقال عليه الصلاة والسلام: (إياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار)^(٤).

قال التتائي: (وقسمه ابن رشد وغيره خمسة أقسام: واجب والصدق فيه ممنوع كإنقاذ المظلوم من الظالم، أو قال: المسلم من ظالم كسؤال ظالم عن مظلوم سلك طريقاً ميسرة فيقول له سلك ميمنة مثلاً أو عن ماله فكذب له في ذلك أو حلف له على ذلك فلا كفارة عليه.
 وحرام وهو على قسمين:

قسم تكفره التوبة كالإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه لغير ضرورة.
 والثاني: أن يقطع بكذبه حق امرئ مسلم، فتجب منه التوبة، ويستحل ممن يقطع حقه بكذبه.

والقسم الثالث: مندوب إليه كأن يخبر الكفار بأن لهم^(٥) قوة لإيقاع

(١) سورة آل عمران الآية (٦١).

(٢) سورة النحل الآية (١٠٥).

(٣) مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، النووي ٤٦/٢ ومابعداها. والبخاري ٨٤/١ وانظر البغوي ٧٤/١.

(٤) شعب الإيمان (٤٨٠٧) و (٤٧٨٣) وانظر الزرقاني ٤٠٨/٤ ومابعداها.

(٥) أي أن للمسلمين قوة تخاف.

الرعب في قلوبهم.

والقسم الرابع: الكذب بين المسلمين للصالح قيل مندوب، وقيل مباح.
والقسم الخامس: الكذب للزوجة مكروه. وقال ابن رشد: مباح لتطبيب نفسها^(١).

وَعَدَّ سيدي أحمد زروق في الواجب ما إذا كان لإنكار معصية فعلها أو فعلها غيره ولا تعلق لحق الغير فيها، وألحق بالكذب للزوجة الكذب للولد الصغير جبراً لقلبيهما^(٢).

قال: ولا يجوز جلب مصلحة أصلاً. وأعظم الكذب عليه ﷺ بئام أو غيره لقوله ﷺ: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(٣).

قال بعض العلماء: هذا يدل على أن من كذب عليه ﷺ لا يموت مسلماً. ثم الكذب على المنام، قال عليه الصلاة والسلام: (من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد يوم القيامة بين شعيرتين وليس بعاق)^(٤).

وكذلك الكذب بالنسب لحديث: (من دُعي إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام)^(٥).

واختلف فيه فقيل كبيرة وقيل صغيرة والظاهر أنه بحسب مراتبه ولا كذب عند نفي الاحتمال كقول القائل: جئتكَ ألف مرة إلى غير ذلك، وإنما الكذب في المحتمل مثل قوله: جئتكَ عشر مرات أو نحو هذا وفي المعارض مندوحة عن الكذب، فقد كان بعضهم إذا طُلبَ في داره يقول لأهله قل لهم: اطلبوه في المسجد.

وكان بعضهم يقول لخادمه: اجعلي دارة وقولي: ليس هو هنا وكل ذلك

(١) انظر الإحياء ١٣٢/٣ - ١٣٣.

(٢) زروق على الرسالة ٣٤٤/٢.

(٣) متفق عليه انظر صحيح البخاري، الحديث (١٢٩١)، وصحيح مسلم المفهم المقدمة ١١٣/١.

(٤) المغوي ١٢/١٣٠.

(٥) المفهم ١/٢٥٤، ٢٥٥.

سائح مالم يؤد إلى الفضيحة والتنقص. فاعلم ذلك.

ص: (والغيبة)

ش: الغيبة أن يذكر في الإنسان مايكره أن لو سمعه، إن كان مايكره فيه موجود فإن لم يكن فيه فهو البهتان، وسواء كان ذلك في بدنه أو دينه أو عرضه أو أهله أو ماله حتي إذا قيل: ما أقبح قلبه فقد اغتبه. وهي محرمة. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾^(١) وقال عليه الصلاة والسلام: (الغيبة أشد من الزنا. قيل: وكيف؟ قال: لأن الزاني يتوب فيتوب الله عليه، والذي يغتب لا يتاب عليه حتى يستحل)^(٢).

قال ابن عطية: وقد يموت من اغتیب أو يأبى.

وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: (لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخشبون وجوههم وصدورهم. فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم)^(٣).

قال سيدي أحمد زروق: (وفي الخبر: الغيبة أشد من ثلاثين زنية في الإسلام)^(٤) وفي خبر آخر: (إن أدنى الربا كمن يزني، وإن أربى الربا غيبة المرء المسلم)^(٥).

واختلف هل الغيبة صغيرة أو كبيرة، فحكى القرطبي الإجماع على أنها كبيرة، وحكى السبكي أنها صغيرة، هذا إذا وقعت مرة وإلا فمداومة الصغيرة كبيرة فمداومتها إذاً كبيرة باتفاق^(٦).

قال الفاكهاني: والأعذار المبيحة للغيبة ستة:

(١) سورة الحجرات الآية (١٢).

(٢) الشعب (٧٦٤٠ - ٦٧٤٢).

(٣) أبو داود ١٩٤/٥.

(٤) أبو داود ١٩٣/٥ والمغنى ٨١٦/٢.

(٥) انظر الإحياء ١٤٤/٣ ومابعدا وانظر الكبائر ١٨٢ ومابعدا.

(٦) المصدر السابق.

الأول: التظلم.

الثاني: الاستغاثة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى منهاج الصلاح.

الثالث: الاستفتاء كما يقول للمفتي أبي ظلمي أو زوجتي فكيف خلاصي والأحسن التعريض.

الرابع: تحذير المسلمين من الشر، كما إذا رأيت متفقهاً يتردد إلى مبتدع أو فاسق وكذلك المستشار وكذلك المزكي إذا سئل عن شاهد فله الطعن إن علم مطعناً.

الخامس: أن يكون الإنسان معروفاً باسم يُعرب عن عييه كالأعرج والأعمش.

السادس: أن يكون مجهراً بالفسق^(١).

قال رسول الله ﷺ: (من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة فيه)^(٢).

وقال عمر رضي الله تعالى عنه: (ليس لفاجر حرمة)^(٣) أه بخ.

وما ذكره من جواز غيبة الفاسق هو ظاهر الحديث.

قال عليه الصلاة والسلام: (أَتَرَعُونَ عند ذكر الفاجر، إذا ذكر الفاجر بما فيه يحذره الناس)^(٤).

قال ابن عبد البر في كتابه: بهجة المجالس قال رسول الله ﷺ: (ثلاثة لا غيبة فيهم الفاسق المعلن بفسقه وشارب الخمر والسلطان الجائر)^(٥).

وقال التتائي: أفتى بعض المتأخرين من المغاربة بمنع غيبة الفاسق قائلاً بعدم صحة حديث لا غيبة في فاسق. سلمنا صحته فمحمول على من يتمدح

(١) انظر رياض الصالحين ٤٢٥ وما بعدها، وانظر المفهم ٦٠٧/٢ وما بعدها و ٥٧٠/٦.

(٢) الشعب (٩٦٦٤)، وانظر كشف الخفاء ٣٦٦/٢.

(٣) الشعب (٩٦٧٥) و (٩٦٦٥) والضعيفة ٥٣/٢.

(٤) الشعب (٥٨٢٠) و (٩٦٦٦ - ٩٦٦٧) والضعيفة ٥٢/٢ والمغنى ٨٢٤/٢.

(٥) المصدر المذكور ٣٩٨/١.

بذلك، ثم قال: وجمع بعضهم المواضع التي تجوز فيها الغيبة وهي سبعة في بيت فقال:

تَظَلَّمْ واستغث واستفت حذر وعرف بدعة فسق المجاهر

واعلم أنه لا يجوز ذكر الفاسق والمبتدع بغير ما فيهما.

وظاهر الرسالة جواز ذكر حالهما سواء سئل ذكر حالهما عن ذلك أولاً، وقيل يجوز عند قصد التحذير منهما لا في غيره^(١).

ص: (والنميمة)

ش: النميمة نقل الحديث على وجه الإفساد، وأعظمها السعاية، وهي الإدلاء بأمور العباد إلى الظلمة.

قال العلماء: وقد بُحِث عن فاعل ذلك فلم يجدوا قط إلا ولد الزنا، وهي من أشرف الخصال. قال عليه السلام: (شركم أيها الناس المشاءون بالنميمة المفرقون بين الأحبة الباغون لأهل البر العثرة) رواه أبو عمر في بهجة المجالس^(٢).

وقال عليه الصلاة والسلام: (لا يدخل الجنة قتات) رواه مسلم^(٣).

والقتات: النمام.

ص: (والكبر)

ش: الكبر، هو رؤية شرف النفس على شيء من مخلوقات الله تعالى. فلا يحل لأحد أن يعتقد الفضيلة له على غيره في دين أو دني، ولا يحتقر من دونه، فقد قيل: من ظن أنه خير من الكلب فالكلب خير منه. ويكفيك في ذم الكبر قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(٤)

(١) انظر المصدر المذكور، ٢٦٧.

(٢) أحمد ٤٥٩/٦ وفيه: البراء العنت.

(٣) في كتاب الإيمان، باب غلط تحريم النميمة ١١٢/٢ والبخاري في الأدب ٢٠/٨ وأبو داود ١٩٠/٥.

(٤) سورة لقمان الآية (١٨) وفي سورة غافر الآية (٣٥): كذلك يطعم الله على كل قلب متكبر جبار.

وقوله: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾^(١).

وقوله ﷺ: (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من الكبر) رواه مسلم^(٢).

وقوله عليه الصلاة والسلام فيما يحكيه عن ربه: الكبرياء ردائي فمن ناز عنيه أدخلته النار) رواه أبو عمر^(٣).

قال علماؤنا: ويخاف على صاحب الكبر من سوء الخاتمة وسلب أصل الإيمان عند الموت فلا يدخل أصلاً.

تنبيه

ليس من الكبر أن يحب الإنسان أن ثوبه حسن ونعاله حسن، فقد قال بعض الصحابة حين سمع رسول الله ﷺ يقول: (لا يدخل الجنة من في قلب مثقال ذرة من الكبر، إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً. فقال عليه الصلاة والسلام: (إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمص الناس)^(٤).

ومعنى جميل: جليل القدر: وقيل: جميل الفعل. ومعنى يحب الجمال: أي يحب منكم التجميل في الهيئة. ومعنى بطر الحق: إبطاله. من قولهم: ذهب دمه بطراً أي باطلاً، وقيل: تكبر عن الحق فلا يقبله. وقيل: الحيدة عن الحق فلا يراه حقاً. وغمص الناس بالصاد والطاء المهملتين: احتقارهم^(٥).

ص: (والعجب)

ش: العجب رؤية العبادة واستعظامها من العبد وهو من معاصي القلب.

(١) سورة النحل الآية (٢٣).

(٢) المفهم ٢٨٦/١، وانظر البيهقي ١٦٥/١٣.

(٣) بهجة المجالس ٤٣٧/١، وأبي داود ٤/٥٣٠ والحاكم ٦١/١.

(٤) المفهم ٢٨٦/١ وما بعدها وانظر إكمال الإكمال ١/٢٠٠.

(٥) انظر المفهم ٢٨٦/١ - ٢٨٩.

قال عليه الصلاة والسلام: (ثلاثة مهلكات، شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه)^(١)

قال القرافي: وهو حرام غير مفسد للطاعة لأنه يقع بعدها. بخلاف الرياء فإنه يقع معها فيفسدها، والفرق بينه وبين الكبر أن الكبر راجع للحق والعباد، والعجب راجع للعباد، والفرق بينه وبين التسميع أن العجب بالقلب، والتسميع باللسان، وكلاهما بعد العبادة. انظر الفروق^(٢).

فائدة: قال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه: (٣)

إذا خفت على عملك العجب فاذكر رضى من تطلب وفي أي نعيم ترغب ومن أي عقاب ترهب وأي عافية تشكر وأي بلاء تذكر، فإنك إذا فكرت في واحدة من هذه الخصال صغر في عينك عملك^(٤).

ص: (والرياء).

ش: قال الفاكهاني: الرياء أن يريد بعمله غير الله ويشرك فيه غير الله تعالى لأن الرياء هو ضد الإخلاص، والإخلاص أفراد الحق بالطاعة فإذا أشركت لم تفرد الإخلاص، وإذا لم يكن إخلاص كان الرياء لا محالة^(٥).

وفي الحديث المشهور عن النبي ﷺ: (إن الله تعالى يقول أنا أغنى الأغنياء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه غيري فنصيب لي، فإني لا أقبل إلا ما كان خالصاً)^(٦).

ثم نقل عن الغزالي: أن الإخلاص، إخلاصان:

إخلاص العمل، وإخلاص طلب الأجر، فأما إخلاص العمل فهو إدارة

(١) البدع والنهي عنها ٨٣ والطبري ٦٢/٧ والحلية ٣٠/٢ والشعب ٨٣/٦ والمغني ٢١/١ ومجموع الفتاوى ٢٧٧/١٠.

(٢) المرجع المذكور وانظر الكبائر ٨٥ ومابعدا.

(٣) راجعت آداب الشافعي ومناقبه للرازي فلم نعث عليه فيه انظر منه ١٠١ ومابعدا.

(٤) انظر كتاب الإخلاص لحسين العوايشة ٢٧ ومابعدا.

(٥) حاشية: أعرف ماتصنع إذا خفت على عملك العجب هـ.

(٦) انظر جامع العلوم ٤٦/١ ومابعدا وابن ماجه (٤٢٠٢).

التقرب إلى الله عز وجل وتعظيم أمره وإجابة دعوته . وأما إخلاص طلب الأجر فهو إرادة نفع الآخرة بعمل الخير .

والرياء ضربان، رياء محض . ورياء مختلط ، فالمحض أن يريد به نفع الدنيا لاغير .

والمختلط أن يريد هما جميعاً نفع الدنيا والآخرة^(١) .

قال في الرسالة: وفرض على كل مؤمن أن يريد بكل قول وعمل من البروجه الله الكريم ومن أراد بذلك غير الله لم يقبل عمله^(٢) .

والرياء هو الشرك الأصغر . قال ابن ناجي: وكلام المؤلف كالنص في أن الرياء ولو طراً في أثناء العبادة فإنه يبطلها، وبه أفتى غير واحد ممن أدركناهم رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم^(٣) .

قال الفاكهاني رحمه الله تعالى: وما أحوج الإنسان إلى معرفة ذلك وما أغناه عن تعلم كثير من مسائل الحيض والقراض والمساقات والإجازات التي لا تكاد تقع في عمره مرة في الغالب بخلاف ما هو متلبس فيه في كل حركة وسكون وآناء الليل وأطراف النهار، ولكنه علم لا رئاسة فيه بين الأقران ﴿وَرَبِّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾^(٤) .

﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٥) .

(١) زروق على الرسالة مع ابن ناجي ٣٦٥/٢ .

(٢) المرجع المذكور ٢٦٨ .

(٣) ابن ناجي على الرسالة مع زروق ٣٦٥/٢ .

(٤) سورة القصص، الآية (٦٩) .

(٥) سورة الجاثية، الآية (٢٣) .

تنبيه

قال العلماء رضي الله تعالى عنهم: ترك العمل خوفاً من أن يقول الناس إنه مرائي من مكاييد الشيطان، وذلك باطل فإن تبطيل العمل من نزغات الشيطان بالكلية متعذر، فلو وقعت العبادة على الكمال لتعذر الاشتغال بشيء من العبادة وذلك يوجب البطالة، وهي أقصى غرض الشيطان، ولو فتح الإنسان عليه باباً من ملاحظة الناس والاحتراز من تطرق ظنونهم الباطل لانسد عليه أكثر أبواب الخير وضيع على نفسه شيئاً عظيماً من مهمات الدين، وليس هذا طريق العارفين.

ولقد أحسن من قال: سيروا إلى الله عرجاً ومكاسراً ولا تنظروا إلى الصحة فإن انتظار الصحة بطالة^(١).

ص: (والسمعة)

ش: السمعة هي العمل لأجل أن يسمع الناس به. وفي الصحيح: (من رأى رأى الله به ومن سمع سمع الله به)^(٢).

قال ابن عطاء الله في الحكم: استشرافك أن يعلم الخلق بخصوصيتك دليل على عدم صدقك في عبوديتك.

قال سيدي أحمد زروق: (لأنك لو كنت صادقاً مع مولاك ماحبت أن يرى عملك غيره. فقد قال بعضهم: ماصدق الله أحد قط إلا أحب أن يكون في حب لا يعرف.

وقال أحمد بن أبي الحواري: من أحب أن يعرف شيء من الخير ويذكر به فقد أشرك في عبادته لأن من عبد الله على محبة لا يحب أن يرى أحد محبته غير مخدمه.

وقال سهل بن عبد الله: من أحب أن يطلع الخلائق على ما بينه وبين الله فهو غافل.

(١) انظر منهاج العابدين للغزالي ٢١٩ ومابعدا.

(٢) البغوي ٣٢٣/١٤ وهو في الصحيح.

وقال أبو الخير: الأقطع من أحب أن يطلع الناس على عمله فهو مرأى ومن أحب أن يطلع الناس على حاله فهو كذاب^(١).

قال إبراهيم بن أدهم: ماصدق الله من أحب الشهرة.

ص: (والحسد)

ش: قال الغزالي في المنهاج: الحسد هو إرادة زوال نعمة الله عن أخيه المسلم مما له فيه صلاح، فإن لم ترد زوالها عنه ولكن تريد لنفسك مثلها فهي غبطة وعلى هذا يحمل قوله عليه السلام: (لا حسد إلا في ثنتين)، الخبر^(٢).

أي لا غبطة إلا في ذلك فعبر عن الغبطة بالحسد لتقاربهما، فإن لم يكن فيها صلاح فأردت زوالها عنه فذلك غير.

قال: وأما ضد الحسد فالنصيحة وهي إرادة بقاء نعمة الله على أخيك المسلم مما له فيها صلاح^(٣).

ويكفي في معرفة كونها صلاحاً غلبة الظن، فإن شك، فالتحريم احتياطاً. قال سيدي محمد السنوسي: وقال بعضهم السرور بمصيبة نالت مسلماً والحزن على نعمة نالته.

قال القرافي: ثم الحسد حسدان، تمنى زوال نعمة وتحولها للحاسدين، وتمنى زوالها من غير طلب حصولها للحاسد وهو شر الحاسدين لأنه طلب المفسدة الصرفة من غير معارض عادي طبعي، ثم الحسد في الشريعة حكمه التحريم، وحكم الغبطة الإباحة لعدم تعلقها بمفسدة البتة.

ودليل تحريم الحسد الكتاب والسنة والإجماع. فالكتاب قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾^(٤) ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ

(١) انظر في هذا طبقات الصوفية ٩٨ و ٢٠٦ و ٣٧٠.

(٢) المصدر المذكور، ١٨٥ ومابعداها، وانظر الحديث في شرح السنة للبغوي ١١٥/١٣ و ٤٩٨/١ و ٤٣٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) سورة الفلق، الآية (٥).

فَضْلُهُ^(١) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢)

أي تتمنوا زواله لأن قرينة النهي تدل على هذا الحذف.

وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام: (لاتحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخواناً)^(٣)، وأجمعت الأمة على تحريمه، ويقال: إن الحسد أول معصية عصي الله تعالى بها، حسد إبليس آدم فلم يسجد له.

ويكفي في ذم الحسد وشؤمه أن الله أمر نبيه أن يستعيذ منه.

وقوله ﷺ: (إن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب) رواه أبو عمر في بهجة المجالس^(٤).

وفي بعض الكتب المنزلة: الحاسد عدو نعمتي.

وقال معاوية رضي الله عنه: كل الناس أقدر أن أرضيه إلا الحاسد فإنه لا أرضيه إلا زوال النعمة.

قيل وعلامة الحسد أن يتملق إذا شهد ويغتاب إذا غاب ويشمت بالمصيبة إذا نزلت.

ورأى موسى عليه الصلاة والسلام رجلاً عند العرش فغبطه، فقال: ماصفته، فقيل: كان لا يحسد الناس على ما آتاهم الله من فضله.

ص: (والبغض)

ش: أعلم أن البغض ينقسم إلى واجب وإلى محرم.

أما الواجب فهو بغض المعاصي وأهلها والبدع وأهلها.

قال مالك رضي الله تعالى عنه: البغض في الله من واجبات الدين، وقد تقدم.

وأما المحرم فهو بغض المؤمنين وأهل الخير والصلاح، وبغض الرسول عليه

(١) سورة النساء، الآية (٥٤).

(٢) سورة النساء، الآية (٣٢).

(٣) أبو داود ٢١٣/٥، ٢١٤، وجامع العلوم ٢٧٣/٢ ومابعداها.

(٤) المصدر المذكور ٤٠٨/١، وأبي داود ٢٠٨/٥، ٢٠٩، وانظر التمهيد ١١٥/٦ ومابعداها.

الصلاة والسلام.

قال عليه الصلاة والسلام: من مات على حب آل محمد مات شهيداً، ومن مات على بغضهم لم يشم رائحة الجنة^(١).

ويكفيك في قبحه أنه سبب للحسد الذميم وملازم له.

قال الغزالي: العداوة والبغضاء أشد أسباب الحسد، ثم قال: وبالجمله فالحسد يلزم البغضة والعداوة ولا يفارقهما^(٢).

ومن اتصف بصفات البغض اتصف بشر الشر، فعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أن النبي ﷺ قال: (ألا أنبئكم بشر الناس؟ قالوا: بلى يارسول الله ، قال: من نزل وحده ومنع رفده وجلد عبده، ثم قال: ألا أنبئكم بشر من ذلك؟ قالوا: بلى يارسول الله قال: من بغض الناس ويبغضونه) ذكره في النخبة العليا^(٣).

وقال ﷺ: دب إليكم داء الأمم قبلكم البغضاء والحسد هي الحالقة حالقة الدين لاحالقة الشعر، والذي نفس محمد بيده لاتؤمنوا حتى تحابوا، ألا أنبئكم بأمر إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفسوا السلام بينكم^(٤).

ص: (ورؤية الفضل على الغير)

ش: اعلم أن رؤية الفضل على الغير خصلة قبيحة تنشأ عن الكبر والعجب بالنفس وقلة التواضع والاحتقار، وكل ذلك حرام مذموم فاعله. قال عليه الصلاة والسلام: (بحسب امرئي من الشر أن يحقر أخاه المسلم)^(٥).

(١) لم نجد بهذا اللفظ وانظر الضعيفة ٣/٣٣٩ ومابعدھا، والشفاء ١/٤٧٨ والمفهم ١/٢٦٤ ومابعدھا، والأبي مع السنوسي ١/١٨٣، ١٨٤.

(٢) انظر إحياء علوم الدين ٣/١٧٨ ومابعدھا، ومنهاج العابدين ١٨٥ ومابعدھا.

(٣) انظر شعب الإيمان الحديث (٣٥٣٩ و ٧٩٨٧) والحاكم ٤/٢٦٩ ومابعدھا والضعيفة ٣/٦٦١ ومابعدھا.

(٤) البغوي ١٢/٢٥٩ وانظر ١٣/١١٧ منه. وأحمد ١/١٦٤، ١٦٥ والترمذي (٢٥١٠).

(٥) الترمذي (١٩٢٧) وأحمد ٢/٢٧٧ و ٣/٤٩١ وهو جزء من حديث في الصحيح.

وقال بعض العلماء: من رأى لنفسه فضلاً على شيء من خلق الله حتى الكلب فهو أحد الفراعنة، وقال بعض العلماء: من كان عند نفسه شيء فهو عند الله لاشيء، ومن كان عند نفسه لاشيء فهو عند ربه شيء.

ولأجل هذا المعنى قال بعض شيوخنا: من رأى أنه خير من الكلب فالكلب خير منه. قال سيدي عبد الله بن الحاج: ومأقاله بين ألا ترى أن الكلب مقطوع له بأن لا يدخل النار، بخلاف من لم يقطع له من الآدميين فإنه محتمل لإحدى الدارين، فإن كان من أهل النار والعياذ بالله فالكلب خير منه، وإن كان من أهل الجنة فهو خير من الكلب.

وقيل لأبي يزيد: متى يكون الرجل متواضعاً؟ قال: إذا لم ير لنفسه مقاماً ولا حالاً، ولا يرى في الخلق ما هو أشرف منه^(١).

ص: (والهمز واللمز)

ش: أي ويحرم الهمز واللمز، قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢)

وقال: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾^(٣)

ومعنى الهمز واللمز: الطعن على الغير بتلك النقائص والمعايب.

قال في الجواهر الحسان: وقد يكون اللمز بالقول وبالإشارة ونحوه مما يفهمه آخر، والهمز لا يكون إلا باللسان.

وحكى الثعلبي أن اللمز ما كان في المشهد، والهمز ما كان في المغيب، وحكى الزهراوي عكس ذلك.

ص: (والعبث)

ش: والعبث هو اللهو واللعب، والمنهي عنه ما كان مشغلاً عن طاعة كالشطرنج والنرد والكعاب وشبه ذلك مما منع الشارع ﷺ منه.

وأما الرمي ونحوه فلا.

(١) انظر طبقات الصوفية للسلمي ٦٧ وما بعدها.

(٢) سورة الحجرات الآية (١١).

(٣) سورة الهمزة الآية (١).

قال عليه الصلاة والسلام: (كل شيء يلهوا به الرجل فهو باطل إلا تأديبه فرسه ورميه بالقوس وملاعبة امرأته)^(١) .

ص: (والسخرية)

ش: قال الغزالي في الإحياء: معنى السخرية الاستحقار والاستهانة والتنبيه على العيوب والتعاطي على وجه يضحك منه، وقد يكون ذلك بالمحاكات في الفعل والقول، وقد يكون بالإشارة والإيماء .

وإذا كان بحضرة المستهزئ به لم يسم ذلك غيبة، وفيه معنى الغيبة .
قال ابن عباس -رضي الله عنهما- في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَنَا مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾^(٢): - الصغيرة: التبسم بالاستهزاء بالمؤمن، والكبيرة: القهقهة بذلك، وهو إشارة إلى الضحك من الناس من الجرائم والذنوب^(٣) .

وقال عليه السلام: (إن المستهزئين بالناس يفتح لهم باب إلى الجنة فيقال له: هلم هلم فيجيء بكربه وغمه فإذا أتاه أغلق دونه ، فما يزال كذلك حتى إن الرجل ليفتح له الباب، فيقال له: هلم هلم فلا يأتيه)^(٤)

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: (من غير أخاه بذنب قد تاب منه لم يمت حتى يعمل)^(٥) .

وكل هذا يرجع إلى استحقار الغير والضحك عليه استهانة واستصغاراً له، وعليه نبه قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾^(٦)

أي لم تسخر منه استصغاراً ولعله خير منك، وهذا إنما يحرم في حق من يتأذى به .

(١) النسائي ١٨٥/٦ وابن ماجه ٩٤٠/٢ والدارمي ٢٠٤/٢ والترمذي ٩٥/٣ .

(٢) سورة الكهف الآية (٤٩) .

(٣) المصدر المذكور ١٢٦/٣ ومابعدا .

(٤) المغني عن حمل الأسفار ٨٠٠/٢ .

(٥) البغوي ١٤٠/١٣ والشعب ٦٦٩٧ ، ٦٧٧٨ والضعيفة ٢١٣/١ ، ٢١٤ .

(٦) سورة الحجرات الآية (١١) .

فأما من جعل نفسه مسخرة وربما فرح من أن يستسخر به كانت السخرية به من جهة المزح، وقد سبق ما يذم منه وما يحمد.

وأما المحرم استصغار يتأذى منه المستهزأ به لما فيه من التحقير والتهاون، وذلك تارة يجري بأن يضحك على كلامه، وتارة على أفعاله إذا كانت مشوشة كالضحك على خطه أو على صنعته أو على صورته وخلقته إذا كان قصيرا أو ناقصا بعيب من العيوب، فالضحك من جملة ذلك داخل في السخرية المنهي عنها^(١) أهـ بخ.

ص: (والزنا)

ش: كون الزنا حرام معلوم بالضرورة وهو أحد الأنواع الستة المحرمة في جميع الشرائع.

الثاني: حفظ النفوس أجمعت الملل كلها على أن القتل حرام.

الثالث: حفظ الدين فكل أمة كلفت بتوحيد الله تعالى وتصديق رسله.

الرابع: حفظ العقول فالقدر المسكر حرمه الله تعالى في كل أمة.

الخامس: حفظ الأموال فلذلك حرم الغصب والسرقة وما في معناهما في كل ملة.

السادس: حفظ الأعراض التي فيها صيانة الدين والدنيا، فلهذا حرم القذف والغيبة في كل ملة، والله أعلم.

ص: (والنظر إلى الأجنبية)

ش: قال في الرسالة: «ومن الفرائض غرض البصر عن المحارم، وليس في النظرة الأولى بغير تعمد حرج ولا في النظرة إلى الشابة لعذر من شهادة عليها وشبهه، وقد أُرخص في ذلك للخاطب،»^(٢) أهـ

(٤) الإحياء ١٢٦/٣ ، ١٢٧ .

(٢) المصدر المذكور ٢٦٢ وفيه: (ولا في النظرة للمتجالة) يعني التي أبرزت وجهها من الكبر في السن.

ويريد بالمتجالة إذا كانت من الأوخاش التي لا يؤبه لهن ولا عبرة بالنظر إليهن فأما عجوز تكون خيرا من بعض الصغار وسوداء تُشتهي أكثر من الحمران فلا يجوز النظر إليهما قاله سيدي أحمد زروق^(١).

قال الفاكهاني: لا يجوز النظر إلى الشابة لتعلم القرآن ولا غيره من العلوم بخلاف الأمرد فإنه جائز بلا خلاف أعلمه في مذهبننا لكن بشرط عدم التلذذ بالنظر إليه بشهوة وبغيرها^(٢).

قال التتائي: والمتأخر الذي أشار إليه هو سيدي محي الدين النووي تغمده الله برحمته . أ. هـ

قال ابن ناجي: سمع ابن القاسم: من يريد تزويج امرأة نظر إليها بإذنها. قال ابن رشد: يريد إلى وجهها. قال المازري: ويديها، وكره مالك أن يتغفلها، وأجاز ابن وهب، واختار ابن القطان كون النظر إليها مندوب إليه للأحاديث بالأمر به، ومال إلى جواز النظر إلى جميع البدن سوى السوأيتين، وزيف نقل جواز النظر إليهما عن داوود.^(٣) أ هـ
ص: (والتلذذ بكلامها)

ش: يعني أن التلذذ بكلام الأجنبية لا يحل لأنه نوع من الاستمتاع كالنظر واللمس فيجب منه ما يجب منهما وظاهر كلامه أن سماع كلامها دون تلذذ جائز، وهو ظاهر كلام الرسالة^(٤).

تنبیه

قال ابن شعبان: لا يحل سماع صوت الأمرد من الصبيان إذا كان يخشى منه اللذة.

ص: (وأكل أموال الناس بغير طيب نفس)

(١) في شرحه للرسالة انظر ٣٤٣/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر فتاوى النووي رحمه الله وانظر الإحياء ١٢٦/٣، ١٢٧.

(٤) المصدر المذكور، انظر زروق على الرسالة ٣٤٣/٢ والإحياء ٩٧/٣ ومابعدها.

ش: قوله: أموال الناس يدخل فيه المسلم والذمي والمعاهد لأن أكل ذلك بغير طيب نفس صاحبه لا يحل لأنه من أكل المال بالباطل وهو محرم دل على تحريمه الكتاب والسنة والإجماع.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١).

وقال عليه الصلاة والسلام: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه)^(٢)

وقال: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا)^(٣).

وقال: (حرمة مال المؤمن كحرمة دمه)^(٤)

وقال: (المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يكذبه ولا يحل له، كل المسلم على المسلم حرام عرضه وماله ودمه التقوى ها هنا حسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم) رواه البخاري ومسلم والترمذي واللفظ له^(٥).

وأجمعت الأمة على ذلك، بل أجمعت كل الملل والشرائع من عهد آدم عليه الصلاة والسلام إلى محمد ﷺ على أن أكل أموال الناس بالباطل لا يحل. قال في الرسالة: ومن الباطل الغصب والتعدي والخيانة والربا والسحت والقمار والغرر والخديعة والغش والخلافة^(٦) أهـ

قال سيد أحمد زروق: ومنه ما يأخذ المداح والمغني ونحوهم^(٧) هـ.

قال ابن عطية: ولا يدخل فيه الغبن في البيع مع معرفة البائع بحقيقة ما

(١) سورة البقرة الآية (١٨٨).

(٢) الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ١٥ / ١٤٠ وانظر المفهم ١٨٩ / ٥ و ١٩٤ والشعب (٥٤٩٢)

(٣) الترمذي ٣٨١ / ٨ - ٣٨٤ وابن ماجه ١ / ٥٦٨ ، ٥٦٩ .

(٤) انظر الكباثر ١٣ ومابعدها و ١٣٣ ومابعدها .

(٥) المصدر المذكور (١٩٢٧)، وانظر شروحه في جامع العلوم ٢ / ٢٧٣ ومابعدها وانظر عارضة الأحوذى ٩ / ٤٠٣ .

(٦) المصدر المذكور ٢٦٤ .

(٧) انظر زروق على الرسالة ٢ / ١١٣ و ٣٤٩ .

يبيع لأن الغبن كأنه وهبه. (١) هـ

ويدخل في كلام الشيخ: من أكل طعام من لم يدعه إليه إذا كانت لا تطيب نفس ربه بأكله لقوله عليه الصلاة والسلام.

(من مشى إلى طعام ولم يدع إليه فقد دخل سارقا وخرج مغيرا) (٢).

قال القرطبي: تناول مال الغير حرام ولا فرق عند الجمهور بين اللبن والثمرة وغيرهما. (٣) أ هـ.

قال التتائي: قال التاذلي: ما يمر به من الفواكه والثمار ولبن الغنم يحلبها (٤).

قال ابن العربي: لا خلاف في أكل المحتاج من هذه الأشياء وإن لم يأذن له ربها، وفي جواز ذلك لغير المحتاج وعدمه، ثالثها: يجوز للصديق الملاطف دون غيره، ورابعها: في اللبن دون الفواكه. (٥) أهـ

ص: (والأكل بالشفاعة)

ش: أي الأكل بسبب الشفاعة حرام لقوله ﷺ (من شفع لأخيه شفاعة فأهدى إليه هدية فقبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا) (٦).

قال العلماء: ومن ذلك انقطاع الرعية إلى العلماء، والمتعلقين بالسلطان لدفع الظلم عنهم فيها دونهم لذلك ويخدمونهم فصار بابا من أبواب الرشوة لأن دفع الظلم واجب على كل من قدر عليه عن أخيه المسلم والذمي أو غيرهما.

ص: (أو بالدين)

ش: معنى الأكل بالدين أن يعمل الإنسان عمل الآخرة ليتوصل به إلى الدنيا

(١) المحرر الوجيز ١٣٢/٢.

(٢) أبو داود ١٩٦/٥، والمغني ٣٥٦/١.

(٣) انظر القرطبي ٣٣٧/٢ - ٣٤١ وابن العربي في الأحكام ٩٧/١ - ٩٨.

(٤) عارضة الأخوذي ٩/٤، ٣.

(٥) انظر الفواكه الدواني ٣٧٤/٢ - ٣٧٧.

(٦) الكبائر للذهبي ٧١ و ١٥٠.

وذلك حرام لأنه من التحيل على أكل أموال الناس بالباطل ، لأنهم لو علموا سريرته ما أعطوه شيئا ولا شك أن فاعل هذا مذموم خسيس الهمة لأنه باع آخرته بشيء لا خطر له .

قال المحاسبي : (ومنهم من يعمل بأنواع البر ليأكل أموال الناس وينال بالدين عرضا . فباع نصيبه من الآخرة بالثمن البخس ورضي بالعاجل عوضا عن ثواب رب العالمين ، ويحه ماذا حل به ، لقد بارز الله بعظيم لم يكن شيئا أهون عليه من دين الله يذله للعباد يتصنع به لهم ، لقد بلغنا أنه يدعى على المرء يوم القيامة بأربعة أشياء ، يا غادر ، يا فاجر ، يا كافر ، يا خاسر^(١) .

وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال : لو أن رجلا آتاه الله علما فأخذ عليه طعاما أو اشترى به ثمنا قليلا فذلك يلجم بلجام من نار يوم القيامة على رؤوس الخلائق فيعذب حتى يفرغ إليه من الحساب^(٢) وبلغنا عنه ﷺ أنه قال : (من عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب)^(٣) .

وبلغنا أن بعض الصحابة قال : (من أكل بالدين والعلم ثمنا فإنما يأكل نارا)^(٤) أهـ بخ .

قال الغزالي : وما أعطي لعلمه فلا يحل له أن يأخذه إلا أن يكون في العلم كما يعتقد المعطي ، فإن كان خيل إليه كمالاً في العلم حتى إن يبعثه ذلك إلى التقرب ولم يكن كاملا لم يحل له ، وما يعطى لدينه وصلاحه لا يحل له أن يأخذه إن كان فاسقا في الباطن فسقا لو علمه المعطي لما أعطاه ، وقلما يكون الصلاح بحيث لو انكشفت باطنه لبقيت القلوب مائلة إليه ، وإنما ستر الله الجميل هو الذي يجلب الخلق إلى الخلق ، والمتورعون كانوا يوكلون في الشراء من لا يعرف أنه وكيلهم حتى لا يسامحوا في البيع خيفة من أن يأكلوا بالدين ، فإن ذلك أمر محظور ، والتقوى أمر

(١) السابق ، وانظر منه ١٣٣ ومابعدا .

(٢) انظر البغوي ٣٠١/١ .

(٣) البغوي ٣٠١/١ المسند ١٣٤/٥ وجامع العلوم ٤٥/١ وانظر ذم الدنيا لسمير الزهيري ١٣ .

(٤) الشعب (٦٩٣٣) وانظر ٦٧١٧ ، ٦٧١٨ منه .

خفي لا كالعلم والنسب فينبغي أن يُجتنب الأخذ بالدين ما أمكن^(١) أهـ.
وأما من أعطي مالا على أنه محتاج فلا يحل له أخذه إذا كان غير محتاج
قاله الغزالي.

وما علم أنه يعطى لشرف نسبه فلا يحل له إن كان كاذبا في دعوى
النسب^(٢).

ص: (وتأخير الصلاة عن وقتها)

ش: تأخير الصلاة عن وقتها محرم بالكتاب والسنة والإجماع،
قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ
فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾^(٣).

أي أخروها عن وقتها. وعن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال: سألت
النبي ﷺ عن قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٤)
قال: (هم الذين يؤخرون الصلاة عن أوقاتها)^(٥)
وقال ﷺ: (من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب
الكبائر)^(٦)

وأجمعت الأمة على أن ذلك لا يحل، واختلفوا في كفر تارك الصلاة،
فمذهب مالك أنه فاسق، وقالت جماعة عظيمة بكفره.

قال صاحب الترغيب والترهيب: قال أبو محمد بن حزم: (وقد جاء عن
عمر وعبد الرحمن ابن عوف ومعاذ بن جبل وأبي هريرة وغيرهم من
الصحابة رضي الله عنهم أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمدا حتى يخرج وقتها

(١) انظر مثلاً الإحياء ٢٧٦/٣ وما بعدها.

(٢) انظر البغوي ١/٣٠١.

(٣) سورة مريم الآية (٥٩).

(٤) سورة الماعون الآية (٥).

(٥) انظره عند تفسير الآية في ابن كثير ٤/٥٥٤، ٥٥٥.

(٦) المحاكم ١/٢٧٥.

فهو كافر مرتد ولا نعلم لهؤلاء من الصحابة مخالفاً^(١) .

قال الحافظ عبد العظيم: قد ذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم إلى تكفير من ترك الصلاة متعمداً لتركها حتى يخرج جميع وقتها، منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وأبو الدرداء، ومن غير الصحابة أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وعبد الله بن المبارك والنخعي والحكم وابن عيينة وأيوب السختياني وأبو داود الطيالسي وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير ابن حرب وغيرهم^(٢) .

ص: (ولا يحل له صحبة فاسق ولا مجالسته لغير ضرورة، ولا يطلب رضى المخلوقين بسخط الخالق).

قال الله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٣) .

وقال عليه الصلاة والسلام: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)^(٤)

ش: يعني أن صحبة الفاسق المصّر على الفسق لا تحل لأن من يخاف الله لا يصر على كبيرة، ومن لا يخاف الله لا تؤمن غائلته ولا يوثق بصدقته، بل يجب الإعراض عنه.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾^(٥)

وقال: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾^(٦)

وقال: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(٧)

(١) المحلى ١٥/٢ والتمهيد ٢٢٢/٤ والاستذكار ٢٧٨/٢ ومابعدها.

(٢) الترغيب والترهيب ٣٧٨/١ ومابعدها. وانظر الإحياء ١٣٤/١.

(٣) سورة التوبة الآية (٦٢).

(٤) البغوي ٤٤/١٠ وانظر ابن ماجه (لا تؤمن امرأة رجلاً ولا فاجر مؤمناً إلا أن يقهره بسلطان أو يخاف سوطه أو سيفه) وهو ضعيف.

(٥) سورة الكهف الآية (٢٨).

(٦) سورة طه الآية (١٦).

(٧) سورة النجم الآية (٢٩).

وقال: «وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ»^(١)

وفي مفهوم ذلك زجر عن صحبة الفاسق، ولأن مشاهدة الفسق يهون أمر المعصية عن القلب ويبطل نفرة القلب عنها.

قال ابن المسيب: لا تنظروا إلى الظلمة فتحبط أعمالكم الصالحة، وذلك لأن الطباع مجبولة على التشبه والاقتداء بل الطبع يسرق إلى الطبع من حيث لا يدري، فمخالطة الفاسق تورث الفسق، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: (المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل)^(٢).

وقال الحكماء: مخالطة الأشرار تسوق العار وتورث سوء الظن بالأخيار^(٣).

وقال مالك رحمته الله: لا تصحب فاجراً لئلا تتعلم من فجوره^(٤).

وقال ابن رشد: لا ينبغي أن يصحب إلا من يقتدى به في دينه وخيره، لأن قرين السوء يردي^(٥)

قال الحكيم: عن المرء لا تسل وسل عن قرينه: فكل قرين بالمقارن مقتدي^(٦) ومن كلام الشيخ أبي مدين^(٧):

دليل تخليطك صحبتك للمخالطين، ودليل انقطاعك صحبتك للمنقطعين^(٨)

وقال ابن عطاء الله: أكثر ما يعينك على الطاعة رؤية المطيعين، وأكثر ما يدخلك في الذنب رؤية المذنبين^(٩).

كما قال عليه الصلاة والسلام: (المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل)^(١٠)

(٦) سورة لقمان الآية (١٥).

(٢) البغوي ٧٠ / ١٣.

(٣) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ٩٩ ومابعداها، وأدب الدنيا والدين للماوردي ١٦٦ ومابعداها.

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥ - ٩) انظر المنتهيات للحكيم الترمذي ١٠٤ - ١١٤.

(١٠) البغوي ٧٠ / ١٣.

والنفس من شأنها التشبه والمحاكاة بصفات من قارنها، فصحة الغافلين معينة لها على وجود الغفلة.

وظاهر قوله: لغير ضرورة: أنه إن دعت ضرورة إلى صحبته أو مجالسته كالسفر ونحوه فلا بأس بذلك، وهو كذلك.

واستدلال الشيخ رضي الله تعالى عنه بالآية والحديث على عدم حِلِّية صحبة الفاسق استدلال صحيح لأن الصحبة تقتضي الميل والمحبة والرضى والمساغة، والإكرام للفاسق، والفاسق يسعى أبدا في غير مرضاة الله ويحب ما أبغض الله، ففي مرضاته سخط الله.

وقال عليه الصلاة والسلام: (لا تُرضي أحدا بسخط الله) (١).

وقال علي -رضي الله عنه- : (من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمنا وإيمانا ومن أهان صاحب بدعة أمنه الله يوم الفزع الأكبر، ومن ألان له أو أكرمه أو لقيه ببشرى فقد استخف بما أنزل الله على محمد ﷺ) (٢).

ص: (ولا يحل له أن يفعل فعلا حتى يعلم حكم الله فيه)

ش: هذا مما أجمعت الأمة عليه.

قال المشذلي في شرحه على الهوارية: حكى الأبياني في شرح البرهان لأبي المعالي رحمه الله: أن الإجماع منعقد على أن الإنسان لا يجوز له أن يقدم على شيء من الأقوال أو الأفعال حتى يعلم حكم الله فيه إما بنفسه إن كان عالما أو بسؤال أهل العلم إن كان جاهلا لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣) أ هـ.

وقوله: فعلا: أي من سائر الأفعال لا يختص ذلك بباب من أبواب الفقه، قال القرافي: مثاله رجل أسلم ودخل وقت الصلاة فيجب عليه أن

(١) البغوي ٤١٤/١٤.

(٢) البدع والنهي عنها والحوادث والبدع وانظر البدعة والمصالح المرسلة ٢٢١ وما بعدها والمغنى عن حمل الأسفار ٣٧١/١ و ٤٣٢.

(٣) سورة النحل الآية (٤٣) وانظر تفسير الآية.

يتعلم الوضوء والصلاة فإن أراد أن يشتري طعاما لغذائه قلنا يجب عليك أن تتعلم ما تعتمد في ذلك، وإن أراد الزواج وجب عليه أن يتعلم ما يعتمد في ذلك، وإن أراد أن يؤدي شهادة وجب عليه أن يتعلم شروط التحمل والأداء، وإن أراد أن يصرف ذهابا وجب عليه أن يتعلم حكم الصرف، فكل حالة يتصف بها وجب عليه أن يتعلم حكم الله فيها. فعلى هذا لا ينحصر فرض العين في العبادات ولا بباب من أبواب الفقه كما يعتقد كثير من الأغبياء.

وعلى هذا الفهم يحمل قوله ﷺ: (طلب العلم فريضة على كل مسلم)^(١).

فمن توجهت عليه حالة فعلم وعمل بمقتضى علمه فقد أطاع الله تعالى طاعتين ومن لم يعمل ولم يعلم فقد عصى الله معصيتين، ومن عمل ولم يعلم فقد أطاع الله طاعة وعصاه معصية.

ففي هذا المقام يكون خيراً من الجاهل، والمقام الذي يكون فيه الجاهل خيراً من العالم من شرب الخمر يعلمه ويشربه وآخر يجهله، فإن العالم فيه آثم بخلاف الجاهل، وهو أحسن حالا من العالم وكذلك من اتسع باعه في العلم تعظم مؤاخذته لعلو منزلته بخلاف الجاهل وهو أسعد حالا من العالم في هذين الوجهين. أ هـ^(٢)

ص: (ويسأل العلماء ويقتدي بالتابعين سنة محمد ﷺ الذين يدلُّون على طاعة الله ويحذرون من اتباع الشيطان)

ش: يعني أن من لم يكن عالماً يجب عليه أن يسأل العلماء لأن مفاتيح العلم السؤال ولا يستنكف من السؤال، فإنه لا ينال العلم مستحي ولا مستكبر^(٣).

(١) جامع بيان العلم وفضله ٨٠٧/١ و شعب الإيمان ٢/٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) انظر الكباثر ١٦٦ وما بعدها.

(٣) البخاري ٢٢٨/١ وما بعدها.

ويسأل العلماء العاملين بالعلم المتبعين لسنة محمد ﷺ الموثوق بدينهم وعلمهم إذ هم ورثة الأنبياء^(١) .

ولا يجوز أن يسأل من لا يوثق بدينه إلا أن لا يجد غيره، فإن التعويل في أمر الدين على كل أحد تلاعب به .

وقد قال بعض العلماء العاملين: مجالسة العالم إذا كان مفتونا بالدنيا راغبا فيها حريصا عليها تزيد الجاهل جهلا، وتفتن العالم، وتزيد الفاجر فجورا، وتفسد قلب المؤمن، فإذا كان هذا في مجالسته فما بالك بأخذ العلم عنه، وكيف يؤخذ العلم عن مثل هذا؟^(٢)

وقد أمر عليه الصلاة والسلام بهجرانه، قال عليه الصلاة والسلام: (إذا رأيتم العلماء مالوا إلى الدنيا وخالطوا أبناءها فارفضوهم واهجروهم، فإنهم قد خانوا الله ورسوله)^(٣) .

قال سيدي محمد السنوسي: وإنما شرط في العلماء العمل لأوجه: أحدها: أن غير العامل لا يوثق بقوله، إذ لعله يكذب على الله ورسوله. الثاني: أن غير العامل لا نصيحة فيه للمسلمين لأنه كثيرا ما يعرض عما يحتاجون إليه ويعلمهم ما لا حاجة لهم إليه في المثال.

الثالث: أن غير العامل لا يتنزل في التعبير لإفهام الضعفاء بل يتعاطا في غالب أمره التفاصيل والتهويل في الواضحات فضلا على غيرها حتى يعميها باصطلاحات والفاظ غريبة ليمدح بعلو العبارة والتحدث بدقائق العلوم التي لا يفهمها عنه إلا الأفراد ولئلا يتجاسر عليه العوام وسفلة الناس إلى غير ذلك من أغراضه الفاسدة^(٤) .

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله ٥٦٢/١ ومابعدها.

(٢) انظر وصية عقبة بن نافع الفهري لأولاده في معالم الإيمان ٤٨/١ .

(٣) لم تقف عليه بهذا اللفظ، وانظر آثاراً قريبة منه في جامع بيان العلم وفضله ٦١٠ / ١ ومابعدها.

(٤) المصادر السابقة، وانظر في جامع بيان العلم وفضله ٤٤٢ ومابعدها.

الرابع : أن غير العامل لابركة في علمه وتعليمه .

الخامس : أن غير العامل على تقدير أن يصلح الناس بأقواله فهو يفسدهم أضعافاً مضاعفة بأعماله .

السادس : أن غير العامل لايعلم منه إلا اللسان ، والعامل يعلم منه اللسان واللحظ والأطراف وسائر الأركان ، بل يؤخذ العلم حتى من ثيابه ومسكنه وخادمه ودابته وكلما أضيف إليه في حضوره وغيبته فهو وإن كان بحسب الظاهر معلم واحد ففيه على الحقيقة أعداد كثيرة من المعلمين يفيد كل واحد منها ما لا يفيد الآخر ، وليس الخبر كالعيان ، ولهذا قيل : الولي : من إذا رأته ذكرت الله لأنه لا تقع رؤيتك منه إلا على مذكر بالله سائق بدلالة الحال والمقال إلى عظيم رضاه^(١) .

وإذا كان العالم العامل تضمن صحبته هذه المصالح النفسية وغيرها مما لا يقدر على حصره وجب على المؤمن المحتاج للتعليم أن يبحث عنه غاية البحث ، وإذا وجده فقد اتصل بمنه فليشد يده عليه ولا يتخطاه إلى غيره ، وكيف تتخطا معادن الذهب الإبريز إلى معادن النحاس والرصاص ونحوها ، اللهم إلا أن لا يجد المتعلم عالماً عاملاً إذ لعله كالمتعذر أو المتعسر في زماننا فقد اضطر إلى أخذ العلم عن غيره ، فلينظر الأمثل ثم الأمثل فإن لم يجد أخذ العلم عن عرفه أو شيئاً منه وإن لم يكن عاملاً ، ويتحرز غاية جهده من مخالطته في غير وقت أخذ العلم خوفاً على طبعه ونفسه من السرقة للشر والاحتقار للأمر والنهي ، وتضرع إلى الله خالياً في أن يطوي له المسافة في التعلم من مثل هؤلاء ليتمكن من الهروب والعزلة بنفسه أه لبعض ألفاظه^(٢) .

ص : (ولا يرضى لنفسه مارضيه المفلسون الذين ضاعت أعمارهم في غير طاعة

(١) انظر جامع العلوم والحكم والهوامش السابقة .

(٢) للسوسي عقائد على مذهب الأشاعرة في معظمها وله عليها شروح مفيدة وهي الصغرى والوسطى والكبرى ، وقد طبعت كلها بشروحها . انظر الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي ٤٠٧ وما بعدها .

فياحسرتهم ويأطول بكائهم يوم القيامة، نسأل الله أن يوفقنا لاتباع سنة نبينا محمد ﷺ).

ش: أشار الشيخ بهذا الكلام إلى أن الإنسان يجب عليه أن يكون في أفعاله على لسان الشرع متبعاً لسنن العلم، وأن لا يمضي عليه وقت إلا في طاعة الله لأن رأس ماله هو عمره الذي يتجر فيه لآخرته، فإذا ضيعه صار مفلساً.

وقد قال ﷺ لصحابته الكرام: هل تدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لادرهم له ولامتاع. فقال: المفلس من أمتي الذي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا، فيعطي هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فئت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار^(١) رواه أبو هريرة رضي الله عنه.

فأي حسرة أعظم من هذه الحسرة، نسأل الله سبحانه أن يكفيننا كل طالب يطلبنا بالحق وبغير الحق في الدنيا والآخرة إنه جواد كريم.

قال الغزالي: واعلم أن اليوم واللييلة أربعة وعشرون ساعة، وقد ورد في الخبر أنه ينشر للعبد بكل يوم ولييلة أربعة وعشرون خزانة مصفوفة فيفتح له منها خزانة فيراها مملوءة نوراً من حسناته التي عملها في تلك الساعة فينال من الفرح والسرور والاستبشار بمشاهدة تلك الأنوار التي هي وسيلة عند الملك الجبار ما لو وزع على أهل النار لأدهشهم ذلك الفرح عن الاحساس بألم النار، ويفتح له خزانة أخرى سوداء مظلمة يفوح منها ويتغشاها ظلامها، وهي التي عصى الله فيها، فينال من الهول والفرع مالو قسم على أهل الجنة لتقص عليهم نعيمها، وتفتح له خزانة أخرى فارغة ليس فيها مايسره ولا مايسوءه، وهي الساعة التي نام فيها أو غفل أو اشتغل بشيء من مباحات الدنيا فتحسر على خلوها، ويناله من غيرة ذلك

(١) انظر المفهم ٢١٢/٣.

ما ينال القادر على الريح الكثير والملك الكبير إذا أهمله وتساهل فيه حتى فاته، وناهيك بذلك حسرة وغنا، وهكذا تعرض عليه خزائن أوقاته طوال عمره أهـ.

وأخير الشيخ أنهم يبكون يوم القيامة وهو كذلك، قال عليه الصلاة والسلام (أيها الناس ابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا، فإن أهل النار يبكون حتى يصير في وجوههم الجداويل فتنفذ الدموع وتقرح العيون حتى لو أن السفن أجريت فيها لجرت)^(١).

وأخيراً أيضاً أن بكاء هم طويل، وهو كذلك لأن طوله من طول اليوم وشدة الهول، أما طول اليوم فقد قال تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ

خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٢) وأما شدة الهول فقد روي أن في الآخرة عشر مائة ألف هول الواحد منها أعظم من أهوال الدنيا عشر مائة ألف مرة^(٣).

نسأله سبحانه أن يكفيننا شر تلك الأهوال وأن يلطف بنا في الحال والمآل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) انظر التذكرة ٤٩٤ وطبقات ابن سعد ٨٢/٤.

(٢) سورة المعارج الآية (٤).

(٣) انظر التذكرة ٢٤٠ ومابعدا والإحياء ٢٩٢/١ ومابعدا.

الطائرة

فصل في الطهارة

الطهارة في اللغة : النظافة والنزاهة .

وفي الإصطلاح : قال المازري : إزالة النجس أو ما في معناه بالماء وما في معناه ، واعترضه ابن عَرَفَة* بما يطول جلبه هنا .

ص : (الطهارة قسمان ، طهارة حدث وطهارة خبث)

ش : الحدث يطلق على ثلاثة معان :

الأول : الخارج من السيلين .

الثاني : الخروج .

الثالث : المنع المترتب على الأعضاء ، وهو المراد هنا ، وطهارة الحدث وضوء وغسل وبدل منهما وهو التيمم .

وطهارة الخبث في الثوب والبدن والمكان كما سيأتي .

ص : (ولا يصح الجميع إلا بالماء الطاهر المطهر)^(١) .

ش : أما طهارة الحدث فلا تصح إلا بالماء اتفاقاً ، وأما طهارة الخبث التي لا يعفى عنها فكذلك على المشهور . وقيل : تزول بكل مائع قلاع كالخل ، نقله ابن الحاجب ، واعترضه خليل بأن الخلاف إنما هو في الماء المضاف . قال ابن عبد السلام :

وهذا القول هو القياس للاتفاق على عدم اشتراط النية .

قال ابن ناجي : وحكى القرافي عن التلخيص أنها تفتقر إلى نية ، قال ابن العربي :

لو جففت الشمس موضع بول لم يطهر على المشهور . أ هـ كلام ابن ناجي .

ص : (وهو الذي لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بما يفارقه غالباً كالزيت والسمن والدسم كله والوذخ والصابون والوسخ ونحوه)

(١) انظر سبل السلام ١٤/١ وما بعدها .

ش: ما ذكره في اللون والطعم هو كذلك باتفاق، وما ذكره في الريح هو كذلك على المشهور خلافا لابن الماجشون.

واعلم أن الماء على ثلاثة أقسام .

الأول : المطلق وهو الذي لم يخالطه شيء أصلا، وحكمه الطهورية بالاتفاق سواء نزل من السماء، أو نبع من الأرض أو كان ماء بحر، واستثنى ابن شعبان ماء زمزم فقال: لا تُزال به النجاسة ولا يغسل به الميت إكراماً له ويلحق بهذا القسم المتغير بما لا ينفك عنه غالباً كالتراب والزرنيخ ونحوهما.

الثاني: ما خالطه شيء نجس أو طاهر ولم يغيره فالكثير طهور باتفاق، والقليل المخالط فطاهر مثله. ونقل ابن الحاجب والباجي وابن شاس عن القابسي أنه غير طهور، وحكى ابن بشير وغيره عنه الكراهة خاصة. والقليل المخالط بنجس المشهور مكروه مع وجود غيره، وقيل: نجس، وقَدَّرُ الماء القليل قال التتائي: المشهور أنه قدر آنية الوضوء للمتوضي، وآنية الغسل للمغتسل، وقيل قدر الجب والجرة، وقيل القُلَّتَان وهما خمسمائة رطل بالبغدادى، وقيل لا حد له بالعادة .أهـ.

الثالث: ما خولط فتغير، فحكمه كمغيره إن كان المغير نجسا كان الماء نجسا لا يجوز استعماله للعادة، ولا للعبادة، وإن كان المغير طاهرا كان الماء طاهرا غير طهور، ويستعمل في العادة كالشرب والعجين، ولا يستعمل في العبادة كالوضوء وزوال النجاسة.

قال في التوضيح : وانظر إذا خالطه مشكوك فيه .

ص: (ولا بأس بالتراب والحماة والسبخة والخز ونحوه)

ش: التراب والخز معلومان، والحماة: طين أسود منتن، والسَّبْخَة: بفتح السين والباء أرض ذات ملح ورشح ملازم.

واعلم أن الماء المتغير بما لا ينفك عنه إن تغير به في قراره أو بإلقاء ريح فلا خلاف أنه لا يضر، وأما إن طرح قصدا كالتراب والشب والزرنيخ

يطرح بعض ذلك في الماء فيتغير منه ففي سلب طهوريته ثلاثة أقوال ،
يفصل في الثالث بين التراب ما سواه . فالتراب لا يسلب الطهورية ، وغيره
يسلب . قال ابن الحاجب- بعد أن ذكر ما يلحق بالمطلق ومثله التراب
المطروح على المشهور .

قال في التوضيح : وليس الخلاف خاصا بالتراب ، بل هو جار في المغرة
والكبريت وغيرهما ، وخصص التراب بالذكر-والله أعلم- تبعاً لابن
شاس .

وقد ذكر مجهول الجلاب أن المشهور في التراب وغيره واحد وهو عدم
سلب الطهورية لكن قال ابن يونس : الصواب في الملح الطهورية أهـ .

فرع : قال في التوضيح عن سَنَد في رائحة القطران تبقى في الوعاء وليس
له جسم يخالط الماء أنه لا بأس به ولا يستغنى عنه عند العرب وأهل
البوادي (ش) . قال : ونقل ابن رشد عن بعض المتأخرين الجواز في القرب
المسافر بها مقطرة للحجج للضرورة أهـ^(١) قال في المختصر : (ويضر بين
تغير بحبل سانية كغدير بروث ماشية أو بير بورق شجر أو تبين والأظهر في
بير البادية بهما الجواز)^(٢) .

ص : (فصل : إذا تعينت النجاسة غسل محلها)

ش : أي إذا تحققت النجاسة وهي غير مغفوة عنها طلب المكلف بغسلها وهذا مما
لا خلاف فيه وإنما اختلف في الطلب هل هو على جهة السنة أو على جهة
الوجوب مع الذكر والقدرة على قولين مشهورين ، شهر الأول ابن رشد
وعبد الحق في تهذيب الطالب قال ابن رشد وعليه فمن صلى بثوب نجس
عامداً أو جاهلاً أو مضطراً إلى الصلاة فيه أعاد الصلاة في الوقت . أهـ

والثاني : مذهب المدونة عند اللخمي ومن تبعه ، وعليه فمن صلى بالنجاسة
ذاكراً لها قادراً على إزالتها أعاد أبداً ، وإن كان ناسياً أو غافلاً أعاد في

(١) انظر الإحياء ١١٨/١ - ١٢٥ .

(٢) انظر مواهب الجليل ٢٢/١ .

الوقت، والوقت في الظهر والعصر الاصفرار، وفي المغرب والعشاء كله.
ص: (فإن التَّبَسَّتْ غسل الثوب كله)

ش: أي لأنه لا يتوصل إلى غسل النجاسة إلا بغسل الثوب كله، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب.

قال في التوضيح: إلا أن لا يجد من الماء ما يعم به الثوب، ويضيق الوقت، فإنه يتحرى موضعها نقله عن الذخيرة.

فرع: فلو اشتبه عليه ثوبان، أحدهما: نجس، والآخر طاهر، فالحكم أن يتحرى أحدهما على المذهب لكون الأصل في كل منهما الطهارة، ولا كذلك الثوب الواحد لأن حكم الأصل قد بطل لتحقيق حصول النجاسة فيه، واختلف في الكمين المتصلين، هل حكمهما حكم الثوب الواحد، فيجب غسلهما أو كالتوئين فيتحرى واحدا يغسله، الصحيح الأول.

ص: (ومن شك في إصابة النجاسة نضح)

ش: النضح هو الرش باليد، وحكمه الوجوب، فمن تركه وصلى فإن كان عاجزا أو ناسيا أعاد في الوقت، وإن كان ذاكرا قادرا أعاد أبدا على المشهور ولا يفتقر إلى نية على المشهور، وهل الجسد في النضح كالثوب أو يجب غسله قولان مشهوران، وهل البقعة كذلك أو لا بد من غسلها؟ نقل البرزلي وابن ناجي في شرحه على المدونة عن ابن جماعة: النضح لا يكفي فيها باتفاق ليسر الانتقال إلى المحقق.

قال ابن ناجي: ومثله لابن عبد السلام، قال: فعلى قوليهما يخصص عموم قول المدونة:

طهور، لعل ما شك فيه بالبقعة أهـ بالمعنى، قال البرزلي: وفي القواعد المنسوبة لعياض: حكمها النضح كغيرها. أهـ

قال ابن ناجي: وزعم التاذلي أنه متفق عليه أهـ

وهو ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه النضح باتفاق وذلك إذا تحققت النجاسة وشك في الإصابة

وقد تقدم .

وقسم اختلف فيه والمشهور السقوط ، وذلك إذا تحققت الإصابة وشك في نجاسة المصيب وسيأتي .

وقسم لا نضح فيه باتفاق ، وذلك إذا شك فيهما .

قال في التوضيح : وذكر الباجي : من أقسام الشك قسم آخر وهو إذا تحقق النجاسة وشك في الإزالة ، قال : ولا خلاف في وجوب الغسل لأن النجاسة متيقنة فلا يرتفع حكمها إلا بيقين .

ص : (وإن أصابه شيء شك في نجاسته فلا نضح عليه)

ش : هذا هو القسم الثاني ، وإنما لم يذكر الشيخ القسم الثالث لأنه يؤخذ بالأولوية .

ص : (ومن تذكر النجاسة وهو في الصلاة قطع إلا أن يخاف خروج الوقت)
ش : أي من تذكر نجاسة غير معفو عنها في ثوبه أو بدنه في الصلاة بعد أن دخل ناسيا لها فإن صلاته تبطل سواء أمكنه نزعها أم لا ؟ وسواء كانت فريضة أو نافلة ، ثم إن كانت فريضة ابتدأها بإقامة وهل ذلك مطلقا لأنها إنما كانت لتلك الصلاة وقد فسدت ، أو مع الطول ، تأويلان للشيخ ، وإن كانت نافلة فليس عليه استينافها لأنه لم يقطعها اختيارا .

وقوله : إلا أن يخاف الخ : يعني أن القطع مشروط بسعة الوقت .

قال في التوضيح : وأما مع ضيقه ، فقال ابن هارون ، ولا يختلفون في التماسي إذا خشي فوات الوقت لأن المحافظة على الوقت أولى من النجاسة وعلى هذا لو رآها وخشي فوات الجمعة أو الجنائز أو العيدين يتمادى لعدم قضاء هذه الصلاة وفي الجمعة نظر إذا قلنا إنها بدل . أهـ

ومثل تذكر النجاسة في الصلاة ما إذا سقطت عليه وهو فيها قال في المختصر : (وسقوطها في صلاة مبطل كذكره فيها لا قبلها أو كانت أسفل نعل فخلعها)^(١) .

(١) انظر المختصر مع مواهب الجليل ٣٨/١ .

فرع: قال القلشاني: من رأى في محل سجوده بعد رفعه نجاسة فقال بعض أصحاب الشيخ ابن عرفة: يتم صلاته متنحياً عنها، وقال ابن عرفة: يقطع، قال ابن عرفة: وأخبره بعض متأخري فقهاء القرويين فيمن رأى بعمامته بعد سقوطها عنه نجاسة في صلاته يتمادى ويعيد في الوقت أهـ كلام القلشاني.

قال في الشامل: فإن تذكرها في الصلاة فنسي وتمادى بطلت على الأصح.

ص: (ومن صلى بها ناسياً وتذكر بعد السلام أعاد في الوقت)

ش: قوله: ناسياً، يريد أو عاجزاً، ثم ذهب العجز، وقد تقدم الكلام عن حكم الإعادة، والمشهور أن الوقت في الظهرين إلى الاصفرار، وقيل: إلى الغروب، وفي العشاءين الليل كله، إذ الإعادة نافلة، ولا تكره النافلة بعد نصف الليل، قاله في التوضيح.

قال: وعلى هذا فيكون للظهر ثلاثة أوقات، اختياري إلى آخر القائمة، واستدراك فضيلة كمسألتنا إلى الاصفرار، وضروري إلى الغروب.

ص: فصل (فرائض الوضوء سبع، النية)

ش: المشهور أن النية في الوضوء واجبة، كما ذكر الشيخ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(١).

وقوله عليه الصلاة والسلام: (إنما الأعمال بالنيات)^(٢).

وحكمة إيجاب النية تعيين العبادات عن العادات لتمييز ما لله عما ليس له وتمييز مراتب العبادة في نفسها لتمييز مكافآت العبد على فعله ويظهر قدر تعظيمه لربه.

(١) سورة البينة الآية (٥).

(٢) متفق عليه انظر البخاري الحديث الأول وانظره بشروطه والفاظه في جامع العلوم

٦٤-٢٢/١.

فمثال الأول: الغسل يكون عبادة، ويكون تبرداً، وحضور المسجد يكون للصلاة، ويكون للفرجة والسجود يكون لله ويكون للصنم.

ومثال الثاني: الصلاة لانقسامها إلى فرض ونفل، والفرض ينقسم إلى فرض على الأعيان وفرض على الكفاية وفرض مندور وغير مندور.

ومحل النية القلب على المشهور، وقيل: محلها الدماغ، وحقيقة النية القصد إلى الشيء، وكيفية القصد هنا أحد ثلاثة أشياء إما نية رفع الحدث الذي هو مرتب على الأعضاء. وإما امتثال أمر الله تعالى بما افترض عليه. وإما استباحة ما كان الحدث مانعاً منه.

ووقتها عند غسل الوجه على المشهور، وقيل: عند غسل اليدين، وجمع بعضهم بين القولين فقال: يبدأ بالنية أول الفعل ويستصحبها إلى أول الفروض.

قال في التوضيح: والظاهر هو القول الثاني، لأننا إذا قلنا إنه ينوي عند غسل الوجه يلزم منه أن يعري غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق عن النية، فإن قالوا: ينوي له نية مفردة، قيل: يلزم منه أن يكون للوضوء نيتان ولا قائل بذلك.

قال البرزلي: والذي عليه العمل والفتوى، وعليه المتأخرين: ينويها أوله ويستصحبها ذاكراً إلى غسل الوجه جمعا بين القولين.

قال في المختصر: (وعزوبُها بَعْدَهُ ورفضها مغتفر وفي تقديمها بيسير خلاف)^(١).

ص: (وغسل الوجه وغسل اليدين إلى المرفقين)

ش: هذا مما لا خلاف فيه لنص القرآن. والوجه له طول وعرض، فحده طولاً من منتها شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن فيدخل موضع الأغم ولا يدخل موضع الصلع وحده عرضاً من الأذن إلى الأذن، ويغسل الوتر،

(١) مواهب الجليل ٤٩/١.

وهي العمود الحاجز بين ثقبتي الأنف وأسارير جبهته وظاهر شفثيه لا جرحا بريء على استقرار أوخلق غائرا، والمشهور أن المرفقين داخلان في غسل الذراعين فقوله: إلى ، بمعنى مع .

قال في الرسالة: وقد قيل : إليهما حد الغسل، وليس بواجب إدخالهما فيه وإدخالهما فيه أحوط لزوال تكلف التحديد .

قال ابن ناجي: وقوله الشيخ وإدخالهما أحوط أراد به قولاً ثالثاً بالاستحباب . أهـ .

قال في المختصر عطفاً: (ويد به بمرفقيه وبقيّة معصم إن قطع ككف بمنكب)^(١) . أهـ .

ص: (ومسح الرأس وغسل الرجلين إلى الكعبين)

ش: خليل: ومسح ما على الجمجمة بعظم صدغيه مع المسترخي ولا ينقض ظفره رجل أو امرأة، ويدخلان يديهما تحته في رد المسح وغسله مجز)^(٢) . أهـ .

واعلم انه لا خلاف أن المكلف مأمور بمسح جميع الرأس ابتداءً، واختلف إذا اقتصر على بعضه ولو قلَّ فإنه لا يجزيه حكاة ابن الحاجب، وهو لما لك وقيل يجزيه ثلثاه، وقيل يجزيه الثلث، وقال أشهب: الناصية .

قال ابن ناجي: وكان بعض من لقيناه يحكي عن ابن عطية أن هذا الخلاف إنما هو إذا وقع المسح من مقدم الرأس، وأما لو وقع من غير ذلك فلا يجرى اتفاقاً .

واعترض بأن الاتفاق على أن البداية بمقدم الرأس ليست بفرض، وإذا كان كذلك فلا فرق في الحقيقة بين البداية بالمقدم وغيره، ويرد بأن قول ابن عطية: كل هذا الخلاف الخ يقتضي أنه وقف لهم على النص فتكون البداية بمقدم الرأس التي هي ليست بفرض اتفاقاً إنما هي حيث التكملة .

(١) السابق ٤٥/١ .

(٢) السابق ٤٦/١ .

وأما حيث الاقتصار على البعض فلا . أه كلام ابن ناجي .

فرع : يجوز للرجل أن يمسح على العمامة والمرأة على الوقاية من أجل الضرورة . وأما اختياراً فلا يجوز ذلك كما أنها لا تمسح على حنّاء ولا على مالوّت عليه خيوط كثيرة ، وكذلك لو كثرت شعرها بصوف أو شعر لأنه مانع من الاستيعاب ، والضرورة المبيحة للمسح على العمامة والوقاية يشترط فيها أن تكون حاصلة كمن يكون برأسه جروحاً وخاف الألم بتعريّة رأسه ، وإن كان صحيحاً ، وقال : نخاف الألم إذا نزعنا فلا يجزيه ذلك .

وقال البرزلي : ويقال له توضاً في الكنّ وبلّ يدك وتجعل يدك اليسرى على رأسك وتمسح باليمنى ، ذكره ابن هارون ، وقال : هو أقل ما يمكن ، فإن فعل غيره تعمداً من غير عذر لم يجزه ، وأشار ابن رشد إلى أن هذا من تخيل الشيطان ، وليست له حقيقة ، فإذا جربها فصدقت صار كالمريض المتقدم أه كلام البرزلي .

وإشارة ابن رشد هي قوله في الجواب عن هذه المسألة :

لا رخصة لهذا الرجل في المسح على العمامة إلا أن يكون برأسه جرح يمنعه من المسح عليه ، وما ذكرت أنه يخشى أن يصيبه بعيد ، وكأنه من وساوس الشيطان ، وتخويفه فلا يلتفت إليه ، ومن فعله أعاد الوضوء والصلاة أبداً ، وليس هذا العذر من الحرج الذي رفعه الله أه .

وقوله إلى الكعبين أي مع الكعبين ، والخلاف في دخول الكعبين كالخلاف في دخول المرفقين .

ص : (والدلك والفور)

ش : المشهور وجوب الدلك وقيل : لا يجب ، وقيل : واجب لا لنفسه بل لتحقيق إيصال الماء إلى البشرة ، فمتى تحقق إيصال الماء لطول مكث أجزأه ، ورأى بعضهم أن هذا راجع إلى القول بسقوط الدلك .

والفور : وهو الموالاة وهي واجبة كما ذكر لكن مع الذكر والقدرة لامع النسيان والعجز ، فينبى بنية إن نسي ، طال أو لم يطل ، وينبى في العجز ،

ما لم يطل، وهل الطول محدود بالعرف، أو بجفاف الأعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل وهو الصحيح في ذلك قولان. وقيل إن الموالاة سنة وشهره ابن رشيد.

فائدة

ثمانية مسائل تجب مع الذكر والقدرة، وتسقط مع النسيان والعجز، هذه، وإزالة النجاسة، والنضح، وترتيب الصلاة، والتسمية في الذبيحة والكفارة في رمضان، وطواف القدوم، وقضاء التطوع من صلاة وصيام واعتكاف يعني إذا قطعت عمدا من غير عذر.

لزم القضاء وإن كان لعذر لم يلزم.

ص: (وسننه غسل اليدين إلى الكوعين عند الشروع).

ش: المشهور كما ذكر أن غسل اليدين عند الشروع سنة، وقيل: مستحب، حكاه ابن رشد. قال ابن ناجي: وحكى ابن حارث عن ابن غافق أن من أدخل يديه في ماء قبل غسلهما وهما طاهرتان فقد أفسد الماء، وهذا يدل على الوجوب. وقال ابن عبد السلام: اتفق المذهب فيما قد علمت أن غسل اليدين سنة، ويرد نقله بما تقدم من الخلاف، واختلف هل غسلهما تعبداً أو للنظافة على قولين لابن القاسم وأشهب.

قال المازري: وأجرا عليهما الأصحاب إذا أحدث بعد غسلهما.

قلت: وهو قصور لاختلاف قول مالك في ذلك، وأخذ ابن القاسم بالغسل، وأشهب بعدمه، نص على ذلك أبو الوليد الباجي، ونَبَّه عليه بعض شيوخنا، ونقل ابن زرقون عن مالك أنه يغسلهما مفترقتين. وعن ابن القاسم مجتمعتين قلت: الجاري على أصول ابن القاسم أن غسلهما عبادة أن يغسلهما مفترقتين فهو تناقض منه وشاع في المذكرات أن أشهب يقول بقول مالك:

يغسلهما مفترقتين، وناقض أصله، ولم يقف المازري على النص السابق

بل أجرا ذلك على ما سبق، هل غسلهما للعبادة أو للنظافة أه كلام ابن ناجي.

تنبيهات

الأول : قول الشيخ : قبل الشروع أحسن ممن يقول قبل إدخالهما في الإناء لأن إدخالهما في الإناء غير مقصود، وإنما المقصود غسلهما عند ابتداء الوضوء سواء توضع من إناء أو نهر أو غيره، قاله الثاني.

الثاني : قال ابن ناجي : لم تزل أشيأنا بأجمعهم ينبهون على أن غسل اليدين الذي هو سنة، إنما هو بعد الاستنجاء لا قبله، نص عليه المتيوي وهو واضح لأن الاستنجاء ليس من الوضوء بوجه . أه

ص : (والمضمضة والاستنشاق والاستنثار)

ش : قال الأبي في شرح مسلم : المضمضة : تحريك الماء في الفم بالأصبع أو بقوة الفم، زاد بعضهم : ثم يمجه، فأدخل في حقيقته المج تقي الدين : فعلى هذه الزيادة لو ابتلعه لم يكن مؤدياً للسنة إلا أن يقال : إنما زاده من حيث إنه العادة لأن أداء السنة يتوقف عليه، وإذا كان بالأصبع فاستحب بعضهم أن يكون باليمين لأن الشمال مسحت الأذى، وإذا كان في الفم درهم أداره ليصل الماء محله . أه^(١).

وجزم الشيخ أبو الحسن في شرح الرسالة بأنه إذا ابتلعه لم يكن مؤدياً للسنة وهو ظاهر كلام الثاني.

قال الثاني : قال البساطي : وهل إلقاؤه من تمام السنة، أو هو سنة أخرى؟

فيه بحث للمتأخرين . أه

وأخبرني بعض الفضلاء أن بعض الطلبة لما علم هذه المسألة أعاد صلاته

(١) المصدر المذكور ٩/٢.

عشرين عاما من حين بلوغه إلى وقت علمه اهـ كلام التتائي .

والاستنشاق وهو جذب الماء من الأنف ، ويبالغ غير الصائم ، والاستنثار أن يدفع الماء من أنفه بِنَفْسِهِ مع وضع اليد على الأنف ، ويكره دون وضع يد .

قال مالك : هكذا يفعل الحمار^(١) . وقال عياض : والحكمة في تقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه اختبار رائحة الماء وطعمه ، إذ لونه مشاهد بالعين ، وما ذكره الشيخ من الاستنثار سنة مستقلة هو المشهور ، وقيل هو مع الاستنشاق سنة واحدة ، والمشهور أن المضمضة والاستنشاق سنة ، وقيل : فضيلة .

ص : (ومسح الرأس ومسح الأذنين وتجديد الماء لهما)

ش : أي أن المرة الثانية في مسح الرأس سنة . قال التتائي : إنما كان الرد سنة ، ولم يكن فضيلة كالمرة الثانية والثالثة في المغسول لأن الذي في الرد غير الذي يمسحه غالبا في حق ذي الشعر لأن للشعر وجهان فلذلك تأكد هنا دون تكرار المغسول لأن المغسول أولا هو المغسول ثانيا ، ومن لا شعر له تابع لذي الشعر أهـ .

والمشهور أن غسل الأذنين ظاهرا وباطنا سنة ، وقيل إن مسحهما فرض ، وقيل : داخلهما سنة ، وفي ظاهرهما اختلاف .

ابن الحاجب : وفي وجوب ظاهرهما قولان ، وظاهرهما ما يلي الرأس ، وقيل : ما يواجه .

ابن ناجي : وإذا تأملت كلامه تجد فيه التناقض ، لأن أول كلامه يقتضي أن الباطن لا خلاف أنه سنة ، وتفسيره الظاهر أنه ما يلي الوجه يقتضي أن فيه قولان بالوجوب والله أعلم أهـ .

وظاهر كلام الشيخ أن تجديد الماء لهما سنة مستقلة ، ومثله في المختصر ،

(١) يريد أن الحمار عند الزفير يخرج نَفْسَهُ بقوة ولا يد له حتى يضعها على خياشيمه فيطلب من المتوضيء مخالفته في الهيئة بوضع يده على أنفه حين إخراج الماء بِنَفْسِهِ عند الاستنثار .

وظاهر كلام ابن الحاجب أن التجديد مع المسح سنة واحدة فإنه قال :
الرابعة : أن يمسخ أذنيه بماء جديد ظاهرهما بإبهاميه ، وباطنهما بأصبعيه .
قال في التوضيح : قوله : بماء جديد ، المشهور لابد من تجديد الماء ، ابن
حبيب :

ومن لم يجدد فهو كمن ترك مسحهما ، وقال ابن مسلمة : هو مخير في
التجديد وعدمه ، وكلامه يحتمل أن التجديد مع المسح سنة واحدة ، وإليه
ذهب أكثر الشيوخ ، وجعل ابن رشد : التجديد سنة مستقلة ، ويحتمل أن
يكون المسح هو السنة ، والتجديد مستحب وهو قول مالك في المختصر
أهـ^(١) .

ص : (والترتيب بين الفرائض)

ش : المشهور أن الترتيب سنة ، وقيل فضيلة ، وقيل : إنه واجب ، وقيل :
فرض مع الذكر ساقط مع النسيان ، وكل هذا فيما بين الفرائض نفسها ،
وأما فيما بين السنن والفرائض ، فسيأتي ، خليل : (فيعيد المنكس وحده إن
بَعْدَ بجفاف وإلا مع تابعه).

ص : (ومن نسي فرضا من أعضائه فإن ذكره بالقرب فعله وما بعده ، وإن طال
فعله وحده ، وأعاد ما صلى قبله)

ش : اعلم أن من ترك عضوا من أعضاء وضوئه لا يخلوا إما أن يكون عامدا أو
ناسيا ، وإما أن يذكره بالقرب أو بالسبع ، فتأتي أربع صور ، فإن فعله
بالقرب فعله وما بعده عامدا أو ساهيا ، وإن كان بعد الطول ، ففي العمد
يبطل وضوءه على المشهور ، وفي النسيان يعيده فقط على المشهور ، وقيل :
يعيده وما بعده كالقرب ، قاله ابن حبيب ، واختاره ابن عبد السلام .

تنبيه : العضو المتروك يفعل ثلاثا ، وما بعده مرة ، وتقدم الخلاف في حد
القرب ، وأن المشهور جفاف الأعضاء ، وشَهَرُ أبو عمر القول الآخر ، ولم
ينقله صاحب المختصر^(٢) .

(١) انظر الكافي ٢٣ .

(٢) نفسه ٢٠ .

قال التائي: ولم يعول صاحب المختصر والأفهسي على تشهير القول بالرجوع للقرب في الطول، إما لعدم الاطلاع، أو لعدم قوة شهرته. أه
وقوله: من أعضائه: احترز به من النية، فإنه لا يمكن تلافيها إذا لم يأت بها في محلها، فإن أخرها عن محلها عمداً أو نسياناً ابتداءً الوضوء من أوله بنية.

قوله: وإن طال فعله وحده، يريد بنية. قال القلشاني: ومن ذكر من وضوئه كغسل الوجه بعد طول لزمه تجديد النية لفعله، ولا تكفيه النية الأولى، لأن النسيان قطع استحباب نية الوضوء. أه
قوله: وأعاد ما صلى، هذا مما لا إشكال فيه لأن من ترك فرضاً فصلاته باطلة إجماعاً.

ص: (وإن ترك سنة فعلها ولا يعيد الصلاة)

ش: اعلم أن الصور الأربع تأتي هنا، لكن الحكم مختلف، فإن كان قريباً فعل ذلك ولم يعد ما بعده على المذهب في صورتَي العمد والنسيان، وإن تطاول فعل ذلك لما يستقبل من الصلوات، ولم يعد ما صلى قبل ذلك ولو كان عامداً، وقيل: يعيد في الوقت ولو كان ناسياً، وقيل: يعيد العامد في الوقت والناسي لا إعادة عليه، وقيل: يعيد العامد أبداً، نقل هذه الأقوال الأربعة ابن ناجي، قال: والرابع: أخرجه ابن رشد على سنن الصلاة وهو ضعيف لأن سنن الصلاة أقوى لكونها المقصد، والوضوء وسيلة أه.

وحكى ابن عرفة على ما نقله عنه التائي: أن الناسي لا يعيد باتفاق لا في الوقت ولا في غيره، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب، وكذلك قال القلشاني: لا يعيد الناسي باتفاق.

وظاهر قول الشيخ: إن ترك سنة، أي سنة كانت حتى رد اليدين في مسح الرأس وغسل اليدين قبل الوضوء، وهو ظاهر الرسالة^(١).

(١) انظر مسالك الدلالة ١٥.

قال ابن ناجي: وهو ظاهر قوله في النوادر عن ابن حبيب. قال: وهو خلاف قول ابن بشير: ما ترك من سنة، إن فُعل في محلها عوضا كغسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء وإعادة مسح الرأس من المقدم للآخر لم يعد، وإلا أعاد كالمضمضة.

ص: (ومن نسي لمعة غسلها وحدها بنية، وإن صلى قبلها أعاد).

ش: قوله: نسي يريد أو تركها عمدا لكنه مع الطول يبطل وضوءه كما تقدم، فلذلك لم ينسبه عليه وإنما سككت عن العمد مع القرب لأنه يؤخذ بالأحروية.

وقوله: غسلها، هذا مما لا خلاف فيه، فإن لم يجد ماء حين ذكرها فقال القلشاني:

قال الأبياني: لا يبطل وضوءه إذا غسلها ولو بعد طول ما لم يرفض، وقال بعض شيوخ عبد الحق: يجري على مسألة من عجز ماؤه. أه كلام القلشاني.

وفيمن عجز ماؤه ثلاثة أقوال:

الأول: البناء، الثاني: الابتداء، الثالث: إن أعد ما يكفيه فغصب منه أو ريق بنا، وإن لم يكن كذلك ابتداء.

وقوله: وحدها، ظاهره أنه لا يعيد ما بعدها، ولو تذكرها بالقرب^(١)، وليس كذلك بل إذا تذكرها بالقرب فعلها وما بعدها. قال عند تكلّمه على قول الشيخ: ومن ذكر من وضوئه شيئا، قول المؤلف شيئا ظاهره ولو لمعة، وهو كذلك فإذا نسيها من عضو أعادها، وما يليها ولو نسيها من يد، ولم يدر هل من اليمنى أو اليسرى غسل اليدين جميعا، وأعاد ما بعدها لآخر الوضوء، وإن نسيها من يد ولم يدر محلها غسل اليد كلها. أه

وقوله: بنية، هو المشهور، وعليه مشى صاحب المختصر، ونقل التتائي عن أبي عمر عدم اشتراط النية قائلا إنه المشهور لأن النية الأولى منسحبة

(١) انظر الموطأ ١/٤٢، ٣.

عليه، قال: وحكى الأفهسي الاتفاق على النية في الإعادة، ولعله طريق أهـ.

قوله: وإن صلى إلخ... أي لأنه صلى بغير طهارة كاملة، قال ابن ناجي: واختلف المذهب إذا ترك لمعة يسيرة كالخيط الرقيق من العجين، والمشهور أنه معتبر أهـ.

قال البرزلي: وسئل بعض متأخري التونسيين عمن توضعاً ووجد في عينه دعماشاً، قال: صلاته صحيحة إن شاء الله إن كان حك عينيه في وضوئه، ويحمل أنه صارت له بعد صلاته أهـ.

ص: (ومن نسي المضمضة والاستنشاق بعد أن شرع في الوجه فلا يرجع إليهما حتى يتم وضوءه).

ش: يعني أن من شرع في الوجه ناسياً للمضمضة والاستنشاق فإنه يتمادى على وضوئه لأنه اشتغل بالفرض فلا يقطع له للسنة، ويفعلهما بعد تمام وضوئه لأن الترتيب بين السنن والفرائض ليس بواجب^(١).
ص: (وفضائله التسمية)

ش: هذا هو المشهور عن مالك لقوله ﷺ :

(لأصلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يسم الله عليه) رواه أبو داود^(٢).

وروي عنه أيضاً الكراهة، وقال: أريد أن يذبح؟ وقيل: إنها مباحة.

وقال أحمد بن حنبل وإسحاق رضي الله عنهما: هي واجبة، فمن لم يسم بطل وضوءه عندهما، واستدلاً بظاهر الحديث المتقدم، وهو عندنا مؤول.

وتشرع التسمية في مواضع. خليل: وتشرع في غسل وتيمم وأكل وشرب وذكاة وركوب دابة وسفينة ودخول وضده لمنزل ومسجد ولبس وغلق باب وإطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبراً وتغميض ميت ولحده. أهـ.

(١) انظر الموطأ مع تنوير الحوالك ٤٣/١.

(٢) أبو داود ٧٥/١ وانظر مسالك الدلالة ١٥، ١٦ والحديث (١٥٣) من المسند ٢٩٤/١، ٢٩٥.

وكذلك تشرع عند قراءة القرآن، وتكره عند الأذان والحج والعمرة والأذكار والدعاء، وتحرم عند فعل المحرمات، ذكرها التتائي.

قال: ويقول: بسم الله فقط عند بعض الشراح. وقال الفاكهاني: يقول بسم الله الرحمن الرحيم أه.

ص: (والسواك)

ش: الكلام في السواك في مواضع، منها: حكمه، وهو الاستحباب، واستظهر ابن عرفة سُنِّيَّته لدلالة الأحاديث على مداومة النبي ﷺ وإظهاره له، وأمره به^(١)، قال القلشاني: وهو آخر أفعاله ﷺ من الدنيا، رفع يده وأصبعه فقال: اللهم في الرفيق الأعلى ثلاثاً ثم قُبِضَ ﷺ. أه^(٢)

ومنها: حكمة مشروعيته، وذلك أن القائم إلى الصلاة إذا قرأ القرآن دنى منه الملك ووضع فاه على فيه فلا يُخْرِجُ آية إلا في جوف الملك فيطهر فاه لذلك^(٣).

ومنها: وقته، قال في التوضيح: قال سند: يستاك قبل الوضوء، ويتمضمض بعده ليخرج الماء ما حصل بالسواك أه.

ويتأكد عند كل وضوء وإن لم يصل، وعند كل صلاة وإن لم يتوضأ، وعند قراءة القرآن، وعند الانتباه من النوم، وعند تغيير الفم، وعند كثرة الكلام، وعند طول السكوت، وعند أكل ما فيه رائحة، وبأثر الطعام، وعند شدة الجوع.

ومنها: ما يستاك به، والأفضل: الأراك رطباً أو يابساً، والأخضر لغير الصائم أحسن.

قال سيدي أحمد زروق: والأعواد التي لا يُستاك بها سبعة:

الريحان، والرمان، والثنان، والصفاع، والقصب، وقصب الشعير،

(١) انظر إرواء الغليل ١٠٤/١ - ١١٧.

(٢) الأبي في الإكمال ٣٤/١ وانظر بغية الباحث على زوائد مسند الحارث ١٧٩/١ وزورق على الرسالة ٣٣١/٢.

(٣) وانظر زروق على الرسالة ٣٨٤/٢.

والخلفاء، وكل ما جهل نوعه من الأعواد فلا يستاك به لاحتمال ضرره. أهـ
قال ابن ناجي: وكره بعضهم بذى صُيغ لأجل التشبه بالنساء، وضعفه ابن
العربي بجواز الاكتحال وفيه التشبه بهن، وردّه بعض شيوخنا بكراهة
مالك الاكتحال لذلك أيضا. أهـ^(١).

ومنها: كونه في الأسنان عرضا وفي اللسان طولاً.
ومنها: قدره، قال الترمذي الحكيم: لا يزداد على شبر، فما زاد ركب عليه
الشيطان.

ومنها: فوائده: قال سيدي أحمد زروق:
وفوائد السواك عشرة: متابعة السنة، وشد المعدة، وشد اللثة، وفصاحة
اللسان، وقوة الحفظ، ويقطع البلغم، ويُسهي الطعام، ويحسن الفم،
ويطيب النكهة، ويقوى الباءة. قيل: وهذه لا توجد إلا في الجوز،
ويتحرا من بلع أوله لاحتمال امتزاج ريقه بالدم. أهـ^(٢).

زاد التتائي: ويحد البصر وتفرح به الملائكة، ويرضي الرب، ويزيد في
حسنات الصلاة إلى سبعين، ويصحح الجسم وينبت الشعر، ويصفى
اللون.

ومن أعظم فوائده: يذكر الشهادة عند الموت عكس الحشيشة. أهـ
وفي صحيح مسلم: (كان ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك)^(٣)
قال عياض: وخص البيت لأنه لا يفعله ذو مروءة بحضرة الناس، ولا
بالمسجد لما فيه من إلقاء ما يستقذر أهـ.

قال الأبي: وقيل، لأن الغالب أنه كان لا يتكلم بالطريق، والسكوت يغير
رائحة الفم، فكان يستاك ليزيل ذلك، وفعله هذا تعليم للأمة.

(١) انظر الأبي في الإكمال ٣٤/١.

(٢) شرح الرسالة لزروق ٣٣١/٢.

(٣) الأبي ٣٣/١ وتقدم قريباً.

وهو ﷺ المنزه المبرأ عن أن يلحقه شيء من ذلك، فمن سكت ثم أراد أن يتكلم مع صاحبه فليستك لثلاثاً يتأذى صاحبه برائحة فيه أهـ^(١)

ص: (والزائد على الغسلة الأولى في الوجه واليدين)

ش: يعني أن الغسلة الثانية والثالثة في الوجه واليدين فضيلة، وقيل: سستان، وقيل: الأولى منهما سنة، والثانية فضيلة، وقيل بالعكس.

قال ابن ناجي: وكان بعض من لقيته يوجهه بأن فيه الحرص على تحصيل الفضيلة لكون السنة متأخرة والغالب عدم تركها بخلاف القول الذي قبله، فإذا حصّلت السنة فقد يتهاون بالفضيلة أهـ.

وظاهر كلام الشيخ نفي التحديد في الرجلين، وفي ذلك قولان مشهوران.

خليل عطف على المستحب: (وشفع غسله وتثليثه، وهل الرجلان كذلك أو المطلوب الانقاء، وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف).

قال سيدي أحمد زروق: هل المعتبر الغرفات أو الغسلات؟ قولان، والأولى الجمع إن أمكن، ولا عبرة بتتبع الوسواس. أهـ.

تنبيهان

الأول: الاقتصار على ضربة واحدة مع الاسباغ مجزئ. لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٢) من غير تقييد بعدد، ولأنه ﷺ: توضأ مرة مرة، وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة بدونه^(٣) فدل على أن الواحدة المسبغة هي الفرض لأن الأفضل الزيادة.

وقد ورد أنه ﷺ قال: من توضأ مرتين مرتين آتاه الله أجره مرتين،

(١) نفسه.

(٢) سورة المائدة الآية (٦).

(٣) انظر مسالك الدلالة ٢٣.

وتوضاً ﷺ ثلاثاً ثلاثاً، فقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي، ووضوء أبي إبراهيم فمن زاد فقد أساء وتعدى وظلم^(١).

لكن اختلفوا في الاختصار على الواحدة فقال في الرسالة: ومن كان يُوعب بأقل من ذلك أجزاءه وليس كل الناس في أحكام ذلك سواء. ومثله في المدونة، ولم يُقْتْ مالك في الوضوء واحدة ولا اثنتين ولا ثلاثاً إلا ما أسبغ وقيل: يكره الاختصار على الواحدة، وهو لمالك أيضاً.

قال المازري: للحض على الفضيلة، ولأن العامي لا يكاد يستوعب بالواحدة، ولذلك روى ابن زياد: إلا من عَالِم. وروى ابن عبد الحكم: لا أحب الاختصار على اثنتين ولو عَمَتًا، فهو عام في العالم وغيره سداً للذريعة، فإن لم يسبغ بالواحدة فلا يجزيه، ويتعين في حقه ما يتيقن به، فإن كان لا يُحكم إلا باثنتين نوى بهما الفرض، وبالثالثة الفضيلة، فإن لم يحكم بالأولين ونوى بالثالثة الفضيلة لم يجزه على المشهور.

التنبيه الثاني:

إذا شك هل ثالثة أو رابعة فقل إنه يفعلها كركعات الصلاة، وقيل: لا، لترجيح السلامة من ممنوع على تحصيل فضيلة.

ابن ناجي: وهذا هو الحق عندي، وبه أدركت كل من لقيته يفتي.

وخرَجَ المازري على هذين القولين صوم يوم عرفة من شك في كونه عاشراً، قال ابن بشير في شرحه على ابن الجلاب، قيل له: ما تختار من القولين؟ قال: الصوم، قيل له بقاء على استحباب الحال؟ قال: نعم. أه كلام ناجي.

ص: (والبداءةُ بمقدم الرأس)

ش: المشهور أن البداءة بمقدم الرأس مستحبة، قال في الرسالة:

(يبدأ من مقدمة من أول منابت شعر رأسه، وقد قرن أطراف أصابع يديه

(١) المصدر السابق، وانظر سنن أبي داود ٥٠ / ١ و ٧٥ والتمهيد ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، والاستذكار ١٨٠ / ٢ ، ١٨٢ .

بعضها ببعض على رأسه، وجعل إبهاميه في صدغيه ثم يذهب بيديه
ماسحاً إلى طرف شعر رأسه مما يلي قفاه، ثم يردهما إلى حيث بدأ،
ويأخذ بإبهاميه خلف أذنيه إلى صدغيه. أه^(١).

قال في التوضيح: وحكى فيه ابن رشد قولاً بالسنة، وفي المذهب قول أنه
يبدأ من مؤخر الرأس، وقول من وسطه، ثم يذهب إلى جهة وجهه إلى
حدّ منابت شعره ثم يرجع إلى قفاه، ثم يردهما إلى حيث بدأ، وهو قول
أحمد بن داود أه.

وأنكر ابن ناجي القول بالبداية من المؤخر قائلاً: لا أعرفه في المذهب.

ص: (وترتيب السنن)

ش: يعني أن ترتيب المسنون مع المسنون، وترتيب المسنون مع المفروض
مستحب، وهذا هو المشهور، وقيل: سنة فيهما، حكاه ابن عرفة وغيره.

ص: (وقلة الماء على العضو)

ش: أي أن تقليل الماء بغير حد مستحب وكثرته مكروه مخافة الاتكال على
كثرة الصب، فيترك الدلك.

قال في الرسالة: (وقد توضأ رسول الله ﷺ بماء، وهو وزن رطل
وثلاث، وتطهر بصاع، وهو أربعة أمداد بماءه ﷺ^(٢)).

قال ابن ناجي: المشهور من المذهب أن الواجب الإسباغ، فمهما حصل
الوضوء ولو بأقل من المد فإنه يجزيه، وكذلك الغسل بأقل من صاع.

وقال ابن شعبان: لا يجزئ أقل من المد أو الصاع لأنه لا أحد أرطب من
أعضائه ﷺ.

ص: (وتقديم الميامن على المياسر)

ش: هذا مما لا خلاف فيه.

ص: (ويجب تخليل أصابع اليدين)

(١) المصدر المذكور ٩٦.

(٢) المصدر المذكور ٨٨.

ش: قال في التوضيح، لم يختلف في تخليل أصابع اليدين، وإنما اختلف في الطلب، هل هو وجوب أوندب. ابن راشد: والمشهور الوجوب، وفي الذخيرة: ظاهر المذهب عدم الوجوب. أه.

ابن الحاجب: وفي إجمالة الخاتم، ثالثها يجب في الضيق أه. ابن عرفة: وقول ابن عبد الحكم بنزعه خلاف قول مالك وأصحابه.

ابن بشير: قول ابن عبد الحكم: يحتمل الوجوب والندب أه.

ص: (ويستحب في أصابع الرجلين)

ش: ابن الحاجب: وفي تخليل أصابعهما الوجوب والندب والإنكار.

قال في التوضيح: وإنما أتى في أصابع الرجلين قول بالإنكار، ولم يأت في أصابع اليدين للاتصاق أصابع الرجلين، فأشبه ما بينهما الباطن. ورجع للخمى وابن بزيمة وابن عبد السلام الوجوب في تخليل أصابع اليدين والرجلين، لما روى أنه عَلَيْهِ السَّلَام كان يخلل أصابع رجله بخنصره.

وذكر ابن وهب أنه سمع مالكا ينكر التخليل، قال: فأخبرته بالحديث فرجع إليه^(١) أه.

وزاد ابن ناجي قولين آخرين، الإباحة، قال: ولم أره لغير الشيخ ابن أبي زيد، وتخليل مابين الإبهامين، والذي يليهما خاصة، قال: وبه كان شيخنا الشيباني يفتي إلى أن مات، ويوجد بأن لا حرج فيه لانفراجه بخلاف بقية الأصابع، لأن تخليلها من باب الحرج المسقوط عن هذه الأمة، ويقول شيخنا هذا أقول أه.

ص: (ويجب تخليل اللحية الخفيفة في الوضوء دون الكثيفة، ويجب تخليلها في الغسل ولو كانت كثيفة).

ش: الخفيفة ماتظهر البشرة من تحتها، والكثيفة مالاتظهر. قال التتائي: وهل لإيصال الماء إلى البشرة كما قاله المازري عن الحُذَاقِ أو لداخل الشعر، كما

(١) انظر مسالك الدلالة ٢٢ ، ٢٣ .

رواه ابن وهب قولان.

قوله: دون الكثيفة: أي فلا يجب، ابن الحاجب: ويجب تخليل خفيف الشعر دون كثيفه في اللحية وغيرها حتى الهدب، ويجب غسل ما طال من اللحية على الأظهر كمسح الرأس.

قال في التوضيح: واختلف في تخليل اللحية الكثيفة على ثلاثة أقوال: أحدها: لمالك، نفى التخليل، ... يحتمل ذلك الإباحة والكراهة.

والثاني: الوجوب، والثالث: الاستحباب، قال: وهو ظاهر الأقوال، فإن قيل: فما الفرق بين المشهور هنا وبين المشهور في الغسل فإنه يجب فيه تخليل الكثيف؟

فجوابه: أن المطلوب في الغسل المبالغة لقوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾^(١). ولقوله ﷺ: (تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وأنفقوا البشرة)^(٢). بخلاف الوضوء فإنه إنما أمر فيه بغسل الوجه، والوجه مأخوذ من المواجهة أهـ بخ.

ص: (نواقض الوضوء أحداث وأسباب).

ش: النواقض جمع ناقض، وناقض الشيء ونقيضه ما لا يمكن اجتماعه معه، والأحداث جمع حدث، وتقدم أن الحدث يطلق على ثلاثة معان، والمراد به هنا الشيء الخارج، والسبب في اللغة الحبل، قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٣).

والمراد به هنا ما كان مؤدياً إلى خروج الحدث.

ص: (والأحداث البول والغائط والريح والمذي والودي)

ش: الغائط في اللغة المكان المنخفض من الأرض، سميت به الفضلة الخارجة

(١) سورة المائدة الآية (٦).

(٢) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٣٢/٢ ومابعداها.

(٣) سورة الحج الآية (١٥) وانظر في هذا الباب جامع الأمهات لابن الحاجب ٥٥ - ٥٩ والرسالة

٨١ - ٨٣.

من الدبر من باب تسمية الشيء بما يقرب منه، والريح المراد به الخارج من الدبر سواء كان بصوت أو غيره، احترازاً من الخارج من الذكر أو من فرج المرأة، فإن لا ينقض.

والمذي: بسكون الذال المعجمة، وتخفيف الياء، وبكسر الذال وتشديد الياء، وبسكون الياء ثلاث لغات حكاهما التتائي.

قال الأبي: واللغتان الأوليان مشهورتان، والأولى أشهر، قال: وأكثر ما يكون في النساء. أهـ^(١)

أبو عمر: لم نجد هل تغسل فرجها منه أم لا؟

والودي بالبدال المهملة، قال ابن العربي: ومن رواه بذاًل معجمة فقد صحفه، ولك فيه وجهان، ودي بتشديد الياء، وإن شئت خففتها.

وحقيقة الحدث، قال خليل: (هو الخارج المعتاد في الصحة لاحصى ودود، ولو ببلة وبسلس فارق أكثر، كسلس مذي قدر على رفعه، وندب إن لازم أكثر لا إن شق وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقاً تردد من مخرجيه أو ثقبه تحت المعدة إن انسداً، وإلا فقولان أهـ.

ومما ينقض الوضوء أيضاً الاستحاضة في بعض الصور، والمني في بعض صورته، والهادي: وهو ماء أبيض يخرج من الحامل.

خليل: (وجب وضوء بهاد، والأظهر نفيه، والردة، والمشهور أن الرفض لا يبطل، وقيل يبطل).

قال المازري عن مالك: من تناوم فلم ينم أنه يعيد الوضوء لأنه تناوم مع علمه أن النوم ينقض الوضوء، فصار كالرافض لوضوئه.

قال: وهذا بعيد لأن النوم الذي اعتقد أنه يبطل وضوءه لم يحصل، ويلزم عليه أن من قصد الجماع ولم يفعل أنه يعيد غسله وهذا كالمستكر عند أهل المذهب أهـ.

(١) المصدر المذكور ٨١/٢.

ص: (والأسباب النوم الثقيل)

ش: ما ذكر الشيخ أن النوم سبب هو المشهور، قال ابن ناجي، وقيل: إنه حدث، قاله ابن القاسم في كتاب ابن القصار، ورواه ابن الفرج عن مالك كذا عزاه ابن بشير، وأشار ابن الحاجب إلى أنه يؤخذ من المدونة، وذلك لما ذكر أنه سبب، وتكلم في أقسامه، قال: وفيها وإذا قمتم يعني من النوم انتهى. وقوله: الثقيل، يريد قصر أو طال، لكن يستحب في الطويل الخفيف، فتلخص من كلامه أربعة أقسام وقد علم حكمها، والثقيل هو الذي لا يدري صاحبه ما فعل غيره من صوت وغيره، قاله القلشاني.

ص: (والإغماء والسكر والجنون)

ش: الإغماء غيبة العقل بغشاوة ونحوها، والسكر بحلال أو حرام، والجنون: الصرع أو غيره، ابن عرفة وفي كون الجنون والإغماء حدثا أو سببا نقلا للخمى عن ابن القاسم مع مالك القاضي. انتهى.

وظاهره أن قليل هذه الأشياء وكثيره سواء، ولا يشترط الثقل كالنوم، وهو كذلك. فرعان، الأول: من حصل له همٌّ أذهب عقله، فقال ابن القاسم: لا وضوء عليه خلافا لابن نافع، قال: وأما من استغرقه الوجد في حب الله فلا وضوء عليه.

الثاني: ظاهر كلام الشيخ أن الجنون بصرع أو غيره ليس ناقضا للطهارة الكبرى، وهو المشهور وقال ابن حبيب: هو من موجبات الغسل في حق المصروع، وأن الغالب عليه خروج المني.

ص: (والقُبْلَةُ)

ش: ظاهر كلام الشيخ أن القبلة تنقض مطلقا، وليس كذلك، بل فيها تفصيل، فقبلة الصغيرة التي لا تشتهي لترحم، والكبيرة المحرمة لوداع ولا لذة لغو، فإن قصدها أو وجدها في الصغيرة التي لا تشتهي، فقال ابن عرفة عن ابن رشد أنه لا عبرة بها لا على النقض بلذة التذكر ورده بقوة الفعل، ونقل عنه أيضا إن قصدها الفاسق في المحرم نقضت، وصحح في

المختصر عدم النقض، وأما غيرهما فإن قصدا اللذة بالقبلة انتقض وضوءه باتفاق وجدها أم لا؟

حكاه ابن رشد، قال: ولا يبعد وجود الخلاف فيه معنى، وإن لم يقصد ولم يجد فثالثها: إن كانت على الفم انتقض، قال ابن الحاجب: والمشهور: أن القبلة على الفم تنقض مطلقا للزوم اللذة، قال في التوضيح:

ولا فرق بين الطوع والإكراه. أهـ

فرع: قال القلشاني: ومن قَبَّلَ للذة ولم يتوضأ وصلى ففي إعادته أبدا أو ما لم يمض يوم قولان لابن القاسم وسحنون.

ص: (ومس المرأة إن قصد اللذة أو وجدها)

ش: اللذة ميل القلب للشيء وإيثاره على غيره، قال التتائي:

واعلم أن الملامسة على أربعة أقسام: تارة يقصد ويجد فينتقض الوضوء باتفاق، وعكسه عكسه، وتارة يقصد ولا يجد، قال ابن القاسم: ينتقض، وروى أشهب: لا ينتقض.

وتارة يجد ولا يقصد، فعند ابن الحاجب: ينتقض باتفاق، وعند غيره قولان، والصور الأربع تؤخذ من كلام الشيخ، وهي ظاهرة لمن تأملها منه، وظاهر كلامه ولو كان الملموس ظفرا أو شعرا، وهو كذلك، نص عليه ابن الحاجب، وقيل لا أثر لهما نقله المازري، وظاهره أيضا ولو من فوق حائل، وهو كذلك عند ابن القاسم في المدونة، لكن حمله بعضهم على الخفيف، وبعضهم أبقاه على ظاهره، وهذا ما لم يضمها إليه، فإن ضمها إليه وجب الوضوء كان الحائل خفيفا أو كثيفا.

ص: (ومس الذكر بباطن الكف أو بباطن الأصابع)

ش: هذا هو الذي رجع إليه مالك، لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ)^(١).

(١) الحاكم ١٣٧/١ وأبو داود ١٢٥/١ وانظر البيان والتحصيل ٧٧/١.

خليل عطفاً على سبب الحدث: (ومطلق مس ذكره المتصل ، ولو خثنى مشكلاً ببطن أو جنبٍ لكف أو أصبع، وإن زائداً أجسَّ. ابن عرفة: ومن فوق حائل، ثالثها: إن كان خفيفاً نقض، قال في التوضيح، قال في البيان: وأما إن كان الحائل كثيفاً فلا وضوء عليه قولاً واحداً، وهذا خلاف طريقة المص، والمازري: وحكايتهما الخلاف مطلقاً، والظاهر عدم النقض مطلقاً، لما في صحيح ابن حبان عنه عليه الصلاة والسلام: (من أفضى بيده إلى فرجه ليس بينهما سترا ولا حجاباً فقد وجب عليه الوضوء)^(١) أهـ

فرع: ابن عرفة: وفي إعادة صلاة مَاسَةٍ ثالثها: في الوقت، ورابعها ناسياً فيه، وعامداً أعاد أبداً، وخامسها، ماسه مطلقاً فيما قرب كاليومين.

ص: (ومن شك في حدث وجب عليه الوضوء إلا أن يكون موسوساً فلا شيء عليه)

ش: اعلم أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث فإنه يجب عليه الوضوء سواء حصل له الشك وهو في الصلاة أو خارجها، وسواء شك في سبب ناجز أولاً، لأن العبادة في الذمة بيقين فلا يبرأ منها إلا بيقين، وقيل يستحب له الوضوء خاصة.

قوله: إلا أن يكون موسوساً: ظاهره أن الموسوس يسقط عنه الوضوء بالكلية، ولا يعمل على أول خاطريه.

قال ابن عبد السلام: وهو الذي كان يرجحه بعض من لقيناه، ويقول به ويذكر أنه راجع فيه بعض المشاركة، وكان يوجهه بأن المستنكح ومن هذه صفته لا ينضبط له الخاطر الأول مما بعده، والوجود يشهد لذلك. أهـ.

ومشى على هذا صاحب المختصر، وهو ظاهر الرسالة والمدونة، لكن قال ابن ناجي: قيدها غير واحد بأنه يبنى على أول خاطريه لأنه في الخاطر

(١) الحاكم ١٣٦/١ وانظر مسالك الدلالة ٦.

الأول أشبه بالسليم، وفيما بعده شبيه بالمجنون. أه من شرحه على المدونه .

ص: (ويجب عليه غسل الذكر كله من المذي، ولا يغسل الأنثيين)

ش: ظاهر كلامه تعيين الماء للمذي، وهو كذلك على المشهور، وقيل تكفي فيه الأحجار كالبول، نقله ابن الحاجب وابن بشير وغيرهما، وأنكره ابن عرفة، قائلا: لا أعرفه.

قال، وقال المازري: قال بعض أصحابنا: يجزى مع الاستجمار كالبول معارضا به قول أبي عمر:

لا يختلف أن صاحب المذي إنما اختلفوا في غسل محله أوكل الذكر. أه ورده الأبي قائلا: لا وجه لهذا الإنكار، وأن الإمام ثقة فيما ينقل، وأكثر جماعة (اجتماعات) أبي عمر منقوضة، فكيف بعبارة لا تختلف أ.ه^(١). وقوله: كله: يعني لابد من غسل جميع الذكر، وهذا هو قول المغاربة، وقيل: يكفي فيه غسل محل الأذى، وهو قول العراقيين، وعلى الأول، فقال الشيخ ابن أبي زيد: لا يفتقر إلى نية، وهو ظاهر كلام الشيخ هنا لأن المقصود بغسل الجميع قطع مادته، وقال الأبياني: لابد من النية، وإن تركها أعاد الصلاة.

قال في التوضيح: وهو الظاهر لظهور التعبد. قال ابن ناجي: اختلف إذا اقتصر على محل الأذى وصلى، فقال الأبياني: يعيد أبدا، وقال يحيى ابن عمر: لا إعادة عليه، وقيل: يعيد في الوقت.

قال ابن أبي زيد: نقله القفصي في أسئلته، وبه كان من لقينا من القرويين يفتي. أه.

قال في التوضيح: عن بعض المتأخرين: وينبغي أن يكون غسل المذي مقارنا للوضوء قال ورأى أن غسله لما كان تعبدا أشبه بعض أعضاء

(١) المصدر المذكور ٨٢/٢.

الوضوء. أ. هـ. ومثله لابن عرفة عن ابن بشير، وأخذ بعضهم من وجوب غسله عند الوضوء أن عليه غسل ذكره كله.

ص: (والمذي هو الخارج عند اللذة الصغرى بتفكر أو نظر أو غيره)

ش: الماء الخارج كالجنس، وقوله: عند الشهوة أخرج به البول، والودي، وقوله: الصغرى، أخرج به المني، قوله عند الشهوة يريد في غالب أحواله، وإلا فقد يخرج بغير شهوة، وظاهر كلامه أنه إذا خرج بغير شهوة ولا قبلة، ولا سبب من الأسباب المثيرة له أنه غير ناقض، وهو كذلك على المشهور، قال أبو الحسن شارح الرسالة: ومثله لابن فرحون، قال: لو خرج على غير وجه اللذة فلا ينقض كالبول أهـ ومرادهما في بعض أحوال السلس^(١) والله أعلم.

ص: (فصل: لا يحل لغير المتوضىء صلاة ولا طواف ولا مس نسخة القرآن العظيم ولا جلدها لا ييده ولا يعود ونحوه).

ش: لما أنهى كلامه على الأحداث تكلم في هذا الفصل على ما يمنعه الحدث. وكلامه واضح، أما الصلاة فلقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى

الصَّلَاةِ﴾ الآية^(٢)

ولقوله ﷺ: (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ)^(٣). وأجمعت الأمة على ذلك، قال الأبي عن النووي: وأجمعت الأمة على حرمة الصلاة وسجود التلاوة والشكر وصلاة الجنابة بغير طهارة، وما حكى عن الشعبي والطبري من تجويز صلاة الجنابة بغير طهارة باطل أهـ. وما قاله في سجود الشكر مخالفاً لقول القلشاني: (لا شرط له سوى القبلة، وبعض المتأخرين شرط الطهارة محتجا بأن السجود صلاة أهـ)^(٤).

(١) انظر في هذا الباب جامع الأمهات لابن الحاجب ٥٥ - ٥٩ والرسالة ٨١ - ٨٣.

(٢) سورة المائدة الآية (٦).

(٣) المفهم ٤٧٩/١ وأبي داود ٤٩/١ وانظر الأبي ٧/٢ وما بعدها.

(٤) نفسه ٨، ٩ وانظر المدونة ٢٠١/١، ٢٠٢ والذخيرة ٣٢٥/١، ٣١٦ والكافي ٢٤.

وأما الطواف، فلقوله ﷺ : (الطواف بالبيت صلاة)^(١) .

وأما مس نسخة القرآن العظيم فهو مذهب جمهور العلماء كما في كتابه ﷺ لعمر بن حزم: (أن لا تلمس القرآن إلا طاهراً)^(٢)

قوله: ولا جلدها، لأنه كاجزاء منها بدليل دخول الجلد في البيع، قوله: لا بيده ولا بعود، يعني أنه لا يجوز أن يقلب أوراق المصحف بعد جعله بين يديه بعود ونحوه، لأنه يصير حاملاً لبعضه بالعد من أحد الجانبين إلى الجانب الآخر، وكذا لا يجوز أن يمس الطرة والبياض الذي بين الأسطر، ولا بأس أن يقرأ هو فيه وغيره يقلب الأوراق.

ص: (إلا الجزء للمتعلم)

ش: ظاهره أن المتعلم يجوز له مس المصحف بغير وضوء ولو كان بالغاً، وهو كذلك، خليل عطفاً على ما لا يمنعه الحدث: (وجزء لمتعلم وإن بلغ) قال في التوضيح: ورخص مالك في المختصر في مس المكمل للصغير.

ص: (ولامس لوح القرآن العظيم على غير وضوء إلا للمتعلم فيه أو معلم يصححه)

ش: ما ذكره من الجواز للمتعلم والمعلم هو قول ابن القاسم لضرورة التعليم، والرجل والمرأة والصبي في ذلك سواء، وروي عن ابن وهب الكراهة مطلقاً للرجل، واختلف النقل عن ابن حبيب، فبعضهم نقل عنه الكراهة للرجال دون النساء والصبيان، وبعضهم نقل عنه أنه يكره مسها للمعلم فقط لإمكان أن يصححها غيره وهو ينظر، ولأنه يمكنه أن يصحح الألواح في وقت واحد.

ص: (والصبي في مس القرآن كالكبير والاثم على مناوله)

ش: يريد غير المتعلم، وأما المتعلم فقد تقدم حكمه، وإنما كان الاثم على مناول الصبي دونه لأن القلم مرفوع عنه.

(١) الكافي ١٣٩.

(٢) الموطأ ١/٢٠٤ والبغوي ٤٧/٢ ومابعدها.

تتميم: يجوز حمل التفاسير، والدراهم، وكتب العلم، وكتب الصحيفة وفيها البسملة، وآية من القرآن، ويجوز حمل الجزء بساتر ولو حائضا أو جنباً، ولا يُعلّقُ وليس عليه شيء يُكْنُهُ.

قال مالك: وما رأيت من فعله، ويجوز للحائض مس اللوح والقراءة فيه لتعلم، وإذا كان المصحف مع أمتعة في صندوق أو غرارة أو مذود ونحوه فلا بأس بحملها، ولو على كافر إذا كان المقصود حمل الأمتعة، وأما إذا كان المقصود حمل المصحف فقط، فلا يجوز^(١).

ص: (ومن صلى بغير وضوء عامدا فهو كافر - والعياذ بالله -)

ش: اعلم أن من صلى بغير وضوء فإن كان جاحدا لفرض الوضوء، واستباح الصلاة بغير وضوء فلا شك في كفره، وكذلك إن جحد فريضة عضو من أعضاء الوضوء المفروضة لأنه كذب القرآن والسنة، وخالف إجماع الأمة، وحكمه حكم المرتد بإجماع، وأما إن لم يكن جاحدا، ولكنه صلى بغير وضوء استهزاء واستخفافا بالطهارة والصلاة وتهاونا بهما فكذلك أيضا، وهذا حكم كل من فعل فعلا يدل على أنه لا يصدر إلا من كافر كالقاء المصحف في القذرات، والسجود للصنم والسير إلى الكنائس، والبيع مع أهلها، وهو الكفر الفعلي، وأجمعت الأمة على أن هذه الأفعال علامات الكفر، وإن صرح فاعلها بالإسلام، وأما إن تركها غير جاحد ولا متهاون بالصلاة كمن أحدث في صلاته فآتمها حياء فإنه فاسق فقط، وسواء تركها في الفرض أو النفل. والله أعلم^(٢).

ص: (فصل ، يجب الغسل من ثلاثة أشياء، الجنابة، والحيض ، والنفاس)

ش: وجوب الغسل من الجنابة والحيض معلوم من الدين بالضرورة، فالاستدلال عليه من تحصيل الحاصل. والغسل من النفاس واجب بالإجماع قياسا على الحيض.

(١) انظر جامع الأمهات ٥٩ وابن حبان ٥٠١/١٤ والدارقطني ١/١٢١.

(٢) انظر الفواكه الدواني ٣٥٢/٢.

ص: (فالجنابة قسمان، أحدهما: خروج المنى بلذة معتادة في نوم أو يقظة بجماع أو غيره)

ش: قوله: خروج المنى ، هذا في حق الرجل، وأما المرأة فلا يشترط خروجه منها لأن عادته ينقلب إلى الرحم ليخلق منه الولد، فإذا أحست بنزوله وجب عليها الغسل، قاله ابن ناجي عن صاحب الطراز^(١) .

قوله: بلذة، احتراز به مما إذا خرج بلذة غير معتادة كمن حك لجرب فأمنى، أو نزل في ماء حار فأمنى أو حرك دابته فأمنى، أو حصل له سرور فأمنى، أو خرج بغير لذة كمن ضرب فأمنى، أو لدغته عقرب فأمنى، فالمشهور لا غسل عليه، في الصورتين ، وقيل عليه الغسل بناء على مراعاة الصور النادرة، وإذا فرغنا على المشهور فهل يجب الوضوء أو يستحب؟ في ذلك قولان.

والذي في المختصر: يجب الوضوء. قال التتائي: وصحح مقابله. قال ابن ناجي: الجاري على أصل المذهب أنه لا يجب، لأنه ليس معتادا في نواقض الوضوء فأشبهه الخصي. أهـ.

واليقظة: بفتح القاف، والظاء المشالة، ولا يجوز سكونها، ضد النوم. فرع: قال في الشامل: ولو جامع ولم ينزل حتى اغتسل، أو التذ بلا جماع ثم أنزل بعد ذهاب اللذة فمشهورها يجب الغسل في الثاني فقط. وعلى الوجوب ففي إعادة صلاته قولان لأصيح ومحمد.

وعلى النفي ففي وجوب الوضوء ، وهو ظاهر المذهب واستحبابه قولان.

ص: (والثاني مغيب الحشفة في الفرج)

ش: الحشفة هي رأس الذكر، ومغيبها موجب للغسل، لقوله ﷺ : (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل)^(٢)

(١) انظر المقدمات ٤٣/١ والذخيرة ٢٩٠/١ وما بعدها.

(٢) المفهم ٦٠١/١ ، ٦٠٢ والموطأ ٦٧/١ .

وأما حديث: (إنما الماء من الماء)^(١) فمحمول على الاحتلام كما سيأتي .
قوله: مغيب الحشفة، يريد أو مثلها من مقطوعها، قوله: في الفرج أي
سواء كان في فرج آدمي أو غيره أنثى أو ذكر حي أو ميت .

قال ابن الحاجب: والمرأة في البهيمة مثله، قال ابن فرحون: يعني إذا
استدخلت المرأة ذكر البهيمة في فرجها وجب عليها الغسل لمساواته في
المعنى للقاء الختانين من الآدمي ، ووجود مظنة إنزالها أهـ .

وظاهر كلام الشيخ أن مغيب بعض الحشفة لا يوجب الغسل، وهو كذلك
قال ابن ناجي: ونقل صاحب الحلل عن غير اللخمي: إذا غاب الثلثان
منها وجب وإلا ، فلا . قال: وما ذكره لا أعرفه، ورده التتائي بأن من
حفظ حجة على غيره ، وظاهر كلامه أيضا ولو غابت بغير انتشار، وهو
كذلك، وظاهره مغيب الحشفة يوجب الغسل على المرأة ولو من غير
بالغ، والمشهور أنها إن لم تنزل فلا غسل عليها، خليل: ويندب، يعني
الغسل بمغيب حشفة لمراهق كصغيرة وطئها بالغ. أهـ^(٢) .

وظاهره أيضا ولو أدخلها ملفوفة، وهو كذلك إذا كان اللف رقيقا .

ابن ناجي: وأما الكثيف فلا نص . وقال التاذلي: اختلف في المسألة على
ثلاثة أقوال، ثالثها: إن كان الحائل رقيقا وجب وإلا ، فلا، وهو الأشبه
بمذهبننا، وما ذكره لا أعرفه، وأراد بقوله: الأشبه بمذهبننا، أي الجاري على
أصل المذهب المشهور قياسا على مس الذكر. أهـ^(٣)

ص: (ومن رأى في منامه كأنه يجامع ولم يخرج منه شيء فلا شيء عليه)

ش: هذا لقوله ﷺ: (إنما الماء من الماء)^(٤)

فقد حملة ابن عباس -رضي الله عنه- على النوم، لأن الوطء فيه بغير إنزال لا

(١) المفهم ٥٩٩/١، ٦٠٠ والنووي على مسلم ٣٦/٤ ، ٣٧ .

(٢) انظر جامع الأمهات ٦٠ وما بعدها .

(٣) انظر المنتقى للباجي ٣٨٣/١ - ٣٨٩ .

(٤) تقدم تخريجه قريبا .

يوجب شيئاً، قال القرافي: وهو أولى من النسخ كما تقرر عند الأصوليين. أهـ.

قال المازري فإن استيقظ النائم فذكر احتلاماً ولم يجد له أثراً فلا حكم له، لأن حكم النائم لا يكون أصح من حال اليقظة، وقد دلت اليقظة على بطلان ماتخيل، ولأنه عليه الصلاة والسلام سئل عن الرجل يرى أنه احتلم، ولا يجد البلل. قال:

(لا غسل عليه)^(١) وإن استيقظ من نومه فرأى الأثر، ولم يذكر الاحتلام فاختلف الناس في ذلك، هل يوجب الغسل، أولاً؟ فمنهم من أوجه لأنه عليه الصلاة والسلام سئل: الرجل يجد البلل ولا يذكر الاحتلام، فقال: (يغتسل)^(٢) لأن الغالب أن الماء لا يخرج من النائم إلا بشهوة، وإنما خفيت عنه عند يقظته لغمرة النوم عليه. وقيل: لا غسل عليه، لأنه ماء خرج بغير لذة، وما كان كذلك لا يوجب غسلًا. أهـ.

فلو انتبه النائم من رجل أو امرأة فوجد بللاً في ثوبه أو فراشه، أو لاعب زوجته فخرج منه شيء لا يدري أمني أم مذي، فالمشهور وجوب الغسل، لأن الشك في الحدث يجري مجرى اليقين، وقيل، لأن الأصل براءة الذمة، وعلى المشهور فالمشهور أنه يستغنى بالغسل عن الوضوء كمن أجنب يقيناً. وقيل يضيف إلى غسله الوضوء^(٣).

ص: (ومن وجد منياً يابساً لا يدري متى أصابه اغتسل، وأعاد ما صلى بعد من آخر نومة نامها فيه)

ش: قوله: يابساً، احتراز من الرطب فإنه يعيد من آخر نومة اتفاقاً. قوله: اغتسل أي لوجود موجب الغسل، وسواء ذكر أنه جامع أم لا، قوله: من آخر نومة، هذا هو المشهور، وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال، ثالثها: إن كان لا ينزعه فمن آخر نومة، وإلا فمن الأولى، ابن الحاجب: والمرأة

(١) أبو داود ٤٠٠ / ١.

(٢) نفسه.

(٣) انظر التفريع لابن الجلاب ١٩٦ / ١ - ١٩٨ وجامع الأمهات ٦٠ ، ٦١.

كالرجل، ومني الرجل أبيض ثخن كرائحة الطلع والعجين، ومني المرأة أصفر رقيق^(١).

مسألة: رجلان ناما في لحاف واحد أياما ثم وجدا فيه منيا فعزاه كل منهما لصاحبه، يغتسلان ويصليان من أول ما ناما فيه لتطرق الشك إليهما معا فلا يبرءان إلا بيقين، قاله البرزلي عن بعض معاصريه، قال: وهزه خلاف مسألة سحنون، لأن نومهما فيه على البدلية. قال: لاشيء فيه على الأول، يريد لأن الأصل سلامة الأول إذا لم يتلبس به الآن، بخلاف الآخر.

قال: ولو كانت المسألة بحالها والراقدون زوجان لأعاد الزوج وحده دون المرأة، لأن الغالب أن مني المرأة إذا كانت متزوجة لا يخرج، بخلاف غير المتزوجة، والحديث معروف^(٢).

ص: (فصل، فرائض الغسل النية عند الشروع، والفور والدلك والعموم)

ش: لاخلاف في وجوب النية هنا إلا ما خرج من الوضوء.

قوله: النية، أي نية رفع الحدث الأكبر أو ما يقوم مقامه، وتقدم الكلام على الفور في الوضوء، وتقدم أيضا في الدلك ثلاثة أقوال، قال البرزلي: واختار ابن عبد البر أنه واجب في الوضوء دون الغسل. قال فإذا أوجبناه فهل من شرطه إمرار اليد أو يكفي أحد العضوين بالآخر كالرجلين مثلا، وإلى الثاني ذهب ابن القاسم فيما حكى أبو عمر عنه، وإلى الأول ذهب محمد بن خالد، وقال قبل هذا الكلام، سئل ابن أبي زيد عن المتوضيء يغسل ذراعه الأيمن بباطن يساره فيريد أن يجتزي بذلك الغسل في باطنها إذا غسلها:—

فأجاب بأنه لا يجزيه، ولو أجزأه ذلك لأجزأه مرور يده على وجهه.

قلت: إن نوى بذلك الوجوب أجزأه ولم يبق عليه إلا الترتيب من الميامن

(١) السابق ٦١.

(٢) الرسالة ٩٩.

والمياسر، ومطلق الترتيب بين الفرائض إن فعل ذلك في الوجه. وإن لم ينو الوجوب فلا يجزيه أهـ.

وفتوى الشيخ هنا توافق ظاهر قوله في الرسالة: ويدلك بيديه^(١).

وإذا قلنا بوجوب الدلك فما لا يصل إلى تدلكه بوجه سقط اتفاقا، وأفاض عليه الماء، وإن كان يصل إليه باستنابة، أو خرقة، فثالثها إن كان كثيرا لزمه.

فرع: اختلف، هل تشترط مقارنة الدلك للصب للصحيح، أم لا، بل لو تدلك عقب الانغماس والصب أجزاءه. قال سيدي أحمد زروق: ليس من شرط الدلك إزالة الوسخ إلا أن يكون حائلا من إيصال الماء إلى البشرة. أهـ^(٢).

قوله: العموم، أي يجب عموم ظاهر جميع الجسد بالماء. قال في الرسالة:

وما شك أن يكون الماء أخذه من جسده عاوده بالماء، ودلكه بيده حتى يوعب جميع جسده^(٣).

مسألة: من أصابته جنابة فتمرغ في ندى الربيع وكان كثيرا وتدلك به وغسل عنه الأذى، وعقد النية هناك صح غسله، قاله البرزلي.

ص: (وسننه غسل اليدين إلى الكوعين والمضمضة والاستنشاق، وصماخ الأذنين، وهي الثقبه الداخلة في الرأس، وأما صفحة الأذنين فيجب غسل ظاهرهما، وباطنهما)

ش: تقدم الكلام على غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق في الوضوء إلا أنه هنا أكد لقول بعض العلماء بوجوب ذلك في الغسل، قاله سيدي أحمد زروق.

(١) المصدر المذكور ٩٩.

(٢) زروق على الرسالة ١/١٢٥، ١٢٦.

(٣) المصدر المذكور ٩٩، ١٠٠.

وإنما لم يجب غسل داخل الأذنين لأنه من باطن الجسد، ولا يصب الماء فيهما لأن ذلك يورث الصمم، ويضر، ويجعله في كفه ثم يكب أذنيه عليها ويدلكها مع ذلك.

قال سيدي أحمد زروق: انظر، هل يغسلان مع الرأس أو مع غيره أو وحدهما، لم أر في ذلك نصا، والذي أنا أفعله الافراد تبرية من الشك. أهـ^(١).

ص: (وفضائله البداية بغسل النجاسة ثم الذكر، فينوي عنده، ثم أعضاء الوضوء مرة مرة، ثم أعلا جسده، وتثليث غسل الرأس، وتقديم شق جسده الأيمن وتقليل الماء على الأعضاء)

ش: أي أن الغسل يستحب أن يكون على هذه الصفة، وإلا فكيف ما اغتسل أجزاه إذ أوعب جميع جسده، وإنما طلب زوال النجاسة أولا ليقع الغسل بعضو طاهر في عضو طاهر، فلو غسل غسلة واحدة نوى بها رفع الحدث وزالت بها النجاسة أجزاه.

وقال ابن الجلاب: يجب زوال النجاسة أولا. قال في التوضيح: وكان شيخنا رحمه الله يقول: كلام ابن الحاجب حق، ولا يمكن أن يخالف فيه أحد.

قوله: ثم الذكر، أي وإن لم يكن عليه نجاسة فإن غسله للجنابة، فإذا قدمه أمن من نقض الوضوء، أي يستحب تقديمها على سائر الجسد تشريفا لها، وينوي بغسلها رفع الجنابة، فلو نوى الفضيلة وجب عليه إعادة غسلها، والمشهور أنه يقدم غسل رجله، قال في الشامل، وثالثها: إن كان موضعه طاهرا، وإلا أخرهما. وهل على ظاهرها أو باتفاق خلاف^(٢).

وقيل: يُخير، وعلى التأخير في مسح الرأس روايتان. هـ قوله: مرة مرة

(١) زروق على الرسالة ١/ ١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر الفواكه الدواني ١/ ١٧١ - ١٧٧.

أي لأنه من الغسل، ولا فضيلة في تكرار الغسل، قال ابن ناجي: ظاهر كلام الشيخ يعني ابن أبي زيد أنه يغسل أعضاء وضوئه ثلاثاً ثلاثاً، وهو ظاهر كلام غيره أيضاً.

قال: وقال عياض لم يأت في تكرره شيء . وقال بعض الشيوخ: لا فضيلة فيه هـ.

قوله: ثم أعلا جسده، أي من الفضائل أن يبدأ بالأعلا قبل الأسفل، واختلف في كيفية غسل الرأس، فقليل يصب غرفة على يمينه ويتبعها بيده مخلصاً شعره، ثم الثانية على يساره كذلك، ثم الثالثة على وسطه كذلك، وهذا أحوط، وقيل بل يعممه بكل واحدة من الثلاث كذلك.

قال ابن عبد السلام: وليس شيء من الجسد في الغسل يندب فيه التكرار إلا الرأس. قوله: وتقديم، أي بعد أن يفعل ما تقدم يغسل شقه الأيمن، وظاهر كلامه أنه يغسل شق ظهره وبطنه مع الأيمن، ويغسل ما بقي منها مع الأيسر، والذي نص عليه سيدي أحمد زروق أنه يغسل شقه الأيمن، ثم شقه الأيسر، ثم ظهره، ثم بطنه وصدره، قال كذا نقله ابن ناجي. وتأخير الظهر والبطن كل واسع، وتقدم في تقليل الماء^(١).

ص: (ومن نسي لمعة أو عضواً من غُسله بادر إلى غسله حين يذكره ولو بعد شهر، وأعاد ما صلى قبله، وإن أخره بعد ذكره بطل غسله)

ش: الكلام في هذه المسألة يرجع إلى الفور، وقد تقدم جميع ذلك في الوضوء، والحكم واحد والله أعلم.

ص: (فإن كان في أعضاء الوضوء وصادفه غسل أجزاءه)

ش: يريد إذا كان في مغسول الوضوء، وأما إذا كان في مسح وتوضأً مجدداً فلا يجزيه، وإنما أجزاءه في المغسول لأن الفعل فيهما واحد، وهما فرضان فتأب أحدهما عن الآخر^(٢).

(١) انظر زروق على الرسالة ١/ ١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر الذخيرة ١/ ٢٤٧.

فرع: من لزمه مسح الرأس في الغسل لضربه به فنسيه ثم مسحه في الوضوء، قال ابن عرفة: في إجزائه قولان، ابن عبد السلام، وشيخه ابن جماعة وصوب بأنه للغسل واحد لكل الرأس إجماعاً، وللوضوء قد لا يعم، وإن عمَّ فالعموم غير واجب إجماعاً، فصار كفضيلة عن واجب. قلت: وبأن مسح الغسل كالغسل، والمسح لا يكفي عن الغسل. أهـ.

ص: (فصل، لا يحل للجُنُب دخول المسجد، ولا قراءة القرآن إلا الآية ونحوها للتعوذ ونحوه)

ش: ما ذكره من أن الجنب يُمنع من دخول المسجد هو المشهور، وقيل يجوز إذا كان عابر سبيل، قاله مالك.

وقال ابن مسلمة: يجوز مطلقاً، وعلى المشهور فلا فرق بين مسجد الإنسان وغيره قاله في الذخيرة، ويمنع الكافر وإن أذن له المسلم.

قوله: ولا قراءة القرآن هذا هو الصحيح لقوله عليه السلام: (اقرأ القرآن على كل حال ما لم تكن جنباً)^(١)

وقال مالك في المختصر، يقرأ القليل والكثير وَضَعْف. وقال في سماع أشهب يقرأ اليسير.

قوله: إلا الآية والآيتين والثلاثة، ولا يباح ذلك على معنى القراءة بل على معنى التعوذ، والرقا والاستدلال ونحوه للمشقة في المنع على الإطلاق.

ص: (ولا يجوز لمن لا يقدر على الماء البارد أن يأتي زوجته حتى يُعَدَّ الآلة إلا أن يحتلم فلا شيء عليه).

ش: يعني أنه يمنع من إدخال الجنازة على نفسه لئلا ينتقل إلى التيمم، وقد منع في المدونة المسافر من الوطء، والمتوضي من التقبيل إذا لم يكن عندهما ماء، قال ابن ناجي: حمل ابن رشد قولها على الاستحباب، والأقرب حملها على التحريم. وقال ابن يونس: قولها إذا لم يطل، ولو طال جاز

(١) البغوي ٤١/٢ وما بعدها.

كصاحب الشجة ، وهو قول ابن الماجشون ، وأجازه ابن وهب مطلقا ، فتحصل أنه إن طال لاختلاف في الجواز ، وإذا لم يطل فقولان ، وعكس ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام .أهـ .

وإنما جاز للمحتلم لأنه لم يتسبب في إدخال الجنابة على نفسه .
فائدة : الوطء بعد الاحتلام يورث الجنون في الولد^(١) .

مسألة : إذا كانت المرأة لا تقدر على الماء لحشية الضرر ولم يمكنها استعماله بتسخين أو غيره ، فلا يحل لها أن تمكن الزوج من نفسها ، ولا يحل له جبرها على الوطء مع علمه أنها تنتقل إلى التيمم لتعذر الاغتسال ، إلا عند الضرورة اللاحقة للزوج فيحل لهما ذلك ، وأما إذا أراد وطأها في ليالي الشتاء وكان يعلم أنها تؤخر الصلاة تكاسلا ، فإنه يجوز له الوطء ، ويأمرها بالصلاة في الوقت ، وذلك ما يلزمه والإثم عليها وحدها^(٢) .

ص : (فصل في التيمم ، يتيمم المسافر في غير معصية ، والمريض لفريضة أو نافلة)

ش : لا خلاف في كون المسافر والمريض من أهل التيمم عند تعذر استعمال الماء عليهما ، إلا أنه اختلف هل المراد كل سفر ولو كان أقل من سفر القصر ، وهو قول القاضي عبد الوهاب ، أو المراد سفر القصر ، وما دونه فيختلف فيه كالحضري ، في ذلك قولان .

قوله : في غير معصية ، احتراز به من العاصي به كالمحارب ، والعاق ، والابق فلا يرخص لهم . ابن عرفة : وشرط القصر إباحة السفر ، وقول ابن الحاجب على الأصح ، لا أعرفه نصا .أهـ .

أما إذا كان أصل السفر مباحا وعصى فيه فإنه يرخص له .

قوله : والمريض ، أي إذا كان يخاف على نفسه التلّف باستعمال الماء فلا

(١) إذا لم يثبت في هذه الفائدة نقل صحيح لايعول عليها ولعلها من تجارب الناس أو من الاسرائيليات .

(٢) انظر زروق على الرسالة ١/ ١٣٦ .

خلاف أنه يتيمم ، فإن استعمل الماء فمات مات عاصياً . وأما إن كان يخاف زيادة مرض أو تأخير براء ، أو تجديد مرض فكذلك على الأصح ، لقوله تعالى : ﴿وماجعل عليكم في الدين من حرج﴾^(١) .

وقيل لا يباح له التيمم ، أما إن كان يتألم في الحال ، ولا يخشى شيئاً لزمه استعماله ولا يتيمم^(٢) .

ص : (ويتيمم الحاضر الصحيح للفرائض إذا خاف خروج وقتها)

ش : ما ذكر أن الحاضر الصحيح إذا خاف خروج الوقت يتيمم هو المشهور ، وقيل لا يتيمم ، ويطلب الماء وإن خرج الوقت ، وعلى المشهور لا إعادة عليه ، وقيل يعيد أبداً ، وأما إذا كان الماء بين يديه وخاف باستعماله خروج الوقت ، فقولان مشهوران .

ص : (ولا يتيمم الحاضر الصحيح لنافلة ، ولا جمعة ، ولا جنازة ، إلا إذا تعينت الجنازة)

ش : المشهور أن الحاضر لا يتيمم للسنن ولا للنوافل ، ابن عرفة : وفي تيمم الحاضر للسنن ، ثالثها : للمعينة كالفجر لا للكفاية كالعيدين . أهـ .

واستظهر ابن عبد السلام تيمم الحاضر الصحيح للنوافل ، واختلف في التيمم للجمعة على ثلاثة أقوال ، والمشهور ما ذكر الشيخ ، وعليه لو أحدث فيها خرج وطلب الماء وصلى ظهراً ، وقيل يتيمم لها كغيرها من صلاة الفرض ، وقيل يتيمم ويصلي ثم يتوضأ ويعيد ظهراً ، ابن ناجي وبهذا القول كان شيخنا الشيباني يفتي إلى أن مات .

قوله : ولا جنازة إن لم تتعين ، فلا يتيمم لها على المشهور لأنها تصير كالسنن ، وأما إن تعينت عليه كما إذا لم يوجد مصل غيره فإنه يتيمم لها على الأصح لكونها [ح] تشبه الفرض ، وقيل لا يتيمم لها وتدفن بغير صلاة فإذا وجد الماء توضأ وصلى على القبر .

(١) سورة الأنبياء الآية (٧٨) .

(٢) انظر مسالك الدلالة ٢٦ ، ٢٧ .

قال في التوضيح: وفي هذه التفرقة نظر لأنه إذا كان مذهب أهل السنة في فرض الكفاية خطاب الجميع حتى تفعل طائفة منهم فلا فرق بين تعيينه ولا عدم تعيينه^(١).

ص: (فصل: وفرائض التيمم النية والصعيد الطاهر ومسح الوجه ومسح اليدين إلى الكوعين وضربة الأرض الأولى، والفور، ودخول الوقت واتصاله بالصلاة)

ش: كون النية في التيمم واجبة هو مما لا خلاف فيه، ومحلها عند الوجه اتفاقا، وينوي استباحة الصلاة لا رفع الحدث، فإن التيمم لا يرفعه على المشهور، ويلزمه تعيين الحدث من أصغر أو أكبر، فإن نسي الجنابة لم يجزه على المشهور فيعيد أبدا، وقيل في الوقت، وقيل لا إعادة عليه بالكلية. ونقل ابن عرفة في وجوب تعيين الفعل المستباح واستحبابه قولان.

والصعيد في التيمم كالماء في الوضوء ينبغي أن يكون طاهرا باق على أصله غير مخالط بما ينقله من صناعة ونحوها، ويتعلق بقوله: ومسح الوجه ومسح اليدين إلى الكوعين فروع.

الأول: لا خلاف أنه مأمور باستيعاب جميع الوجه بالمسح، ابن شعبان: ولا يتبع غُضُونَهُ. التثائي والقلشاني: ويراعي الوترَ. ابن فرحون: واختلف هل يتبع لحيته إلى آخرها إذا كانت طويلة كما يفعل في الوضوء على قولين.

الثاني: لو ترك شيئا من الوجه واليدين إلى الكوعين، ولو قلَّ فالمشهور: لا يُجزّيه. وقال ابن مسلمة: إن كان يسيرا أجزأه.

الثالث: لا خلاف أنه مطلوب بنزع الخاتم، فإن لم ينزعه، فالمشهور: لا يجزيه.

والرابع: قال ابن شعبان: يخلل أصابعه، قال أبو محمد: لا أعرفه لغيره

(١) انظر مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ٣٧٥ ومابعدا.

من أصحابنا، قال سيدي أحمد زروق: ذكر لي بعض الطلبة أنه وقف لبضع الشيوخ في صفة التخليل على كيفية ليست المعهودة ، وهو أن يسمح جوانب الأصابع بباطن أصبع من أصابعه لا أنها يدخلها في خلال بعضها بعضا .

قال: وعلل ذلك بأن جوانب الأصابع لم تمس التراب بخلاف باطنها^(١) والله أعلم أهـ.

الخامس: فرض اليدين في التيمم إلى الكوعين للجنب وغيره، وما زاد سنة، وقيل إلى المرفقين كالوضوء. وقال ابن مسلمة: إلى المنكبين، وقال ابن لبابة: يتيمم الجنب إلى الكوعين، وغيره إلى المنكبين، قال ابن رشد: واعتمد على آثار^(٢) .

فائدة: قال في الذخيرة: الكوع آخر الساعد، وأول الكف، وقل غيره: هو العظم الذي يلي الإبهام، والذي يلي الخنصر كرسوع، والوسط رسغ، هذا في اليد، وفي الرجل يسمى ما يلي الإبهام: بوع، ونظم بعضهم ذلك فقال:

فعظم يلي الإبهام كوع وما يلي: لخنصره الكرسوع والرسغ ما وسط .
وعظم يلي إبهام رجل ملقب: ببُوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط^(٣) .

قوله: وضربة الأرض، يريد وضع اليدين عليها برفق، فإن تعلق بهما شيء نفضهما نفضا خفيفا ليلا يؤذيه، فلو مسح بهما على شيء قبل التيمم، فللمتأخرين قولان .

قوله: والفور، حكم الفور في التيمم حكمه في الوضوء، والمشهور أنه لا يصح فعله قبل دخول الوقت خلافا لابن شعبان، ويشترط اتصاله بالصلاة لكونه لا يرفع الحدث^(٤) .

(١) زروق على الرسالة ١١٢/١ .

(٢) انظر مسالك الدلالة ٢٨، ٢٩ .

(٣) انظر خطط السداد مع الدر الثمين ١٤٤ .

(٤) انظر المتقى ٤٣١/١ وما بعدها .

ص: (والصعيد هو التراب والطوب والحجر والثلج والخضخاض ونحو ذلك)
ش: هذا تفسير منه للصعيد إذ هو عند مالك رحمه الله ما ظهر على وجه
الأرض منها من تراب أو غيره، واستدل على ذلك بقوله ﷺ: (جعلت
لي الأرض مسجداً وطهوراً)^(١)

والأرض لا تختص بالتراب خلافاً للشافعي في اشتراطه، على أن المذهب
لا يختلف أن البداية بالتراب أولاً، وظاهر كلامه أنه لا يتمم على هذه
الأشياء، ولو نقلت، وهو كذلك في التراب دون غيره.

ابن الحاجب: ولو نقل التراب، فالمشهور الجواز بخلاف غيره.

ابن عبد السلام: يعني بخلاف النورة، والزرنيخ وما عطف على التراب،
ويدخل فيها الرمل والحجارة، وفي الفرق بينهما وبين التراب بُعد. أهد.

والمشهور جواز التيمم على غير التراب، وإن كان التراب موجوداً خلافاً
لابن شعبان، في شرطه عُدَمُ التراب، وفي الثلج: ثالثها: إن عدم
الصعيد، ورابعها:

يعيد في الوقت بالصعيد.

اللخمي: وجامد الماء والجليد مثله. والخضخاض: هو ماء مخالط بالتراب
ويخفف وضع يديه عليه، ويجففهما قليلاً. ولا يتمم عليه إلا إذا لم يجد
غيره، ابن الحاجب: وقيل وإن وجد.

ابن رشد: لم أره، وكذلك يتمم على جميع المعادن ما عدى معادن
الذهب والفضة.

ص: (ولا يجوز بالحص المطبوخ، والخشب، والحشيش ونحوه)

ش: أما الحص فلكون الصنعة نقلته عن اسم الصعيد، ونص ابن الحاجب على
أنه لا بأس بالحص والنورة قبل طبخهما.

ابن عرفة، اللخمي: ويمنع الجير والآجر والحص بعد حرقه، والياقوت

(١) المفهم ١١٤/٢ - ١١٩.

والزبرجد والرخام والذهب والفضة. فإن فقد سوى ما منع وضاق الوقت يتيمم به.

وفي الملح: ثالثها: المعدني، أ.هـ.

وما ذكر أنه لا يتيمم على الخشب هو المشهور. خليل: (لا بحصير وخشب..)^(١).

بهرام: هذا هو المشهور.

وأجاز في مختصر ابن الوقار: التيمم على الخشب إذا علا على وجه الأرض، وعن الأبهري، وابن القصار: جوازه على النخل والحلف الحشيش ونحوه إذا لم يقدر على قلعه أ.هـ.

قال في التوضيح: وذكر بعض البغداديين أن في التيمم على الزرع اختلافاً. أ.هـ.

قال القلشاني: وبالجمل، فقد أجمع المسلمون على جواز التيمم بكل تراب طاهر منبت غير منقول ولا مغصوب، وعلى منعه على مثل الخبز واللحم والأطعمة، ولا يعترض بالملح على القول بجواز التيمم عليه لأنه مصلح للطعام، وليس في نفسه طعاماً. واختلف فيما وراء ذلك^(٢).

ص: (ورخص للمريض في حائط الحجر إن لم يجد مناولاً غيره)

ش: يعني أن المريض يجوز له أن يتيمم بحائط الحجر والطوب إن لم يجد من يناوله تراباً.

قال في الرسالة: فإن لم يجد من يناوله تراباً يتيمم بالحائط إلى جانبه إن كان طيناً، أو عليه طين^(٣).

قال ابن ناجي: ما ذكر أنه يتيمم عليه لا أعلم فيه خلافاً، وتردد بعض من لقيناه، هل يتخرج قول ابن بكير: لا يتيمم بالتراب المنقول أم لا؟ وقطع بعضهم بأنه لا يتخرج لأنه لا يصدق عليه اسم تراب نقل، وإنما

(٢) انظر الكافي ٢٨ - ٣٠.

(١) انظر مواهب الجليل ١٠٣/١.

(٣) مسالك الدلالة ٢٨ وما بعدها.

طوب. قال القلشاني: قالوا: وكذلك لو كان حجرا فإن كان عليه جص أو جير لم يتمم عليه ، ويصير عادماً للماء والصعيد أهـ.
وفي عادم الماء والصعيد، رابعها: لابن القاسم يصلي ويقضي، وقد نظمها بعضهم، فقال:

ومن لم يجد ماء ولا متيما فأربعة الأقوال يحكى مذهبها
يصلي ويقضي عكس ما قال مالك وأصبح يقضي والأداء لأشهباً^(١).

ص: (وسننه تجديد الصعيد ليديه، ومسح ما بين الكوعين والمرفقين والترتيب)
ش: المشهور أن الضربة الثانية سنة كما قال، وعبر عنها صاحب المقدمات بالاستحباب، وقيل إنها فرض، والسنة إنما تتعلق بالتجديد كما نبه عليه الشيخ لا بالفعل إذ هو فرض من غير خلاف، لكن اختلف هل يبلغ بهما إلى المرفقين على حسب ما تقدم.

تنبيه: ظاهر كلام الشيخ المشهور فيما بين الكوعين والمرفقين السنية، وهو ظاهر كلام صاحب المختصر، وظاهر ابن الحاجب أن المشهور وجوب المسح إلى المرفقين، وذلك أنه قال: ويستوعب الوجه واليدين إلى المرفقين.

قال في التوضيح: وما ذكر المصنف هو المشهور، ثم نقل الأقوال المتقدمة، وهو ظاهر الرسالة أيضا لأنه قال في صفة المسح: حتى يبلغ المرفقين.

قال التتائي: وما ذكره من إيجاب المسح إلى المرفقين شهراً ابن الحاجب، فإن اقتصر على الكوعين أعاد في الوقت، واقتصر صاحب المختصر على فرضية المسح للكوعين، وكونه إلى المرفقين سنة.

وتعقب بأن مشهور المذهب فرضية المسح للمرفقين ابتداء، وإنما الخلاف لو اقتصر على الكوعين وصلى، فالمشهور يعيد في الوقت أهـ^(٢).

فرع: المشهور أنه لو اقتصر على ضربة واحدة لا إعادة عليه في وقت ولا

(١) الدر الثمين ١٥٥.

(٢) انظر المتقى ٤٢٢/١ وما بعدها.

في غيره .

قوله : والترتيب : المشهور أن الترتيب سنة ، وتجري الأقوال المتقدمة في الوضوء هنا^(١) .

ص : (وفضائله ، التسمية ، وتقديم اليمنى على اليسرى ، وتقديم ظاهر الذراع على باطنه ، ومقدمه على مؤخره)

ش : قد تقدم أن التسمية فيه مشروعة ، ولما كان الذكر راجح الفعل يستحب في أول هذه العبادة ، وإنما استحب تقديم الميامن على الميسر اقتداء به ﷺ قالت عائشة ؓ : (كان رسول الله ﷺ يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهره وفي شأنه كله) رواه مسلم^(٢) والترجل : مشط الشعر .

قوله : وتقديم ، قال في المختصر عطفاً على المستحب : (وبدء بظاهر يمينه يسراه إلى المرفق ، ثم مسح الباطن لآخر الأصابع ، ثم يسراه كذلك) بهرام : هذا هو المشهور خلاف لابن عبد الحكم في عدم مراعاة هذه الصفة كالوضوء . أهـ .

قوله : ومقدمه ، أي يستحب أن يبدأ بأوله قبل آخره ، وأول اليدين الكفان ، وليست البداية بأول العضو خاصة باليدين كما هو ظاهر كلامه ، بل الوجه كذلك ، فإن لم يفعل أجزأه ، لأن الواجب التعميم على أي وجه كان ، وكذلك يستحب في الوضوء البداية بأوائل الأعضاء .

قال ابن شعبان : السنة في غسل الأعضاء أن يبدأ من أولها ، فإن بدأ من أسفلها أجزأه وبش ما صنع ، فإن كان عالماً ليم ، وإن كان جاهلاً علّم .

ص : (ونواقضه كالوضوء)

ش : يعني أن التيمم يبطله ما يبطل الوضوء من النواقض السابقة حدثاً أو سبباً ، ويبطله أيضاً وجود الماء قبل الصلاة مع اتساع الوقت لا فيها ، ويحرم عليه القطع إلا ناسيه في رحله لتفريطه .

(١) السابق ٤٣٢ وما بعدها .

(٢) المفهم ٥١١/١ وبهجة النفوس ١٨٧/١ وما بعدها .

ص: (ولا تصلي فريضتين بتيمم واحد)

ش: ما ذكر هو المشهور، وقيل يجوز في الفوائت، وقيل للمريض. وإذا قلنا بالمشهور وصلى، فأما الأولى: فصحيحة اتفاق. وفي الثانية، فثالثها:

إن كانا مشتركتي الوقت أعادها وقتاً، وإلا أبدأ. ورابعها: ما لم يصل كاليومين والثلاثة، وهل الوقت الغروب، أو المختار، قولان.

ص: (ومن تيمم لفريضة جاز له النفل بعدها، ومس المصحف، والطواف، والتلاوة، إن نوى ذلك واتصلت بالصلاة، ولم يخرج الوقت)

ش: لا خلاف أن النافلة تجوز بتيمم الفريضة لأنها تبع، لكن يشترط أن تكون منوية عند تيمم الفريضة.

ابن رشد: وإن لم ينوها لم يصلها، وأن تكون متصلة بالفرض. فقد روي عن ابن القاسم: من تيمم لنافلة ثم خرج من المسجد لحاجته ثم عاد، فلا يتنفل ولا يمس المصحف.

قوله: ولم يخرج الوقت: هذا التقيد للشافعية، وظاهر مذهبنا أن له التنفل مطلقاً، ما لم يطل كثيراً.

قال ابن عبد السلام: وظاهر قول أهل المذهب أن له أن يكثر منها وإن دخل وقت الفريضة فإذا دخل وقت الفريضة التي تلي فريضة التيمم. ^(١)

وقال الشافعية: إنما ينتهي بالنافلة إلى وقت الفريضة، فإذا دخل وقت الفريضة الثانية لم يتنفل بذلك التيمم، وهو عندي بَيِّن لأن ما يفعله من نافلة بهذا التيمم تابع للفريضة، ولا معنى للتابع مع عدم المتبوع حساً وحكماً. والله أعلم.

واحترز بقوله: بعدها، من التنفل قبلها فإنه لا يجوز على المشهور.

فرع: فإن تيمم لفريضة فتنفل أو صلى ركعتي الفجر ثم صلى المكتوبة ففي التوضيح: عن الهوارية: يعيد أبدأ. قال، ثم قال: هذا خفيف. وأرى أن يعيد في الوقت.

(١) لم يأت بجواب الشرط، وهو: قطع النافلة.

قوله: يعني أنه يجوز له النافلة ومس المصحف والطواف والتلاوة بتيمم الفريضة ويريد الطواف مع ركعتيه ويريد به أيضا إن كان نفلا. وأما طواف الفرض، فلا، ونقل ابن الحاجب: الطواف بعد الفرض كالنفل لا أعرفه في واجبه.

ص: (وجاز بتيمم النافلة كل ما ذكر إلا الفريضة)

ش: يعني أنه إذا تيمم للنافلة وصلّاها فإنه يجوز له أن يفعل عقبها ما يفعله عقب الفريضة، فيصلّي من النوافل ما شاء، ويمس المصحف، ويطوف، ويقرأ القرآن إلا الفريضة فلا يصلّيها بذلك التيمم لئلا يكون الأعلّا تابعا للأدنى.

تنبيهان:

الأول: إنما يجوز له أن يتنفل ما شاء إذا اتصل تنفله، فلو أخر بعضه عن بعض أعاد التيمم لكل صلاة، وإنما جاز أن يصلّي من النفل ماشاء بتيمم واحد لأن النوافل غير مختصة بوقت، وجنسها يجري مجرى الصلاة الواحدة ولأنها مرغّب في كثرتها، وفي إيجاب التيمم لكل صلاة منها حرج ومشقة.

الثاني: قال في التوضيح، إنما يصلّي من النوافل ماشاء إذا نوى مطلقا النقل، وأما إذا نوى نافلة دون أخرى فيمكن أن يجري على الخلاف فيمن نوى صلاة بعينها دون غيرها. أهـ.

فرع: فإن تيمم لنافلة أو لقراءة مصحف، ثم صلى مكتوبة أعاد أبدا. قال في التوضيح: وقال سحنون: عن ابن القاسم فيمن تيمم لركعتي الفجر فصلّى به الصبح، أو تيمم لنافلة فصلّى به الظهر أنه يعيد في الوقت. وقال البرقي، عن أشهب: تجزئه صلاة الصبح بتيممه لركعتي الفجر، ولا يجزئه إذا تيمم لنافلة أن يصلّي الظهر انتهى. وأما التيمم للنوم ونحوه فلا يفعل به شيئا مما تقدم^(١).

(١) انظر الفواكه الدواني ١/١٨٢، ١٨٣ وانظر التيمم في الكتاب والسنة للشيخ عبد الحي محمد بن الصديق ٣١ وما بعدها.

ص: (ومن صلى العشاء بالتيتم قام للشفع والوتر بعدها من غير تأخير)

ش: ذكر هذا زيادة بيان، وإلا فهو مفهوم من شرط الاتصال، لكن لم يتقدم ذكر السنة فأفاده هنا، فقد قال ابن رشد: لا فرق بين النفل والسنة عند ابن حبيب، واستحب سحنون أن يتيتم للوتر.

ص: (ومن تيمم من جنابة فلا بد من نيتها)

ش: قد تقدم الكلام على هذه، وظاهر كلامه أنه إن تيمم ثم أحدث أنه يعيد بنية الجنابة وهو كذلك^(١).

ص: (فصل في الحيض. والنساء مبتدأة، ومعتادة، وحامل)

ش: يعني أن النساء التي يتأتى منهن الحيض مبتدأة الخ. وهذا على سبيل الإجمال، وإذا فصلت تقول: مبتدأة ومعتادة، وآيس ومختلطة، ومستحاضة وحامل، وهذا يأتي في الحامل بناء على المذهب المشهور أنها تحيض. والمبتدأة هي التي جاءها الدم المبتدأ الذي لم يتقدمه دم قبله ويعتبر فيها أن تكون في سن من يجيئها الدم (الحيض). فإن جاءها دم وهي من الصغار بحيث لا يمكن أن تحيض كبت سبع فلا اعتبار بهذا الدم، وهو دم علة وفساد.

والمعتادة هي التي يكون عليها دم الحيض، فإن بلغت حد الإياس فليس بحيض بالنسبة للعادة اتفاقاً. وبالنسبة للعبادة على المشهور قال ابن القاسم: لا غسل عليها، وقال غيره: ترك الصلاة والصوم، ويجب عليها الغسل عند انقطاعه. وأما حد الآيس قال الأبي: المعروف في سننها أنه خمسون سنة.

ابن شاس: سبعون. وفي المدونة بنت السبعين آيس، وغيرها يسأل النساء. وسيأتي الكلام على الحامل.

ص: (وأكثر الحيض للمبتدأة خمسة عشر يوماً)

ش: هذا هو المشهور، ودليله وصفه عليه السلام المرأة بأنها تترك الصلاة نصف

(١) انظر الكافي ٢٨، ٢٩.

دهرها(٢) فلو كان أكثره أقل من خمسة عشر يوما لم تكن تاركة للصلاة إلا أقل من نصف دهرها، فدل ذلك على صحته.

وروي تطهر المعتادة لدأتها، وتزيد ثلاثة أيام استظهارا.

واللدات بكسر اللام وفتح الدال المهملة مخففا هي أترابها، مأخوذ من الولادة، يقال: هما لدات، إذا ولدا في زمن واحد، سواء كنَّ من أهلها أو غيرهن، والاستظهار على هذا القول مشروط بأن لا يزيد على خمسة عشر يوما.

ص: (والمعتادة عادتها، فإن تمادى بها الدم زادت ثلاثة أيام ما لم تجاوز خمسة عشر يوما)

ش: يعني أن أكثر الحيض للمعتادة عادتها.

قوله: فإنه تمادى . . الخ هذه هي الرواية المشهورة، وقيل تمكث خمسة عشر يوما كالمبتدأة، وقيل غير ذلك.

قوله: ما لم تجاوز، أي تستظهر بثلاثة أيام إذا كانت العادة اثني عشر فأقل، فإن كانت ثلاثة عشر زادت يومين. فإن كانت أربعة عشر زادت يوما واحدا، فإن اختلفت عادتها زادت على أكثرها.

فرع: أيام الاستظهار عند من قال بها حيض، وما بينها وبين خمسة عشر قال: - طاهر فتصوم وتصلي، ويأتيها زوجها، وهو المشهور، وقيل تحتاط فتصوم وتقضي وتمنع ثم تغتسل ثانيا.

ص: (وللحامل بعد ثلاثة أشهر خمسة عشر يوما ونحوها، وبعد ستة أشهر عشرون يوما ونحوها)

ش: كون ما تراه الحامل من الدم حيضا هو المشهور، وقال ابن لبابة:

ليس حيضا. وقال الداوودي: تحتاط فتصوم، وتصلي، ولا يأتيها زوجها. وإذا فرعنا على المشهور فإن لم تتغير عادتها فحكمها حكم الحائض، وإن تغيرت، فإن جاوز دمها عادتها فالمشهور ما ذكر الشيخ.

(٢) أنظر الواعظ الحثيث بالآية والحديث ٢٦٨ ومابعدا.

وعن مالك: الحامل تمسك قدر ما يجتهد لها، وليس في ذلك حد.

قال: وليس أول الحمل كآخره. وعنه غير ذلك.

تنبيه: اختلف هل حكم ما قبل الثلاثة مثل ما بعدها أو كالمعتادة والستة كالثلاثة أو كالأكثر، واستظهر، قولان في المسألة.

ص: (فإن انقطع الدم لَفَقَتْ أيامه حتى تستكمل عاداتها)

ش: تكلم في هذه المسألة على المختلطة، وتسمى أيضا الملفقة، وهي التي تَقَطَّع طهرها. قوله: فإن انقطع الدم، الصواب أن يقال: فإن تقطع الطهر لفقت أيام الدم، لأن الطهر له أقل، والدم لا أقل له. ويعني أن الحائض إذا لم تستكمل أيامها نَسَقًا بل تخلل الدم طهرها فإنها تلفق أيام الدم بعضها إلى بعض حتى تستكمل أيامها على حسب ما تقدم.

قوله: حتى تستكمل عاداتها: يريد والاستظهار، ثم تصير مستحاضة (في غيره) وتغتسل كلما انقطع، لأنها لا تدري هل يعاودها دم أم لا؟ وتصوم وتصلي وتوطأ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أيام أكثر أو أقل أو متساوية.

مسألة: إذا ميزت المستحاضة بين الدمين بعد مضي طهر تام كان ذلك المميز حيضا، وإن ميزت قبل تمام الطهر فلا عبرة بتمييزها، والأصح أنها لا تستظهر لتقرر الاستحاضة.

قال في التوضيح: وجعل اللخمي محل الخلاف ما إذا أشكل عليها الدم، وأما لو تحققت أنه حيض عملت على ذلك وحكم بانتقال عاداتها ما لم تجاوز أقصى الحيض، وكذلك إذا تحققت أنها استحاضة عملت عليه^(١).

ص: (ولا يحل لحائض صوم ولا صلاة ولا طواف ولا مس مصحف ولا دخول مسجد، وعليها قضاء الصوم دون الصلاة، وقراءتها جائزة، ولا يحل لزوجها فرجها، ولا ما بين سرتها وركبتها حتى تغتسل من الحيض

(١) انظر مقدمات ابن رشد ٨٦/١ وما بعدها.

بالماء)

ش: اعلم أن موانع الحيض منها ما هو متفق عليه، وذلك وجوب الصلاة وصحة فعلها، وفعل الصوم، ومس المصحف، والطلاق، وابتداء العدة، والوطء في الفرج، ورفع الحدث، ودخول المسجد، والطواف والاعتكاف.

ومنها ما المشهور فيه المنع، وهو الوطء بطهر التيمم، وبين الطهر والغسل، وفيما دون الإزار، ووجوب الصوم ورفع حدث الجنابة.

ومنها ما المشهور فيه الجواز، وهو قراءتها، والتطهير بفضل مائها^(١).

ص: (فصل في النفاس، والنفاس كالحيض في منعه)

ش: يعني أن النفاس كالحيض في الموانع المتقدمة. ابن الحاجب: وحكمه كالحيض، ولا تقرأ، قال في التوضيح: هذا مما انفرد به، وقد صرح في المقدمات بتساوي حكم الحائض والنفاس في القراءة.

ص: (وأكثره ستون يوماً، فإذا انقطع الدم قبلها ولو بيوم الولادة اغتسلت وصلت، وإذا عاودها الدم فإن كان بينهما خمسة عشر يوماً فأكثر كان الثاني حيضاً مؤتلفاً وإلا ضم إلى الأول، وكان من تمام النفاس)

ش: وشهر، قال مطرف: كذلك رأسته يفتي، وقيل: ما يراه النساء، وإليه رجع مالك. قال ابن الماجشون: ولا يلتفت إلى قول النساء لقصر أعمارهن وقلة معرفتهن.

قوله: فإذا انقطع الدم.. الخ.. أي لأنه لا حد لأقل النفاس كالحيض، واختلف إذا ولدت بغير دم، هل يجب عليها الغسل؟ وهو الظاهر، أم يستحب فقط، قولان:

قوله: وإذا عاودها، يعني أنه إن جاءها بعد طهر تام كان الثاني حيضاً، وإلا لَفَقَّت أيام دمها حتى تبلغ الستين ولا تستظهر.

تنبيه: ذكر الشيخ أكثر الحيض والنفاس ولم يذكر الطهر، فأما أكثره فلا

(٢) السابق ٨٦ ، ٩٧ .

حد له ، وأما أقله فخمسة عشر يوماً على المشهور ، وله علامتان : القَصَّةُ والجُفُوف ، فالقصة ماء أبيض كالقصة ، وهو الجير ، والجفوف خروج الحرقمة جافة^(١) .

ص : (فصل في الأوقات)

ش : الأوقات جمع وقت ، وهو الزمان المقدر للعبادة شرعاً ، وهو مأخوذ من التوقيت ، وهو التحديد ، وسمي الزمان وقتاً لتحديده ، ومعرفته واجبة على كل مكلف أمكنه ذلك ، ومن لا يمكنه قلده غيره ، كالأعمى ، وهو إما وقت أداء أو وقت قضاء ، ووقت الأداء إما وقت اختياري ، وإما وقت ضرورة ، ووقت الاختياري إما وقت فضيلة ، وإما وقت توسعة ، وإلى بيان هذه الأوقات أشار بقوله :

ص : (الوقت المختار للظهر من زوال الشمس إلى آخر القامة ، والمختار للعصر من القامة الثانية إلى الاصفرار) .

ش : يعرف الزوال بأن يقام عود مستقيم فإذا انتهى الظل في النقصان وشرع الفيء في الزيادة ، فذلك وقت الزوال ، فإذا زاد حتى صار ظل القائم مثله بعد ظل الزوال فهو آخر الوقت المختار للظهر ، وأول المختار للعصر ، فيكون مشتركا بينهما في قدر ما يَسَعُ إحداهما ، وهل في أول القامة الثانية أو آخر الأولى قولان مشهوران .

قوله : إلى الاصفرار هو مذهب المدونة ، وقيل : إلى قامتين .

ص : (وضروريهما إلى الغروب)

ش : الضروري هو ما يكون فيه صاحب الضرورة مؤد من غير كراهة ، وسيأتي ذكر أصحاب الضرورة ، ويعني أن وقت الظهر الضروري من أول القامة الثانية إلى الغروب ، ووقت العصر الضروري من الاصفرار إلى الغروب ، وتذكر الصلاة فيه بركة تامة ، وتسقط بقدرها مع العذر .

ص : (والمختار للمغرب قدر ما تصلى فيه بشروطها)

(١) السابق ٩٥ وانظر الكافي ٣١ وما بعدها .

ش: يعني، من طهارة، وأذان، وستر، واستقبال، وهذا هو المشهور، وقيل: مختارها ممتد إلى مغيب الشفق، وعليه فيكون مشتركاً بينهما في ثلاث ركعات بعد الشفق، وقيل في أربع قبله.

ص: (ومختار العشاء من مغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول، وضروريهما إلى طلوع الفجر)

ش: المشهور أن مختارها يمتد إلى ثلث الليل، وقيل إلى نصفه، قاله ابن حبيب.

ص: (والمختار للصباح من الفجر الصادق إلى الإسفار، وضروريه إلى طلوع الشمس)

ش: يعني أن وقت الصباح المختار أوله من طلوع الفجر أي الصادق المنتشر بالضياء لا الكذاب المسمى بذنب السرحان، وهو الذئب، فلا عبرة به، وآخره الإسفار أي الأعلال الذي تترأى فيه الوجوه وهذا القول هو المشهور، وهو مذهب المدونة، وعليه مشى صاحب المختصر، وقيل وقتها المختار ممتد إلى طلوع الشمس، وهو ظاهر الرسالة عند ابن الحاجب، ونسبه في التوضيح لابن حبيب، وابن ناجي لابن وهب، وبه قال الأكثر، ونسبه عياض لكافة العلماء، وأئمة الفتوى، قال: وهو المشهور من قول مالك.

ابن عبد البر: وعليه ابن العربي، وهو الصحيح عن مالك، قال:

ولا وقت لها ضروري، وما روي عنه خلافه لا يصح^(١).

ص: (والقضاء في الجميع ما وراء ذلك)

ش: أي والقضاء ما بعد الضروري في جميع الصلوات.

تنبيه: ظاهر كلامه أن غير المعذور إذا أوقع الصلاة في الوقت الضروري لا يكون قاضياً، بل مؤدياً، وفي ذلك ثلاثة أقوال: قيل آثم مؤد، وقيل بكراهة، وقيل قاض.

(١) انظر المنتقى على الموطأ ١/ ٤٤٤ وما بعدها والكافي ٣٤ - ٣٦.

وأما المعذور فإنه يكون فيه مؤد من غير كراهة. والأعذار: الحيض والنفاس والكفر، وإن بردة، والصبا، والجنون، والإغماء، والنوم، والنسيان، بخلاف السلس. ابن الحاجب: وفائدته في الجميع الأداء عند زواله، وفي غير الناسي، والنائم: السقوط عند حصوله.

قال في التوضيح: وهذه فائدة ظاهرة في السقوط، وأما الأداء فلا تظهر إلا على القول بأن غير أهل الأعذار إذا صلوا في الوقت الضروري لا يكونون مؤدين، نعم تظهر الفائدة أيضا على الأداء بانتفاء العصيان والكراهة. أهـ.
ص: (ومن آخر الصلاة حتى يخرج وقتها فعليه ذنب عظيم إلا أن يكون ناسيا أو نائما)

ش: اعلم أن تأخير الصلاة عن وقتها اختيارا من أعظم الذنوب وأكبر الخطايا، وقد جاء عن بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ (١)

أي أخروها عن أوقاتها، قال: فلو تركوها لكان كفراً، ومشهور مذهبنا أن تاركها فاسق، وحكمه التأخير لبقاء ركعة بسجديتها من الضروري، فإن لم يفعل قتل بالسيف حداً، وكذلك إذا قال: أنا أصلي ولم يفعل.
والجاحد كافر (٢)

مسألة: من مات وسط الوقت قبل الصلاة لم يعص إلا بتركها مع ظن الموت.

تتميم: تقديم الصلاة مطلقاً، وقيل كالجماعة، ويلحق به أهل الربط والزوايا ممن لا ينتظرون غيرهم، والأفضل للجماعة {التقديم} (*) وتأخير الظهر لربع القامة بعد ظل الزوال، ويزاد في شدة الحر، وتقديم العصر، وقال أشهب:

تؤخر لذراع بعد القامة لاسيما إذا اشتد الحر، وتقدم المغرب، ويستحب

(١) سورة مريم الآية (٥٩).

(٢) انظر الأبي ١٨٨/١ - ١٩٠.

(*) لعلها تقديم الفجر.

تقديم الشروط قبل دخول الوقت، وتقديم الصبح، وقيل تؤخر في الصيف لنصف الوقت لقصر الليل، وتقديم العشاء، وثالثها: إن اجتمعوا تؤخر في الشتاء وفي رمضان.

ومن شك في دخول وقت صلاة لم تجزه، ولو وقعت فيه.

قال في الشامل: ويستدل بما يغلب على ظنه من الأوراد وعمل الصناعة. وعن مالك: من سنة الصلاة في الغيم تأخير الظهر، وتعجيل العصر، وتأخير المغرب حتى لا يشك في الليل وتعجيل العشاء إلا أنه يتحرى ذهاب الحمرة، وتأخير الصبح حتى لا يشك في الفجر، ثم إن وقعت صلاة قبل الوقت قضاها وإلا فلا.

وعن أشهب: أرجو لمن صلى العصر قبل القامة، والعشاء قبل مغيب الشفق أن يجزيه، فإن تغير ابن عرفة.

قوله: إلا أن يكون ناسيا، أي فلا ذنب عليه لأنه غير مخاطب، لكن يجب عليه أن يبادر إليها حين انتباهه وحين تفكره، فإن ذلك وقتها.

لقوله عَلَيْهِ السَّلَام: (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها)، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^(١).

ص: (ولا تصلى صلاة نافلة بعد الصبح إلى ارتفاع الشمس، وبعد صلاة العصر إلى صلاة المغرب)

ش: لما ذكر الأوقات بالنسبة إلى الفرائض شرع يتكلم في أوقات النوافل، واحترز بقوله: نافلة، من الفريضة لأنها إن كانت وقتية فقد تقدم حكمها. وإن كانت فائتة فإنها تصلى في كل وقت حتى عند طلوع الشمس، وعند غروبها كما سيأتي.

ثم اعلم أن النافلة عند طلوع الشمس وعند غروبها محرمة بإجماع، وأما ما سوى ذلك من وقت النهي فقد صرح ابن الحاجب كغيره بالمنع، وفهم

(١) سورة طه الآية (١٤) وانظر الحديث النووي ٣٨٢/٣ والمفهم ٣٠٦/٢ - ٣١٢ وجامع الأمهات ٨٠ - ٨٥.

عنه ابن عبد السلام وصاحب التوضيح : التحريم .

قال ابن عبد السلام : والغالب من عباراتهم هنا الكراهة وكثرة دورانها على ألسنتهم تقتضي الحقيقة أهـ . ومثله في التوضيح .

قوله : إلى ارتفاع الشمس ، أي إلى ارتفاعها قدر رمح من رماح العرب فيما يظهر للرياء .

قوله : إلى صلاة المغرب ، يحتمل إلى أن تصلي المغرب بناء على - أن - المغيا داخل تحت الغاية ، ويحتمل إذا قلنا أن المغياً غير داخل تحت الغاية أن يكون إلى وقت صلاة المغرب على حذف مضاف ، فيكون النهي غايته إلى دخول وقت المغرب ، فيؤخذ منه جواز التنفل بعد الغروب ، وقبل الصلاة ، وفيه خلاف .

ابن عرفة : وفي الركوع بعد أذان المغرب قبل صلاتها ، ثالثها : التحية فقط .

اللخمي : ويكره لتأخرها ، ولا بأس به إلى أن تقام الصلاة . أهـ .

القلشاني : وأجمع العلماء على فضيلة تعجيل المغرب^(١) .

ص : (وبعد صلاة الفجر إلا الورد لنائم عنه)

ش : يعني ، لا يحل التنفل بعد طلوع الفجر إلا لمن غلبه النوم عن حربه ، وهذا لقوله ﷺ : (ألا ليلغ شاهدكم غائبكم ، لا تصلوا بعد الفجر إلا ركعتين) رواه أبو داود^(٢) ورواه مسلم عن عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين^(٣) .

قال بعض العلماء : إنما رخص في الورد لأنه صار في حق صاحبه كأنه من الرواتب ، وما كان من الرواتب جاز أن يفعل قبل صلاة الصبح لأنه وقت يتبع الليل ، ويشهد لذلك الوتر .

(١) انظر التفريع ٢١٩/١ والكافي ٣٤ .

(٢) أبو داود ٤٧/٢ . والكافي ٣٦، ٣٧ .

(٣) الموطأ ٩٢ والنسائي ٤٣٣/٣ والمفهم ٧٣/٢ و ٣٦١ ، ٣٦٢ وانظر الذخيرة ٣٩٩/٢ وما بعدها .

وظاهر قوله: لنائم، أنه إذا أخره عمدا لا يصليه وهو كذلك.

وفي الجلاب: يلحق بالعامد من غلبته عينه، وظاهره أنه لا يصلي بعد الفجر إلا ركعتا الفجر والورد، وهو المشهور، وقال ابن عبد السلام: وقع في المذهب: تحية المسجد.

وروي جواز ما قلَّ من النافلة كأربع وست. أهد.

وقال اللخمي: لا بأس بالنفل بعد الفجر إلى إقامة الصلاة.

قال القلشاني: ولعله لم يثبت عنده الحديث بالنهاي^(١) أهد.

وكذلك اختلف في صلاة خسوف القمر. ح

فرع: قال في الشامل: ومنعت صلاة الجنائز، وسجود التلاوة عند إسفار واصفرار، إلا لخوف تغير ميت، وفيما بين إسفار وفجر وبين إصفار وصلاة عصر ثلاثة للمدونة، والموطأ^(٢)، وابن حبيب ثالثها: الجواز في الصباح فقط.

ص: (وعند جلوس إمام الجمعة على المنبر)

ش: يعني أن من دخل المسجد والإمام على المنبر فلا يجوز أن يركع تحية المسجد، وليجلس، وهذا هو الأصح^(٣).

وقال السيوري: يركع التحية.

فرع: وإذا قلنا بالمشهور وأحرم بها جاهلا أو غافلا كمَلَّها، وقيل يقطع. أما لو كان في المسجد وابتدأها بعد مجيء الإمام قطعها اتفاقا، ولو ابتدأها قبله ثم جاء وهو فيها خففها، فإن كان في التشهد سلم ولا يشتغل بالدعاء.

ص: (وبعد الجمعة حتى يخرج من المسجد)

ش: اعلم أنه يكره للإمام التنفل بعد صلاة الجمعة قبل الخروج من المسجد

(١) تقدم أن الحديث في صحيح مسلم وغيره.

(٢) انظر المصدر المذكور، المدونة ٦٤ والموطأ مع المنتقى ١٨٠ / ٢ وما بعدها.

(٣) انظر زاد المعاد ٤٣٤ / ١ والكافي ٣٧.

اتفاقاً لما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف، فيصلي ركعتين في بيته^(١).

والمأموم على المشهور، وظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا

فِي الْأَرْضِ﴾^(٢)

ولسد الذريعة، ليلا يطرق أهل البدع فيجعلون الجمعة أربعاً وينوون بها الظهر، وقيل يجوز الركوع، وقيل إن خرج من باب ودخل من غيره، وقيل إن انتقل من مكانه^(٣) وقيل إن طال مجلسه.

واختلف إذا وقع فعل الصلاة على الجنابة بعد الجمعة هل يجوز التنفل بعد ذلك فرع: من أحرم في وقت نهي قطع.

ص: (فصل، شروط الصلاة طهارة الحدث وطهارة الخبث من البدن والمكان والثوب)

ش: الصلاة لها شروط وفرائض وسنن وفضائل، وتكلم الشيخ عليها كلها. وبدأ بالشروط لأنها المطلوبة أولاً، فمن شروطها طهارة الحدث والخبث ابتداءً ودواماً فيهما، والمكان المطلوب طهارته هو ما يمس أعضاء المصلي خاص.

مسألة: لا تجوز الصلاة إلى جنب من تحققت النجاسة في ثيابه أو ظنت كالدباغين، والجزارين إن كان يعتمد عليه بحيث يجلس على ثيابه أو يسجد ببعض أعضائه عليها.

قال البرزلي: وإن لاصقته خاصة فتحفظ، ففي الإكمال أن ثياب المصلي إذا كانت تمس النجاسة، ولا يجلس عليها فلا تضر. أهد.

قال ابن ناجي: ظاهر المدونة يشهد لما قال عياض لأنه إنما اعتبر أي في المدون أعضاء المصلي، وكان بعض من لقيته يفتي بالبطالان في صورة

(١) المفهم ٥١٨/٢.

(٢) سورة الجمعة الآية (١٠).

(٣) انظر الأبى ٣ / ١٧، ١٨.

عياض، وكنت أجبته بما قلناه أهـ.

مسألة: بيت الشعر والخبا إذا كان في أطرافها نجاسة أو بول حيوان لا يؤكل لحمه إن كان سطح رأس المصلي يمس الخبا فهي كمسألة العمامة وإلا فهي كالبيت المبنية فلا تضر، قاله البرزلي عن ابن عرفة.

ونجاسة طرف العمامة مغتفر.

مسألة: ما يدخل الجسم من النجاسة، قال التونسي: لغو.

ونقل اللخمي عن رواية محمد يعيد شارب قليل الخمر لا يسكر صلاته أبدا مدة بقاءه في بطنه.

مسألة: بدوي له كساء^(١) واحدة لا يوجد غيرها، هل يفرش طرفها للصلاة ويرتدي بطرفها. قال بعض من عاصر في البرزلي:

إن لم يجد غيره وسَلِمَ من كشف عورته إذا ركع وسجد جازت صلاته، كذلك، وإن كان يؤول إلى كشف عورته بطلت صلاته.

قال البرزلي: وفيما قاله نظر، قال وهو عندي يجري على مسألة العمامة بطرفها الآخر نجاسة، فإن تحرك بطلت، وإلا فقولان، وإن لم يجد مندوحة صلى بغير فرش للضرورة، ويعيد في الوقت إن أمكنت البقعة الطاهرة أهـ^(٢)

ص: (وستر العورة)

ش: لا خلاف أن ستر العورة عن أعين الناس واجب لقوله ﷺ: (لعن الله الناظر والمنظور إليه)^(٣).

وأما في الخلوة، فقال ابن ناجي: إن ذلك مستحب، ولم يحك المازري غيره.

وقيل: إن ذلك واجب حكاه ابن شاس . أهـ.

(١) قف على مسألة من عنده كساء واحد ولم يجد غيره بالهامش كذا.

(٢) انظر الأبى مع السنوسي ٢/٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) شعب الإيمان ١٦٢/٦ والضعيفة ٣١٨/١.

واستظهر الوجوب لقوله ﷺ : (إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله استحياوا منهم وأكرمهم)^(١).

وقوله ﷺ : إلا عند الغائط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله أي ونحو ذلك كالاغتسال من الجنابة .

وأما حكم العورة بالنسبة إلى الصلاة، فقال التتائي: شهر صاحب القبس وعبد الوهاب بأن سترها للصلاة واجب غير شرط، وقيل واجب شرط في صحتها مع العلم والقدرة في الخلوة، والجلوة، وذكر المشهرين صاحب المختصر . وينبني على الأول: الصحة والعصيان، ويعيد في الوقت، وينبني على الثاني: إن كان بادي العورة ذاكرة قادرا بطلت بخلاف العاجز والناسي فلا تبطل ويُعيدان في الوقت أهـ^(٢).

ص: (واستقبال الكعبة)

ش: استقبال الكعبة فرض من فروض الصلاة إلا عند العجز بقتال أو مرض أو ربط أو هدم أو خوف لصوص أو سباع لم يرج زواله بوقت، وفرض في النفل إلا في السفر الطويل للراكب، ثم إن كان بمكة وجب عليه سمت الكعبة، فإن خرج عنه بطلت، فإن لم يقدر استدل ، وإن قدر بمشقة ففي اجتهاده تردد، وإن كان بغيرها وجب عليه الاجتهاد لكل صلاة إن نسي الأول أو تغيرت أدلته، وهل المطلوب في الاجتهاد الجهة أو السميت قولان .

ابن الحاجب: ومن بالمدينة يستدل بمحراه ﷺ لأنه قطعي والأعمى العاجز يقلد مسلما مكلفا عارفا، فإن كان عارفا قلد في الأدلة واجتهد، والبصير الجاهل مثله، فإن لم يجد فقال ابن عبد الحكم يصلي حيث شاء ولو صلى أربعا لكان مذهبا^(٣).

(١) المفهم ٥٩٨/١ وما بعدها .

(٢) انظر الأبي ٢٢٣/٢ وما بعدها .

(٣) جامع الأمهات ٩٠ - ٩٢ .

ص: (وترك الكلام وترك الأفعال الكثيرة)

ش: يعني أن ترك الكلام وترك الأفعال الكثيرة شرط في صحة الصلاة ، وقد أنكر ابن عبد السلام وصاحب التوضيح على ابن الحاجب عد هذين في الشروط، قالوا: وهو مطلوب الترك، إنما يعدُّ في الموانع.

ص: (وعورة الرجل ما بين السرة والركبة)

ش: لا خلاف أن السوأتين عورة، واختلف فيما عداهما، فقليل من السرة إلى الركبة، ولا يدخلان، وهو المشهور، وقيل السوأتان فقط. وقيل السرة والركبة داخلتان، وقيل السوأتان والفخذان، وقيل السوأتان مثلثاها وإلى السرة والركبة مخففها وصححه عياض.

فرع: إذا صلى الرجل بادي الفخذ فالمشهور لا إعادة عليه، وقيل يعيد في الوقت، وقيل أبدا.

ص: (والمرأة كلها عورة إلا الوجه والكفين)

ش: أي حتى دلالتها وقصتها وقدميها، وهذا في حق الحرة. وأما الأمة فقال ابن شاس: حكمها كالرجل، فيأتي فيها الأقوال المتقدمة. وفي المقدمات: فخذها عورة بلا خلاف، وإنما الخلاف في فخذ الرجل.

قوله: ما عدا الوجه والكفين: قيل، والقدمين. وهذا بالنسبة إلى الأجنبي، وأما مع المحرم فما عدى الوجه والأطراف، ومع المرأة ما بين السرة والركبة، وقيل كالمحرم، وقيل كالأجنبي، وقيل أما مع كافرة فكأجنبية مع رجل اتفاقا، وترى هي من الأجنبي وجهه وأطرافه، وقيل وجهه وكفيه، ومن محرمها ما عدى العورة.

تنبيه: إنما يجوز النظر إلى وجه الأجنبية ويديها إلى كوعها، وإلى ما فوق السرة وتحت الركبة من الأمة إذا لم يخش من ذلك فتنة، فإن خشي الفتنة فلا يجوز لأجل الفتنة، لا لأجل كونها عورة.

مسألة: ابن عرفة سمع موسى ابن القاسم: من سقط خمارها في صلاتها إن قرب رده وإن بعد قطعت.

ابن رشد اتفاقا. الشيخ عن أشهب: إن بدا بعض رأسها أو ذراعيها أو بطنها أو فخذها أعادت في الوقت. أهـ.

ابن ناجي: وأما إن صلت عُرْيَانَةً اختيارا فالمنصوص أنها تعيد أبداً. وخرج اللخمي من قول أشهب في الرجل يعيد في الوقت أن تكون هي كذلك، ورده بعض شيوخنا بأن تعريتها أشنع، ويجاب بأن الشناعة بالنسبة إلى أعين الناظرين، وأما في الصلاة فلا فرق بينها وبين الرجل والله أعلم. ونقل ابن هارون عن أشهب: أنها تعيد في الوقت، ولا أعرفه نصاً، بل بالتخريج كما تقدم أهـ كلام ابن ناجي^(١).

ص: (وتكره الصلاة في السراويل إلا إذا كان فوقه شيء)

ش: إنما كرهت الصلاة في السراويل وحدها، لأنها تصف العورة، وقيل لأنها لباس الأعاجم، فإن صلى فيها وحدها، وهو واجد غيره فالشهور لا إعادة عليه مطلقاً، وقيل يعيد في الوقت.

مسألة: ابن عرفة سمع ابن القاسم: البرانس من لباس المصلين. ابن رشد:

لا تجوز فيها إلا فوق قميص أو إزار أو سراويل.

مسألة: ابن عرفة ابن عيشون: من نظر عورة إمامه، أو نفسه بطلت صلاته بخلاف غيرهما ما لم يشغله ذلك أو يتلذذ به.

ص: (ومن تنجس ثوبه ولم يجد ثوباً غيره، أو لم يجد ماء يغسله وخاف خروج الوقت صلى بنجاسته)

ش: أي لأنه عاجز، ولا خلاف أنه إذا لم يجد إلا ثوباً نجساً أنه يصلي فيه، لأن ستر العورة أكد من طهارة الثوب، لأن كشف العورة لا يباح بحال، ولباس الثوب النجس سائغ في كل الأحوال إلا في الصلاة، وإذا كان ستر العورة أكد قُدِّمَ، لكن إن وجد ثوباً طاهراً أعاد في الوقت كما تقدم.

واختلف إذا وجد ثوباً حريراً طاهراً، فقال سحنون: لا يعيد فيه، وروى

(١) انظر جامع الأمهات ٨٩ ، ٩٠ .

عن أشهب: أن من صلى بالنجس أنه يعيد في الوقت إذا وجد الحرير الطاهر .
أما إن وجد الحرير قبل الصلاة، فالمشهور أنه يترك النجس ويصلي
بالحرير، وقيل يقدم النجس .

ص: (ولا يحل تأخير الصلاة لعدم الطهارة، ومن فعل ذلك فقد عصا ربه)
ش: أي لأن المحافظة على الوقت أوجب من المحافظة على الطهارة، فلا يحل
له أن يؤخر الصلاة عن وقتها المأمور بإيقاعها فيه بالكتاب والسنة والإجماع
لأجل الطهارة المختلف فيها، وإذا كانت طهارة الحدث المجمع عليها
يتركها وينتقل إلى التيمم إذا خاف خروج الوقت فأحرى هذه والله
أعلم^(١) .

ص: (ومن لم يجد ما يستر به عورته صلى عريانا)
ش: هذا ظاهر، أما على أن ستر العورة غير شرط، أو على أنه شرط مع
القدرة، ثم إذا صلى عريانا ووجد ثوباً بعد فراغه من الصلاة لم يُعَد، وإن
وجد في الصلاة استتر وتمادى على المشهور، وقيل يقطع، فإن وجد ما
يستر به أحد فرجيه، فثالثها: يخير، وظاهر كلامه إذا وجد حريراً يصلي
به، ولا يصلي عريانا، وهو المشهور .

وقال ابن القاسم وأشهب: يصلي عريانا . واختلف إذا لم يجد ما يستر به
إلا الطين، هل يَتَمَعَّكُ به ويستتر أم لا؟ أما إن وجد حشيشاً استتر به^(٢) .

ص: (ومن أخطأ القبلة أعاد في الوقت)
ش: يعني أن من اجتهد وأخطأ، فإنه يعيد في الوقت، وهذا هو مذهب المدونة،
وقيل يعيد أبداً، وقيل إن استدبر أعاد أبداً، والوقت في ذلك إلى
الاصفرار، ويريد الشيخ ما لم تكن قبلة عيان، فإنه يعيد أبداً .
فإن صلى بغير اجتهاد لم يجزه وإن أصاب القبلة، تبين له الخطأ في

(١) انظر الفواكه الدواني ١/ ١٥٠ - ١٥٢ .

(٢) انظر زروق على الرسالة ١/ ٢١٧ و ٢١٢ .

الصلاة قطع إلا في اليسير، فينحرف ويُغْتَفَرُ. والأعمى المقلد إذا أخبر بالخطأ، إن صدَّق انحرف، وقيل إلا أن يخبر عن يقين فيقطع. ومن صلى لغير القبلة جاهلاً أو عامداً أعاد أبداً، وفي إعادة الناسي أبداً أو في الوقت قولان مشهوران^(١).

ص: (وكل إعادة في الوقت فهي فضيلة)

ش: أي لأن الصلاة فيها صحيحة، لكن فيها خللاً ما، فيؤمر المكلف بإعادتها في الوقت لجبر ذلك الخلل، فإذا خرج الوقت فلا إعادة لصحتها بخلاف التي يعيدها أبداً، فإن إعادتها واجبة، لأن ذمته لم تبرأ بالأولى لفسادها. والله أعلم.

ص: (وكلما تُعاد الصلاة منه في الوقت، فلا تعاد منه الفائتة والنافلة)

ش: أي لأن الفائتة بنفس الخروج منها ينقضي وقتها، وكذلك النافلة لأنها ليست مؤقتة. وما ذكره في الفائتة هو المشهور، وقيل يعيدها بالقرب. نقله ابن عبد السلام في فصل الفوائت عند قول ابن الحاجب: والصحيح الاستحباب على القولين في القصر^(٢).

ص: (فصل: فرائض الصلاة، نية الصلاة المعينة)

ش: لما انتهى كلامه رحمه الله على الشروط شرع يتكلم على الفرائض، والفرق بين الشرط والفرض، أن الشرط خارج عن الماهية، والفرض داخل فيها.

قوله: المعينة، أي لا يكفيه فرضاً مطلقاً، بل لابد من تعيينه بقلبه، ككونها ظهراً أو عصراً مثلاً.

قال ابن فرحون: ولا يتلفظ بلسانه كما يفعله العوام، ويجب على المأموم أن ينوي الاقتداء. قالوا: وإن لم ينو بطلت. أ هـ.

ص: (وتكبير الإحرام)

(١) السابق وجامع الأمهات ٨٩.

(٢) السابق ٢١٢/١ وما بعدها.

ش: معنى الإحرام في الصلاة الدخول في حرمتها ، لأنه إذا أُحرم ، حَرَّمَ عليه كل ما كان مباحاً له قبل التلبس بها .

قال في المدونة: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها السلام، وهو في حديث حسن الترمذي^(١) .

ولا خلاف في وجوبها، وإنما اختلف هل هي من نفس الصلاة، وهو الصحيح، أولاً؟ قولان.

وكذلك السلام. وفائدة الخلاف فساد صلاة من قارن إحرامه وسلامه إحرام إمامه وسلامه، وصحتها، وقطع من ألقى عليه ثوب نجس فسقط عنه في حينه، وتأماته.

وفساد صلاه من نظر عورة إمامه حين إحرامه، وصحتها. وفسادها لتقدمه قبل الوقت وصحتها.

ص: (والقيام لها)

ش: فريضة القيام لتكبيرة الإحرام لغير المسبوق ظاهرة لقوله ﷺ : (صلوا كما رأيتموني أصلي)^(٢) .

وكان يحرم قائماً، وأما بالنسبة للمسبوق فقد قال في المدونة:

وإذا كبر للركوع ونوى به العقد أجزاءه. فتأولها بعض الشيوخ على أن تكبيرة الإحرام ليس من شرطها القيام في حق المسبوق. وتأولها بعضهم على أنه شرط، وأنه إن أحرم راکعاً لاتصح له تلك الركعة، وشهره صاحب التنبيهات.

ص: (والفاتحة والقيام لها)

ش: كون الفاتحة فرض على المنصوص لقوله ﷺ :

(لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) رواه البخاري^(٣) ومسلم.

(١) الترمذي مع عارضة الأحوذى ٣٧/٢ و ٨٨ ، أبو داود ١٥/١ .

(٢) المفهم ٤٦٩/٢ .

(٣) البخاري ٣٦٩/٢ والنووي ٢٤/٣ .

وروى مسلم عنه عليه السلام : (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ثلاثاً)^(١) أي غير تامة .

ولابن زياد فيمن صلى ولم يقرأها لا إعادة عليه . ورواه الواقدي عن مالك ، وهو في غاية الشذوذ .

وفرضيتها على الإمام والقد . وأما المأموم فمستحبة له في السرية ، ومكروهة في الجهرية . ومن قطع لسانه ، فقل لا تجب عليه القراءة في نفسه ، وقيل تجب ويختلف في وقوفه قدر القراءة تخريجا على الأمي . واختلف في القيام لها هل هو واجب لنفسه أو (لأجلها)^(٢) .

وفائده : لو عجز عن الفاتحة وقدر على القيام .

فرع : يجب على من لم يحفظ الفاتحة تعلمها إن اتسع الوقت ، ووجد من يعلمه ، فإن لم يمكن التعليم لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه ، أو لأنه لا يقبل التعليم اثم ، فإن لم يمكن الإلتزام لعدم من يقتدي به ، فقل تسقط الفاتحة والقيام لها ، واختاره اللخمي . وقال سحنون : فرضه أن يذكر الله في موضع القراءة .

وعلى الأول : يستحب له أن يقف وقوفاً ما يكون فاصلاً بين الإحرام والركوع .

ص : (والركوع والرفع منه)

ش : الركوع هو الانحناء ، وأقله أن ينحني بحيث تقرب راحته من ركبتيه ، فلا يجزيه أقل من هذا ، وأكمله أن ينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما ، ويجافي مرفقيه ، ولا ينكس رأسه إلى الأرض ، والصحيح أن الرفع من الركوع فرض ، وقيل سنة ، فعلى الأول إن لم يرفع بطلت .

ص : (والسجود على الجهة والرفع منه)

ش : السجود هو مس الأرض وما اتصل بها من سطح محل المصلي كالسرير

(١) الموطأ ٦٦ .

(٢) انظر الذخيرة ١٧٧/٢ وما بعدها .

بالجبهة والأنف، وما ذكر الشيخ أن الفرض منه السجود على الجبهة فقط هو المشهور، لقوله ﷺ : (ومكّن جبهتك من الأرض)^(١).

فأشعر بقصر الوجوب عليها في السجود، وقيل يجب السجود عليهما لقوله ﷺ : (لا صلاة لمن لم يصب أنفه من الأرض)^(٢) ما يصيب الجبين).

واختلف في الاقتصار على أحدهما، هل مجز على ثلاثة أقوال، ثالثها: المشهور، إن كان الجبهة أجزأت، ويعيد في الوقت لترك الأنف. تنبيه: كره مالك أن يشد جبهته بالأرض حتي تؤثر. قال العلماء: ولا يفعله إلا جاهل الرجال وضعفه النساء.

والرفع من السجود واجب بإجماع.

ص: (والاعتدال)

ش: يعني في جميع الأركان، والأصح وجوبه لقوله ﷺ : (ثم ارفع حتى تعتدل قائما)^(٣).

ونص خليل على أن الأكثر غير فرض. ابن ناجي: واختلف إذا رفع ولم يعتدل، فقال ابن القاسم: أجزأه، ويستغفر الله. وقال أشهب: لا يجزيه، وهو قول ابن القصار، وابن الجلاب، وابن عبد البر، وبه أفتى كل من قرأت عليه، وقيل إن قرب الاعتدال أجزأه، وإلا فلا. أهـ.

الأبي: ونص غير واحد على أن عدم الاعتدال في الركوع حتى في النوافل جرحه^(٤).

ص: (والطمأنينة)

ش: الطمأنينة هي سكون الأعضاء، والأصح وجوبها، وقيل إنها فضيلة،

(١) انظر المفهم ٩٢/٢ ومابدها، وعارضة الأحوزي ٧١/٢ وانظر الذخيرة ١٩٢/٢.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ وانظر الذخيرة ١٩٣/٢ وانظر المفهم ٢٩/٢، ٣٠.

(٣) هو حديث المسيء صلاته المتفق عليه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧) وانظر المفهم

٢٩/٢، ٣٠ وانظر الذخيرة ٢٠٥/٢.

(٤) المصدر المذكور ١٥٤/٢.

والفرق بينها وبين الاعتدال أنه في القيام مثل انتصاب القامة وهي استقرار الأعضاء في محلها، وقد تكون الطمأنينة قبل الإعتدال، أعني لو لم تنتصب القامة ومكث كذلك هنيئة حصل الطمأنينة من غير اعتدال، وقد يكون الاعتدال من غير طمأنينة، فعلى هذا يكون كل واحد منهما أعم من وجه وأخص من وجه والله أعلم.

وحيث قلنا بوجوبها، فالواجب أقل ما يطلق عليه اسم الطمأنينة، وله أن يزيد على ذلك، ما أحب إن كان فذا^(١).

ص: (والترتيب بين فرائضها)

ش: أي حيث يأتي بالقيام قبل الركوع، والركوع قبل السجود، والسجود قبل الجلوس وهو واجب إجماعاً^(٢).

ص: (والسلام وجلوسه الذي يقارنه)

ش: فرضية السلام متفق عليها والجلوس الأخير فرض بإجماع، أعني قدر ما يقع فيه السلام، واختلف هل يشترط تجديد النية عند السلام للخروج من الصلاة أولاً، والنية الأولى منسحبة عليه، على قولين مشهورين^(٣).

ص: (وشرط النية مقارنتها لتكبيره الإحرام)

ش: النية إن اقترنت بتكبيره الإحرام، أو تقدمت واستصحابها فلا إشكال في الإجزاء، وإن تأخرت عنها أو تقدمت بكثير فلا إشكال في عدم الإجزاء، وإن تقدمت بيسير ففي إجزائها قولان مشهوران. واشترط بعض الشافعية أن لا يخرج عنها ألف التكبير ولا راؤها.

قال بعض الشيوخ: مذهبنا في ذلك مشقة، بل هو متعذر. قال: والعامل به إن لم يكن سالم البال تمكنت منه الوسوسة^(٤).

ص: (وسننها الإقامة)

(١) السابق ٢/ ١٥٣، ١٥٤.

(٢) جامع الأمهات ٩٢.

(٣) السابق وانظر المدونة ١/ ٢٢٦.

(٤) جامع الأمهات ٩٣، وانظر الأبى ٢/ ١٤٦، ١٤٧ وانظر الكافي ٤٤، ٤٥.

ش: المشهور أنها سنة ، وقال ابن كنانة: هي واجبة ، ومن تركها عمدا بطلت صلاته.

وعلى المشهور إن تركها سهوا فلا شيء عليه، وعمدا يستغفر الله، وتجزيه صلاته. فإن سجد لتركها بطلت صلاته.

قال الطليطلي: وتسب في حق الرجل لكل فريضة حاضرة أو فائتة، وأما المرأة فمستحبة في حقها، وقيل تكره إقامتها. وأما أذانها فحرام.

فروع: لو أقيمت لمعين فأمر غيره ففي إعادتها قولان.

الثاني: لو بعد ما بين الصلاة وبينها ابتدأها.

الثالث: لا بأس أن يقيم خارج المسجد للإسماع.

وروى علي: وإن كان على المنار أو ظهر المسجد، وإن كان يخص رجلا فداخل المسجد أحب إلي.

الرابع: يجوز أذان الراكب وفي إقامته روايتان.

الخامس: قال ابن عرفة: ونقل بعضهم كراهة إقامة الإمام، لأعرفه وفي أخذه من كلام ابن رشد نظر.

السادس: يقوم المأموم معها أو بعدها بقدر طاقته.

السابع: معنى قد قامت الصلاة أي استقامت عبادتها، وآن الدخول فيها وقيل ثبتت ودامت^(١).

قائدة: ذكر التتائي أنه عليه الصلاة والسلام أذن مرة^(٢).

ص: (والسورة التي بعد الفاتحة)

ش: ظاهر كلامه أن تمام السورة سنة وهو كذلك. وفي التوضيح: الظاهر أن كمال السورة فضيلة، والسنة قراءة شيء مع الفاتحة. قال التتائي: وشهره عياض بدليل أن السجود إنما هو دائر مع ما زاد على الفاتحة لا على

(١) انظر جامع الأمهات ٩٣ والمقدمات ١١٦/١، ١١٧.

(٢) انظر الذخيرة ٦٣/٢.

السورة، وردّه بعض الشيوخ بأنه خلاف لقب السورة، لأن السورة ماله مبتدأ أو منتهى.

وفي شرح للقرافي: المشهور كراهة قراءة بعض السورة^(١) أه كلام التائي.

قال في التوضيح: وقد يقال إن قراءة السورة سنة، وهو ظاهر كلامهم، وإنما يسجد إن قرأ بعضها، لأن كمالها سنة خفيفة. أه.

وأخذ اللخمي وجوب السورة من قول عيسى ابن دينار: ومن تركها عامدا بطلت صلاته، وردّه المازري باحتمال أن يكون لترك السنة عامدا، وأخذ استحبابها من قول مالك وأشهب: لا يسجد لتركها، وردّه ابن بشير باحتمال قصر السجود على ما ورد، ولم يرد فيها، وأجابه ابن هارون بأن أصل مالك أن السجود لا يقتصر فيه على ما ورد، قال: ولا نعلم فيه خلافا. ولو لزم ذلك للزم ترك السجود في جل مسائل السهو.

وأفهم قوله: بعد الفاتحة، إن قرأها قبلها لا يكون آتيا بالسنة، وهو كذلك، ويعيدها بعدها. واختلف في سجوده، فقال مالك: لا يسجد عليه.

وقال في النكت: الذي تقتضيه المدونة أنه يسجد بعد السلام^(٢).

ص: (والقيام لها)

ش: ما ذكر أن القيام للسورة سنة هو الذي نص عليه غير واحد، واختار ابن عرفة أن القيام لها فرض، ونصه اللخمي وابن رشد.

والعاجر عن قيام السورة يركع إثر الفاتحة. قلت: لأن قيام السورة لقارئها فرض كوضوء النفل لا سنة كما أطلقوه، وإلا جلس وقرأها. أه.

ص: (والسر فيما يسر فيه، والجهر فيما يجهر فيه)

ش: قال ابن ناجي: اختلف في حكم الجهر والسر على ثلاثة أقوال.

(١) انظر الكافي ٤٠ ، ٤١ والمقدمات ١١٤/١.

(٢) انظر المدونة ١٦٢/١ - ١٦٥.

فالمنصوص أن ذلك سنة، قال الباجي: ويتخرج من رواية علي عدم السجود للفضيلة، ومن قول ابن القاسم: الفريضة، لقوله: تبطل صلاة من ترك ذلك عمداً، ويرد باحتمال ترك السنة عمداً. أهـ.

ص: (حكم سمع الله لمن حمده)

ش: وحكم سمع الله لمن حمده السننية باتفاق، وهل مجموعه في الصلاة سنة واحدة، أو كل تسميعه سنة. قال ابن ناجي: يجري ذلك عنده على الخلاف في التكبير حسبما حكاه ابن رشد. أهـ.

ومعنى سمع الله لمن حمده القبول، أي أجاب الله دعاء من حمده.

ص: (وكل تكبيرة سنة إلا الأولى)

ش: التكبير عند كل خفض ورفع مطلوب، واختلف في حكمه، فالمشهور أنه سنة، اللحمي، وقيل فضيلة، المازري. ورأى بعض المتأخرين وجوبه لقول مالك إن طال عدم سجود تاركه بطلت. وعلى المشهور فقال أشهب: كله سنة واحدة، قيل وهو الصواب وعليه جماعة فقهاء الأمصار. وقال ابن القاسم: كله تكبيرة سنة مستقلة.

قال بعض الشيوخ: والظاهر أن المشهور قول ابن القاسم لأنهم رتبوا السجود في المشهور على تارك اثنتين منه، ولم يرتبوه على الواحدة لعدم تأكدها.

ص: (والتشهدان)

ش: حكى ابن ناجي الاتفاق على أنهما سنة، ونسبه لظاهر كلام الأكثر، قال: وقال ابن بزيمة: في حكم الشهادتين ثلاثة أقوال، المشهور السنة، وقيل الفضيلة، وقيل الأول سنة، والثاني فرض، قال: وقبله خليل.

ص: (الجلوس لهما)

ش: المشهور أن الجلوس لهما سنة، قال المازري: وقد روى أبو مصعب إيجاب التشهد الأخير، فالجلوس على هذا يجب. أهـ.

قال ابن ناجي: وقال ابن زرقون: ظاهر نقل أبي عمر بن عبد البر

وجوبهما معا^(١).

ص: (وتقديم الفاتحة على السورة)

ش: تقدم الكلام على هذه المسألة آنفا.

ص: (والتسليم الثانية والثالثة للمأموم)

ش: ما ذكر أن المأموم يسلم بعد تسليمية التحليل تسليمتين هو المشهور، واحدة على الإمام، وأخرى على يساره إن كان به أحد، وقيل يسلم اثنتين فقط. الأولى عن يمينه، والثانية على الإمام، ويؤيد هذا القائل ويقصد بالثانية الرد أيضا على المأموم، وعلى المشهور، فالمشهور يبدأ بالرد على الإمام قبل اليسار وروي عكسه، وقيل مُخَيَّرٌ.

وظاهر كلامه أن الفَذَّ والإمام يسلمان تسليمية واحدة، وهو المشهور عن مالك، وروي عنه أنها يسلمان تسليمتين^(٢).

ص: (والجهر بالتسليمية الواجبة)

ش: قال في المدونة: وسلام الرجال والنساء سواء، ويسمع نفسه، ومن يليه، ولا يجهر جداً.

قال مالك: ويخفي تسليمية الرد، وإنما طلب الجهر بها دون غيرها^(*) لأنها تستدعي الرد، واستدعاؤه يفتقر إلى الجهر، وتسليمية الرد لا يستدعي بها رداً، فلم يفتقر إلى الجهر.

ص: (والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ)

ش: الصلاة على النبي ﷺ في غير الصلاة واجبة مرة في العمر، مستحبة في باقيه، مُرَغَّبٌ فيها، وأما في الصلاة ففي المذهب ثلاثة أقوال، السنية، والفضيلة وشُهرٌ، وقيل إنها فرض^(٣).

ص: (والسجود على الأنف)

(١) انظر الكافي ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) انظر المدونة ١/٢٢٦، ٢٢٧ .

(٣) انظر الأبوي ١٦٣/٢ .

(*) لعله يريد أن تسليمية التحليل هي التي يطلب الجهر بها دون غيرها .

ش: تقدم الكلام عليه، ويريد مع الجبهة، وأما إن كان بها قروح تمنعه من السجود عليها فلا يسجد عليه وحده بل يومي. قال ابن القاسم: فإن سجد عليه، فقال أشهب يجزيه، وهل قول ابن القاسم مثله، أولا يجزيه لأن فرضه الإيماء، فتركه فصار كَمَنْ سجد لركعة، فلا يعتد بذلك، وإن كان زاد على مبلغ الركعة تأويلان.

ص: (والكفين)

ش: اختلف المذهب في السجود على اليدين هل هو سنة أو واجب على قولين صحح صاحب المختصر الأول، واعترضه بهرام بقوله: لم أرَ من صرَّح بسنيته، ونظر تصحيحه، وهذان القولان مُخَرَّجَان من قولين حكاهما سحنون في بطلان صلاة من لم يرفع يديه بين السجدين. فقليل بالإجزاء، وقيل بعدمه ابن ناجي: وبه، أدركت جماعة ممن لقيته يفتون.

وقد أخبرت أن بعض متأخري إفريقية كان يفتي بالبطلان إذا لم يرفعهما معا وبالصححة إذا رفعت واحدة. أه.

ونقل القرافي عن سند أن الأصح الصححة لأن رفعهما خفيف، لأن الأصل الوجه والتابع لا يضر تركه. أه.

ابن عبد السلام: والبطلان لعدم الاعتدال، لا لوجوب السجود. أه. وذكر أبو عمر أن القولين مشهورين^(١).

ص: (والركبتين وأطراف القدمين)

ش: كون السجود عليهما سنة ليس بالصريح في المذهب، خليل، وسنَّ على أطراف قدميه وركبتيه، بهرام: يعني وسنَّ السجود على أطراف قدميه وركبتيه، هذا معنى كلامه، وحاصل ما رأيته في ذلك أنه إذا ترك السجود على الركبتين وأطراف القدمين أن صلاته تجزيه على المشهور، قيل لا تجزيه، ويعيد أبدا، ثم قال: ولم أر من صرح بسنيته شيء مما ذكر غير أن

(١) انظر الكافي ٤١ وما بعدها.

ابن القصار قال: السجود على الركبتين وأطراف القدمين الذي يقوى عندي أنه سنة في المذهب، وهكذا نقل عنه صاحب الجواهر، وعليه عَوَّلَ الشيخ هنا .أهـ.

ص: (والسترة لغير المأموم)

ش: ابن ناجي حُكِمَ السُّترة مستحب في نقل الأكثر، وقيل سنة، حكاه ابن عبد البر، وقيل واجبة، خرجه ابن عبد السلام من إثم المار، وله مندوحة .أهـ.

قال ابن بشير: والإجماع على الأمر، وظاهر كلام الشيخ أنها تطلب سواء أمن المرور أم لا. وهو قول ابن حبيب، والمشهور سقوط الأمر إذا لم يخش مروراً، وظاهره أيضاً أن المأموم لا يؤمر بها، وهو كذلك بلا خلاف، لأن سترة الإمام سترة له، وهو المشهور وخرج عليهما منع المرور بين الإمام وبينها، وجوازه، والأصل في السترة فعله ﷺ، كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس من ورائه، وكان يفعل ذلك في السفر^(١).

وفي الموطأ عنه ﷺ: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف خيراً من أن يمر بين يديه - قال أبو النضر: - لا أدري: أربعين يوماً أو شهراً أو سنة)^(٢).

وروى البزار: مفسراً بأربعين خريفاً، ورواه ابن أبي شيبة: (لكان أن يقف مائة عام)^(٣).

وليس الإثم بمطلق المرور، بل فيه تفصيل.

ابن الحاجب: ويأثم المار وله مندوحة، والمصلي إن تعرض، فتجري أربع صور.

ابن عبد السلام: يعني أن من مر بين يدي المصلي وأمكنه أن لا يمر، فهو

(١) فتح الباري ١١٩/٢.

(٢) الموطأ ١١٨، ١١٩، وانظر جامع الأمهات ١١٥، والأبي ٢١٦/٢ وما بعدها.

(٣) انظر المصادر المذكورة، وانظر الأبي ٢١٦/٢ - ٢١٨ والمغني عن حمل الأسفار ١/١٣٥.

آثم، والظاهر عندي أنه إن كان الحامل له خوف قوات شيء معتبر ولم يجد مندوحة (فج) قد يسقط الإثم لا كما يقولونه من أنه إذا لم يجد مندوحة يسقط الإثم من غير اعتبار الحامل له على المرور، والذي اخترته بين من الحديث المتقدم، وقوله: والمصلي إن تعرض يعني يأثم بشرط التعرض لمن يمر بين يديه، وقوله: فيجري أربع صور يعني لأن المرور ماهيته مركبة من المار والمصلي، ولكل منهما مسألتان، والأربع الصور، مار وجد مندوحة بين يدي مصلي تعرض للمرور، مقابله مار لم يجدها بين يدي مصلي لم يتعرض، مار وجدها بين يدي مصلي لم يتعرض، مقابله مار لم يجدها بين يدي مصلي تعرض، وحكم كل واحدة منهن ظاهر مما تقدم. أهـ.

فرع: قال في المدونة: وينحاز الذي يقضي بعد سلام الإمام إلى ما قرب منه من السواري بين يديه أو عن يمينه، أو عن يساره أو إلى خلفه يقهقر قليلا، فإن لم يجد ما يقرب منه صلى مكانه، ويذرا ما يمر بين يديه ما استطاع، ولا يقطع الصلاة مما يمر بين يديه، ولا يناول من على يمينه شيئا لمن على يساره من بين يديه، ولا يناوله هو إياه، ولا يصلح أن يمر بين يديه شيء.

ولا بأس بالمرور عرضاً بين الصفوف، والإمام سترة لهم، وإن لم يكونوا إلى سترة، قال ابن ناجي: قوله: وينحاز إلى آخره: أخذ منه شيخنا أن يجلس بين يدي المصلي ليمر غيره أمامه أنه جائز ورآه شيخنا أبو مهدي أنه مرور، والصواب عندي أنه إن كان جلوسه أو وقوفه بين يديه ببعضه فالأول. وإن كان ساواه فالثاني، أخذاً من أقوال ابن عبد البر: لا يصمد إلى سترة ولكن عن يمينه أو يساره.

قال: وقوله: لا يقطع متفق عليه. وقوله: لا يناوله الخ... لأنه في معنى المرور.

وأقام شيخنا منها ما رواه ابن القاسم: أنه لا يكلم من على يمينه من على يساره، وكنت أجيبه بأن الكلام أخف فلا يلزم من قوله ما ذكر في

الكتاب ما ذكر، وإن كنت أقول بموجبه وكان شيخنا الشيباني ينقل عن نقل بعض شيوخه في الكلام قولاً بجوازه ولا أعرفه. أهـ^(١).

ص: (وأقلها غلظ رمح وطول ذراع طاهر ثابت غير مشوش)

ش: هذه أوصاف الشيء الذي يستتر به، أي يشترط أن يكون غلظ رمح وطول ذراع لحديث الحربة المتقدم، ولهذا قال مالك في المدونة: السوط ليس بستر.

وقال ابن حبيب: لا بأس أن تكون السترة دون الرمح في الغلظ، وإنما يُكره ما كان رقيقاً جداً، وقد كانت التي كانت للرسول ﷺ دون الرمح في الغلظ.

قال: ولا يكون السوط سترة لرقته إلا أن لا يجد غيره، واحترز بقوله: طاهر من النجس، فلا يستتر به كقصبة المرحاض، وبثابت بما لا يشبث كالمجنون المطبق، والصغير الذي لا يشبث، وبغير مشوش من نحو المرأة، ومثل هذا إذا قابله رجل يواجهه، والستر بحلق المحدثين لأن حديثهم يشغله عن صلاته.

مالك: ولا يصلي إلى نائم لأنه يحدث منه شيء فيشوش على المصلي. وقال عليه الصلاة والسلام: (إني نُهيت أن أصلي إلى النائم والمتحدثين)^(٢).

ويجوز الصلاة إلى الطائفين، وإلى ظهر رجل رضي بذلك حتى يفرغ، ولا بأس بالصلاة إلى البعير، قال في العتبية: ولا يصلي إلى الخيل والحمير لأن أبقالها نجسة، وأبقال الإبل والبقر والغنم طاهرة.

قال ابن القاسم: كأنه لا يرى بأساً بالسترة بالبقرة والشاة، وكره في المدونة: أن يصلي للحجر الواحد، وأما حجار كثيرة فجائز، ولا يصلي إلى ظهر امرأة ليست محرماً وإن كانت امرأته، وفي جواز الاستتار بامرأة

(١) انظر التفرع ٢٢٩/١ وما بعدها.

(٢) انظر فتح الباري ١٣٤/٢ والمفهم ٣٧٧/٢ وانظر الذخيرة ١٥٧/٢ - ١٥٩.

من محارمه قولان^(١).

ص: (وفضائلها رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام حتى تقابل الأذنين)

ش: المشهور أن رفع اليدين فضيلة، وقيل سنة، وقيل لا يرفع. واختلف في منتهى الرفع على خمسة أقوال، فقيل حذو الصدر، وهو ظاهر المدونة عند ابن رشد، وقيل حذو المنكبين، وهو المشهور، وقيل حذو الأذنين قاله ابن حبيب. وقيل يفعل أي ذلك أحب، لأن اختلاف الأحاديث مؤذن بالتوسعة، قاله عياض، وقيل يكون الكوعان حذو الصدر، والكفان حذو المنكبين، وأطراف الأصابع حذو الأذنين جمعا بين الروايات.

وكلام الشيخ محتمل لهذا القول، ولقول ابن حبيب، وظاهر كلامه أن الرفع مختص بتكبيرة الإحرام، وهو المشهور، وقيل عندها، وعند الرفع من الركوع، وقيل وعند الركوع، وقيل وعند القيام من اثنتين، وقيل يرفع عند كل خفض ورفع، وفي صفة الرفع قولان.

قيل يرفع راغبا بطون يديه إلى السماء، وقيل راها بطونهما إلى الأرض، وقيل عند تكبيرة الإحرام أي إنما يرفعهما عند تكبيرة الإحرام، وأما قبله وبعده، فلا^(٢).

ص: (وقول المأموم والفذ: ربنا ولك الحمد)

ش: حكم ربنا ولك الحمد الفضيلة باتفاق، وظاهر كلام الشيخ أن الإمام يقول: سمع الله لمن حمده فقط، وهو المشهور، وقيل يجمع بينهما، واختاره عياض وغيره لما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام كان يقولهما، وظاهره أيضا أن المأموم يقول: ربنا ولك الحمد فقط، وهو كذلك على المشهور. ابن ناجي، وقال عيسى يجمع بينهما كالفذ ومثله لابن نافع حكاه الباجي عنه، ومثله نقل المازري وغلطهما عياض في الإكمال، فانظره^(٣) أهـ.

(١) انظر المدونة ١/ ١٦٥، ٢٠٢.

(٢) انظر شرح الرسالة لزروق ١/ ١٥٤، ١٥٥.

(٣) انظر: منه ٢ / ١٦٢، ١٦٣ و ٢٠٤.

ولا خلاف أن الفذ يجمع بينهما، فالاستحباب في حقه راجع للجمع بينهما كما يعطيه ظاهر كلام الشيخ، ورواية ابن القاسم، ولك: بثبات الواو، ورواية ابن وهب بسقوطها، وظاهره أنه لا يقول: اللهم. وقاله ابن حارث، ومثله في المُعَلِّم والإكمال والذي في المدونة والرسالة وغيرهما إثباتها^(١).

ص: (والتأمين بعد الفاتحة للفذ والمأموم، ولا يقولها الإمام إلا في قراءة السر)
ش: حكم التأمين الاستحباب، وقال ابن عبد السلام: الأقرب أن يُعَدَّ من السنن، قال ابن رشد في المقدمات: سنة في حق المأموم فضيلة في حق الإمام والفذ، ورواه ابن ناجي فانظره، ولا خلاف في أن الفذ والمأموم والإمام فيما يُسَرُّ فيه يؤمنون، واختلف في الإمام إذا جهر، قيل يؤمن، واستظهر لقوله عليه السلام: (إذا أمن الإمام فأمنوا) وقيل لا، وهو المشهور لقوله عليه السلام: (إذا قال الإمام ولا الضالين، فقولوا آمين، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه)^(٢).

وعلى التأمين يسره كالمأموم والفذ. واختلف في المأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام فقل يتحرى، وقيل لا، واستظهر، وقيل هو مخير، والمعروف أنه بالمد وتخفيف الميم، قيل هو اسم من أسماء الله تعالى. فإذا قال آمين، فكأنه قال: اللهم اغفر لي.

وقيل معناه: اللهم استجب لي.

ص: (والتسبيح في الركوع والدعاء في السجود)

ش: الأصل في هذا قوله عليه السلام: (أما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فممن أن يستجاب لكم)^(٣).

ومعنى قمّن: حقيق.

تنبيه: خُصَّ الركوع بالتسبيح لأنه تنزيه الله سبحانه، وتعظيم، فيقدمه

(١) المصدر السابق، ١٦٢/٢، وانظر المدونة ١/١٦٧، ١٦٨.

(٢) الأبي ١٦٦/٢ والبيهقي ٣/٦٠، ٦١.

(٣) الموطأ ٦٣ والمفهم ٨٧/٢ والأبي ٢/٢٠٦ - ٢٠٨.

العبد تأدبا مع الله تعالى، ثم بعد ذلك يدعوا في سجوده، وقد جرت العادة مع الملوك والأكابر أن من أراد أن يطلب منهم حاجة يقدم بين يديه الثناء عليهم لِيُقْبِلُوا عليه، (وح): يطلب والله سبحانه أحق بذلك.

وقال ﷺ: (استحي من الله كما تستحي من صالح قومك (قومه)^(١)).

وهذا تأديب مع الله سبحانه، وإلا فهو جل وعز غني عن ثناء الناس.

ص: (وتطويل القراءة في الصبح والظهر تليها، وتقصيرها في العصر والمغرب، وتوسطها في العشاء)

ش: اعلم أنه يستحب أن يقرأ في الصبح بطوال المفصل فما زاد إذا كان الوقت واسعا، فإن خشي الإسفار خفف.

واختلف في الظهر، فقال أشهب: هي مثل الصبح، وقال مالك: الصبح أطول والظهر تليها، واختلف في العصر فيقرأ فيها بأحد السور التي من: والضحي إلى آخر القرآن، وقيل مثل العشاء في التوسط، فيقرأ فيها بسبح اسم، واليل وشبه ذلك، فلو فتح فيما يطلب فيه القصر بسورة طويلة تركها، وإن قرأ نصفها ركع، ولو افتتح قصيرة بدل طويلة فإن أتمها زاد غيرها، وإن ركع بها فلا سجود عليه، وروى جميع ذلك ابن حبيب.

ص: (وتكون السورة الأولى أطول من الثانية)

ش: أي ومن فضائل الصلاة أن تكون سورة الركعة الأولى أطول من سورة الركعة الثانية، لما روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يطيل في الأولى ما لا يطيل في الثانية^(٢).

وجَهْلُ ابن العربي من لم يطول الأولى على الثانية، وقيل لا بأس بطول قراءة ثانية الفرق عن الأولى، وظاهر الرسالة أن الثانية مثل الأولى، واعترضه ابن ناجي بقوله: لا أعرفه يعني أن المسألة ذات قولين فقط. والقول بالمساواة لا يعرفه.

(١) انظر فيض القدير للمناوي ٤٨٦/١ وانظر الواعظ الحثيث ١٧٣ وما بعدها.

(٢) مسالك الدلالة ٥٣ - ٥٥.

قال بعض الشيوخ: وينبغي أن يكون الركوع والسجود مناسباً للقراءة، فقد كانت صلاة رسول الله ﷺ كلها متقاربة، ويعتبر حالة المأموم في ذلك إن كان إماماً، فقد قال عليه الصلاة والسلام:

(إذا أم أحدكم فليخفف فإن فيهم المريض والضعيف وذو الحاجة)^(١) أهـ.

ومن هذا قوله ﷺ: (إني أريد أن أطول القراءة. فأسمع بكاء الصبي فأجز في صلاتي كراهة أن أشق على أمتي)^(٢) (أمه)

لكن لا ينبغي الإفراط في تخفيف الركوع والسجود، فقد ذكر بعض العلماء أن التقارب إنما هو في غير هذين الركعتين.

وفي البرزلي، في إمام أقرط فيهما فأنكر عليه، فقال لي عليه دليل، أنه إن فعل ذلك لعذر به، أو بمن خلفه فهو خفيف للضرورة، فإذا زال العذر نُهي عنه وإن فعله دائماً فهو جاهل، ولا يؤتم به لمخالفة الحديث، وهو قوله: اركع حتى تطمئن راکعاً والطمأنينة فرض، ومن لم يسبح في ركوعه، ولم يدع في سجوده فصلاته ضعيفة، والخلاف عندنا فيمن ترك التسبيح في الركوع والدعاء في السجود هل تبطل صلاته أو لا معلوم. أهـ.

ص: (والهيئة المعلومة في الركوع والسجود)

ش: اعلم أن الركوع والسجود لهما صفتان، صفة جزاء، وصفة كمال، فأشار الشيخ إلى أن الإتيان بهما على صفة الكمال من فضائل الصلاة، وصفة الركوع الكاملة هي:

أن تمكن يديك من ركبتيك، وتفرق أصابعهما، وتسوي ظهرك معتدلاً، ولا ترفع رأسك ولا تصوبه إلى أسفل، وتباعد عضدك عن جنيبك شيئاً قليلاً، وتسوي ركبتيك. وصفة السجود الكاملة هي: أن تمكن جميع جبهتك وأنفك من الأرض فكفك باسطة يديك مستويتين إلى القبلة

(١) انظر مجموع الأحاديث الواردة في التخفيف في الواعظ الخثيث ٢٢٦ — ٢٢٩، والمصدر السابق والمفهم ٨٠/٤ والأبى ١٩٤/٢، ٢٠٠.

(٢) المفهم ٧٨/٢ وما بعدها.

تجعلهما حذو أذنك، وتقدمهما على ركبتيك إذا سجدت، وتؤخرهما منهما إذا قمت، ولا تفتش ذراعيك في الأرض، ولا تضم عضدك إلى جنبيك، وتكون رجلاك في سجودك قائمتين، بطون أصابعهما إلى الأرض، ولا تلتصق بطنك بفخذيك، ولا تضم ركبتيك، وتجعل يديك على فخذيك بين السجدين^(١).

ص: (والقنوت سرّاً قبل الركوع بعد السورة في ثانية الصبح، ويكون بعد الركوع)

ش: اختلف في حكم القنوت، فالمشهور أنه فضيلة، وقيل سنة، وقال يحيى بن يحيى: لا يقنت وإذا قلنا بالفضيلة فلا يسجد له كسائر الفضائل، فإن سجد له بطلت. وإذا قلنا بالسنة فنص ابن زياد على أنه إذا لم يسجد لذلك بطلت، وهو قائل بذلك في كل سنة.

وقال بعض المتأخرين: من أراد أن يخرج من الخلاف فليسجد بعد السلام، ابن ناجي وبه أفتى بعض من لقيناه غير ما مرة، والمشهور أن الإسرار به أفضل لأنه دعاء، والدعاء ينبغي الإسرار به حذراً من الرياء، والمشهور أنه قبل الركوع أفضل وفقاً بالمسبوق.

وقال ابن حبيب: بعده أفضل. وفي المدونة: والقنوت في الصبح قبل الركوع وبعده واسع، والذي يأخذ به مالك في خاصته قبل.

واختلف في المسبوق بركة، فقليل يقنت في قضائها، وقيل لا يقنت، وهو المشهور، أما إذا أدرك القنوت قبل الركوع قنت في الثانية^(٢).

ص: (والدعاء بعد التشهد الثاني)

ش: لقوله ﷺ بعد أن علّم التشهد: (ثم يتخير من المسألة ما أحب)^(٣). واحترز بقوله: الثاني، من الأول، فإن الدعاء بعده مكروه على المشهور

(١) انظر المدونة ١٦/١ ومابعدا والكافي ٤٣، ٤٤.

(٢) انظر الأبي ٣٣٤/٢ - ٣٣٧.

(٣) فتح الباري ٢/ ٣٢٠.

واعلم أن الدعاء يكره في خمسة مواضع باتفاق، وذلك في أثناء الفاتحة وبعدها، وقبل السورة، وفي أثناء السورة، وبعد الجلوس، وقبل التشهد، وبعد سلام الإمام، وقبل كلام المأموم. واختلف في أربعة مواضع، بعد تكبيرة الإحرام.

وقبل القراءة، وفي الركوع والسجود، وفيهما الكراهة، وفي التشهد الأول، والظاهر الكراهة لأن سته التقصير والدعاء يطوله، والرفع بين السجدين، والصحيح الجواز، وما عدى هذه المواضع فيجوز فيها الدعاء اتفاقا كالسجود، وبعد القراءة، وقبل الركوع والرفع من الركوع والتشهد الأخير.

ص: (ويكون التشهد الثاني أطول من الأول)

ش: أي لأن الأول ليس هو موضع الدعاء، وروى ابن القاسم: تشهدهما سواء وجلسة الثاني أطول^(١).

ص: (والتيامن بالسلام)

ش: كونه فضيلة هو المشهور الذي جرى عليه صاحب المختصر، وعده ابن رشد من السنن، ومثله في الرسالة في باب جُمْل وِتيامن قليلا بقدر ما ترى صفحة الوجه.

قال أبو محمد صالح: وِتيامن عند النطق بالكاف والميم.

فرع: فلو سلم على يساره، ولم يسلم أخرى حتى تكلم لم تبطل صلاته على المشهور عمدا أو سهوا إماما أو مأموما. وقال اللخمي: إن تعلم الخروج بها لم تبطل صلاته، وإن سلم للرد ثم يعود ويسلم ويخرج من الصلاة ثم نسي وانصرف وطال الأمر بطلت.

وجعله ابن بشير جمعا بين القولين، لا خلاف^(٢).

ص: (وتحريك السبابة في التشهدين)

(١) انظر الكافي ٤٢، ٤٣، وفتح الباري ٣١٧/٢ وما بعدها.

(٢) انظر جامع الأمهات ٩٩.

ش: اختلف في التحريك فليل يحرك، وقيل لا يحرك، وعلى الأول قيل يحركها عند الشهادتين فقط. وقيل دائماً. واختلف في كيفية التحريك فليل يميناً وشمالاً، وقيل إلى السماء والأرض. وقيل عند التوحيد كالقول الثاني، وعند غيره كالأول، واختلف في معنى التحريك فليل مقمعة للشيطان، وقيل إشارة للتوحيد، وقيل يشتغل به عن السهو، قال ابن رشد: وحكم هذه الإشارة السنية، وقال غيره: الاستحباب^(١).

ص: (ويكره الالتفات في الصلاة)

ش: الأصل في كراهته ما روي أن عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال: (هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد)^(٢).

وفي أبي داود: (لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في الصلاة ما لم يلتفت، فإن التفت انصرف عنه)^(٣).

ويجوز للضرورة ما لم ينقل رجله لأنه يصير «ح» مستدبراً للقبلة.

ص: (وتغميض العينين)

ش: في الصلاة مكروه، نص عليه غير واحد من أهل المذهب، وسئل عنه عز الدين بن عبد السلام الشافعي، وذكر السائل أنه أجمع لفكره، أو ليلاً يرى ما يسوءه مما ينكره.

فأجاب: تغميض العينين في الصلاة إن كان مما يثبت عليه خشوعه وحضور قلبه مع ربه فهو حسن. قال البرزلي: وليس هذا بمخالف لمذهبنا، كما قال في المدونة: ويضع المصلي نظره إما قبلته، وقول بعض المتأخرين ينظر في القيام إلى سترته، أو موضع سجوده، وفي الركوع بين رجله، وفي السجود لطرف أنفه - إنما ذلك إذا كان فتح عينيه لا يثير عليه تشويشاً، وأما لو أثار عليه لكان كما ذكر الشيخ، وهو نحو ما روي عن

(١) انظر المتقى ٦٩/٢ وما بعدها.

(٢) البغوي ٢٥١/٣ وما بعدها.

(٣) السابق، وانظر المتقى ٩٧/٢ وما بعدها والمغنى عن حمل الأسفار ١١٩/١.

مالك أنه يجعل بصره في قراءته . أهـ^(١) .

ص : (والبسملة والتعوذ في الفريضة)

ش : يعني أن البسملة والتعوذ تكره قراءتهما في الفريضة ، والمشهور وهو مذهب المدونة كراهة البسملة في الفرض .

قال ابن عبد البر : وهو تحصيل مذهب مالك وأصحابه ، وعن مالك أيضا بإباحتها ، وعن ابن مسلمة : أنها مندوبة ، وعن ابن نافع وجوبها كمذهب الشافعي .

فائدة : ذكر ابن رشد والقرافي والغزالي وجماعة أن من الورع قراءة البسملة في الصلاة للخروج من الخلاف . وخالفهم آخرون ، انظر الكلام بين الفريقين في أوائل البرزلي^(٢) ، ومثل ذلك قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ، وظاهر كلام الشيخ جواز التعوذ والبسملة في النافلة ، وهو كذلك . قال مالك : ولا يجهر بالاستعاذة ، وعنه أنه لا يقرأ البسملة فيها ، وقيل هو مخير في القراءة فيها وتركها ، واختار ابن عبد السلام أنه لا يتعوذ في الفرض ولا في النفل لعدم وروده في صلاته ﷺ ، بخلاف البسملة ، فيكون ذلك مخصصا لقوله تعالى : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ الآية^(٣)

قال في المدونة : ومن قرأ في غير الصلاة تعوذ قبل القراءة إن شاء . ابن ناجي : قال شيخنا : ظاهرة الإباحة ، وهو خلاف ما يحكيه القراء من وجوبه وندبه ، وكنت أجيبه من أنه نفي لما يتوهم من إنكارهم لقول ابن عطية : أجمعوا على استحسان ذلك والتزامه في غير الصلاة^(٤) .

ص : (والجهر في نوافل النهار)^(٥) .

(١) انظر زاد المعاد ١/ ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، حاشية : قلت : والمأزري فيما نقل عنه أيضا سراً أهـ .

(٢) حاشية : قلت : وفي المواهب في باب الصلاة ، في الجزء الرابع . أهـ .

(٣) سورة النحل ، الآية (٩٨) ، وانظر المدونة ١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٤) انظر المصدر المذكور ١/ ١٩٦ .

(٥) زادت بهذه العبارة في النص هذه النسخة .

ش: ما ذكره أحد قولين في المذهب، وقيل لا كراهة في الجهر فيها نهاراً، والأصل في ذلك اتباعه عليه السلام ^(١).

قال التتائي: وقول الفاكهاني: أن النبي عليه السلام قال: (صلاة الليل جهراً، وصلاة النهار عجباً) ^(٢) غير ظاهر لأنه ليس حديثاً، وإنما هو من كلام بعض الفقهاء.

ص: (والوقوف على رجل واحدة إلا أن يطول قيامه)

ش: أي يكره للمصلي أن يقوم على رجل ويرفع الأخرى، قال في التوضيح: وظاهر المدونة جوازه مطلقاً ^(٣).

ص: (واقتران رجلية)

ش: قال في التوضيح: وكره في المدونة أن يقرن رجلية، ويعتمد عليهما، وهو الصمد المنهي عنه، وفسره أبو محمد بأن يجعل حقهما من القيام سواء راتباً دائماً.

قال: وأما إن فعل ذلك اختياراً وكان متى شاء رِيحَ واحدة ووقف على الأخرى فهو جائز.

ص: (وجعلُ درهم أو غيره في فمه، وكذلك كل ما كان يشوشه في كفه أو جيبه أو على ظهره)

ش: قال في المدونة: وأكره أن يصلي وفي فمه درهم أو دينار أو شيء، فإن فعل فلا شيء عليه، وأكره أن يصلي وكفه محشواً بالخبز أو غيره، أو يُفرقع أصابعه. ابن ناجي كان شيخنا الشيباني يحمل قولها على من جرّت عاداته أن يشوشه ذلك، وأما من لا يشوشه ككثير من الباعة فلا كراهة، ونقلته في درس شيخنا فلم ترتضه، وحمل قولها على إطلاقه، والصواب الأول. هـ. ثم الكراهة إنما هي حيث لا يمنعه الدرهم والدينار من القراءة،

(١) انظر جامع الأمهات ١٣٥ وانظر الرسالة ١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر مسالك الدلالة ٥٧، ٥٨.

(٣) انظر المصدر ١/١٩٦.

وأما إن منعه منها فإنها تبطل، ذكره البرزلي^(١).

ص: (والتفكر في أمور الدنيا، وكل ما يشغله عن الخشوع في الصلاة)

ش: يعني أن التفكير في أمور الدنيا مكروه في الصلاة لأنه ربما تعلق قلب الإنسان بذلك الشيء الذي يتفكر فيه، فيلهو عن صلاته، ويسهي فيها، ولذلك لما رأى النبي ﷺ رجلا يعبت بلحيته في الصلاة فقال: (لو خشع قلبه لخشعت جوارحه)^(٢).

وقال عليه الصلاة والسلام: (ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها)^(٣).

وعنه: (إن العبد ليصلي الصلاة فلا يكتب له نصفها، ثلثها، ربعها) الحديث^(٤).

والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

والخشوع: الخوف باستشعار الوقوف بين يدي الخالق. قاله ابن رشد،

وقد عدّها عياض في فرائض الصلاة. وقال ابن رشد: هو من الفرض الذي لا تبطل الصلاة بتركه. قال القلشاني: وصلاة من لم يخشع مبرية للذمة عند الفقهاء إلا أنها ناقصة كمال. أهد قال بعض العلماء: حضور القلب في الصلاة واجب بإجماع، ولا يجب في كلها إجماعاً، وإنما يجب في جزء، وينبغي أن يكون عند تكبيرة الإحرام.

قال سيدي أحمد زروق: ودعوى الإجماع تحتاج إلى ثبوت، وثبوته في هذه المسألة بعيد، والمشهور أن التفكير بديوي في الصلاة مكروه.

قال: وقال ابن العربي: إن كان ما عرّض مما تقدم ذكره بقرب الصلاة فهذا لم يدخل في الصلاة، فيتعين القطع، وإلا دفعه وتمادى. أهد^(٥).

ص: (فصل: في الصلاة نور عظيم تشرق به قلوب المصلين، ولا يناله إلا

(١) السابق.

(٢) انظر الضعيفة، ١٤٣/١، ١٤٤.

(٣) المغني عن حمل الأسفار ١١٦/١ الحديث رقم (٤٤٤).

(٤) أبو داود ٥٠٣/١، وانظر المغني ١٦٦/١ و ١١٩، ١٢٠.

(٥) انظر عارضة الأحوذى. ١٧٥/٢ - ١٧٧ وزورق على الرسالة ١٥٩/١، ١٦٠.

ش: قال ابن عطاء الله في الحَكَم: الصلاة نور للقلوب، واستفتاح لباب الغيوب، الصلاة محل المناجاة، ومعدن المصافات، تتسع فيها ميادين الأسرار وتشرق فيها شوارق الأنوار. أهـ.

وقال أبو طالب في القوت: إن المؤمن إذا توضعاً للصلاة تباعدت عنه الشياطين في أقطار الأرض خوفاً منه، لأنه يتأهب للدخول على ملك الملوك، فإذا كبر هرب منه إبليس، وواجهه الملك الجبار بوجهه، فإذا قال: الله أكبر، أطلعَ الملك على قلبه، فإذا كان فيه الله أكبر من كل شيء كما قال بلسانه، فيقول له الملك: صدقت، فيستعشع من قلبه نور يلحق بنور العرش، فيكشف بذلك النور ملكوت السموات والأرض فيكتب له ذلك النور حسنات. والجاهل الغافل إذا قام إلى وضوئه احتوشته الشياطين، فإذا قال: الله أكبر، أطلع الملك على قلبه فإذا كل شيء في قلبه أكبر من الله عنده، فيقول له الملك: كذبت ليس الله في قلبك كما تقول، فيثور من قلبه دخان يلحق بعنان السماء، فيكون حجاباً لقلبه عن الملكوت، فيبرد ذلك الحجاب صلاته، وتلتقم الشياطين قلبه، ولا تزال تنفخ فيه وتوسوس إليه حتى ينصرف من صلاته لا يعقل ما كان فيها. أهـ^(١)

قال بعض العلماء: وهذه والله المصيبة التي ابتلينا بها حتى نخرج من الصلاة ما عقلنا ولا فهمنا، فنسأل الله أن يجبر كسر قلوبنا، ويتجاوز عما فيه فرطنا وقصرنا^(٢).

ص: (إذا أتيت الصلاة ففرغ قلبك من الدنيا وما فيها، واشتغل بمراقبة مولاك الذي تصلي لوجهه، واعتقد أن الصلاة خشوع وتواضع لله بالقيام والركوع والسجود، وإجلال وتعظيم له بالتكبير والتسبيح والذكر، فحافظ على صلاتك فإنها أعلى العبادات، ولا تترك الشيطان يلعب بقلبك ويشغلك عن صلاتك ويطمس قلبك حتى يحرمك من لذات أنوار

(١) انظر المصدر المذكور، وزروق على الرسالة ١٥٩/١.

(٢) انظر علاج ذلك فيما يلي.

الصلاة، فعليك بدوام الخشوع فيها، واستعن بالله فإنه خير مستعان)

ش: يعني أنه ينبغي للعبد إذا وقف للصلاة أن يحضر قلبه فيها لأن بإحضار القلب يحصل سرُّها وثمرتها، لأن روح الصلاة حضور القلب فيها مع الذكر والخشوع، وجسدها القيام والركوع والسجود والجلوس.

قال بعض العلماء: فيجعل الواقف نفسه كأن الجنة عن يمينه، والنار عن شماله والصراط تحت قدميه، والله عز وجل قُبالة وجهه.

وقال البلالي: عبادتك تعرض على مليكك فاجتهد في تحسينها لتقبل منك، وكل يكرم على قدر هديته، والمعاني الباطنة به تتم، فأمهاتها حضور وتفهم وتعظيم وهيئة ورجاء وحياء. أهد.

وما ذكره هؤلاء الأئمة هو عين الكمال لمن رزقه الله ذلك، ومن هو دون ذلك فلا يكلف ما لا قدرة له عليه. فقد قال سيدي أحمد زروق: حضور القلب من أول الصلاة إلى آخرها إن فعل فهو عين الكمال، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فمن له كمال الصفات طوِّب بكمال الحضور، ومن له دون ذلك طوِّب بحسب حاله، ولا يكلف القط حِمْلَ الجمل، وما يذكر عن الصوفية فليس من باب الحتم، ولكن بحسب المقام، ولكل مقام مقال. وصاحب الحال يسلم له، وإلا فقد تذكّر النبي ﷺ التبر، ونظر في السِّر الذي كان عند عائشة رضي الله عنها، ورمى بالخميلة، والخاتم. قال: كادت تفتني في الصلاة^(١).

وقال عمر: إني لأجهز الجيش في الصلاة إلى غير ذلك هـ لكن أجاب في شرحه على الرسالة عن ذكر التبر؛ أنه اشتغل بفرض في فرض^(٢).

وقوله: واستعن بالله، أي اطلب من الله سبحانه أن يعينك على دوام الحضور في الصلاة، لأنه لا قدرة لك على ذلك إلا بإعانتة سبحانه وتعالى.

(١) انظر الموطأ ١١٩/١ والبخاري ٤٣٢/٢، ٤٣٣.

(٢) ابن سعد في الطبقات ٢٠٨/١ والبخاري ٢٥٧/٣ وشرح زروق على الرسالة.

ولقد أحسن من قال :

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهاده

ص: (فصل للصلاة المفروضة سبعة أحوال مرتبة تؤدي عليها، أربعة منها على الوجوب، أولها القيام بغير استناد، ثم القيام باستناد، ثم الجلوس بغير استناد، ثم الجلوس باستناد، فالترتيب بين هذه الأربعة على الوجوب، إذا قدر على حالة منها صلى بحالة دونها بطلت صلاته، والثلاثة على الاستحباب هي أن يصلي العاجز عن الثلاثة على جنبه الأيمن، ثم على الأيسر، ثم على ظهره، فإن خالف في الثلاثة لم تبطل صلاته. والاستناد الذي تبطل به صلاة القادر هو الذي يسقط بسقوطه، وإن كان لا يسقط بسقوطه فهو مكروه)

ش: لما كان القيام من فروض الصلاة تكلم الشيخ هنا على حكم من تركه مع القدرة، وعلى حكم العاجز عنه.

قوله: القيام بغير استناد أي يجب عليه أن يقف مستقلاً، فإن استند وكان بحيث لا يثبت بزواله بطلت، لأنه في حكم المضطجع، وظاهر كلام الشيخ أنها تبطل سواء كان استناده عمداً أو سهواً، وهو كذلك، وقال اللخمي: إن فعل ذلك عمداً بطلت صلاته، وإن كان سهواً بطلت تلك الركعة التي فيها ذلك.

قال أبو الحسن الصغير: ولم أر أحداً حكى هذا فانظره.

قوله: ثم القيام باستناد أي فإن عجز عن القيام غير مستنداً لمستند، لكن إلى غير جنب أو حائض فإن استند إليهما أعاد في الوقت. واختلف في علة منع الاستناد إليهما ف قيل لمباشرة نجاسة أثوابهما، وقيل لبعدهما عن الصلاة.

قوله: ثم الجلوس، أي فإن عجز عن حالتي القيام جلوس. لقوله عليه السلام لعمران بن حصين رضي الله عنه لما شكى البواسير: صلي قائماً، فإن لم تستطع فعلى جنبك.

زاد بن سنجر: فإن لم تستطع فمستلقيا^(١).

وما ذكر أن الأيسر مقدم على الاستلقا هو قول ابن المواز وابن الماجشون ومطرف وابن القاسم.

وقال ابن القاسم أيضا بتقديمه الاستلقا، وقيل: هما سواء.

تنبيه: ما ذكر الشيخ أن من انتقل إلى الجلوس مع القدرة على القيام مستندا بطل صلاته هو كذلك عند ابن شاس وابن الحاجب وابن عبد السلام وغيرهم، قال ابن رشد فيما حكى القلشاني عنه إن لم يقدر أن يستقل قائما إلا أن يعتمد على شيء فقد سقط عنه حكم القيام، وجاز له أن يصلي جالسا في المكتوبة، وإن كان أحب إلي أن يصلي قائما متوكئا، لأنه لما سقط عنه فرض القيام صار له نافلة وفضيلة كما هو في النافلة. ومثله ما وقع في سماع أشهب وابن نافع، صلاته موكئا أحب إلي من جلوسه في الفريضة والنفل، أهـ.

لكن قال ابن ناجي: الأقرب أن المراد أحب حمليه على الوجوب في الفرض كقول المدونة:

وصلاته جالسا ممسوكاً أحب إلي من اضطجاعه، قال ابن بشير: فإن اضطجع أعاد أبداً.

وقال ابن يونس: إن اضطجع أعاد، يريد أبداً، كما تقدم، والله أعلم.

وعجز إن كان بحيث يخاف الموت فيتفق عليه، وإذا كان يخاف زيادة المرض وشبهه فيختلف فيه قيلها على التيمم، وقد قدمنا أن المشهور التيمم. أهـ كلام ابن ناجي^(٢).

فرع: من لا يملك خروج الريح عند القيام يسقط عنه القيام، فيصلّي جالسا، واستشكل، فإن هذا سلس، فلا يترك الركن له.

فرع: من عجز عن جميع أفعال الصلاة وأقوالها، ولم يقدر إلا على النية

(١) البخاري ٥٩/٢ وأبو داود ٥٨٤/١.

(٢) جامع الأمهات ٩٦.

فقط، أو عليها مع الإيماء بطرفه أو حاجبه، فقال المازري وغيره: لا نص في مذهبنا.

المازري: ومقتضى المذهب فيما يظهر لي أنه يومي بطرفه أو بحاجبه.

ابن عبد السلام: والأقرب مذهب أبي، يعني سقوطها^(١).

ص: (وأما النافلة فيجوز للقادر على القيام أن يصليها جالسا، وله نصف أجر القائم)

ش: لما في البخاري أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن صلاة الرجل وهو قاعد، فقال: لمن صلى واقفاً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد^(٢).

وظاهر الحديث جواز النفل للمضطجع، وحكى ابن الحاجب في ذلك قولين. والصحيح المنع.

وحكى اللخمي في ذلك ثلاثة أقوال، الجواز للمريض خاصة، وهو لابن الجلاب، وظاهر المدونة المنع، وإن كان مريضاً، ذكره في النوادر، وأجازه الأبهري مطلقاً.

ومنشأ الخلاف القياس على المريض.

ص: (ويجوز أن يدخلها جالسا ويقوم بعد ذلك، ويدخلها قائماً ويجلس بعد ذلك.)

ش: أما المسألة الأولى فلا خلاف فيها لأنه انتقل للحالة الكاملة.

وأما الثانية ففيها قولان، الجواز لابن القاسم، وعدمه لأشهب بناء على أن التخيير في الجملة يقتضي التخيير في الأبعاد أم لا؟

ص: (إلا أن يدخلها بنية القيام فيها فيمتنع جلوسه بعد ذلك)

ش: قوله: إلا أن يدخلها الخ... ظاهره أن هذا الفسخ لا خلاف فيه، وهو

(١) السابق ٩٥.

(٢) المفهم ٣٦٩/٢، ٣٧٠ والنووي على مسلم ٥٠٧/١ والنسائي ٢٢٣/٣، وانظر القيس ٣٤/١ وما بعدها.

ظاهر كلام اللخمي، فإنه فسّم المسألة إلى ثلاثة أقسام، إن التزم القيام لم يجلس، وإن نوى الجلوس جلس، وإن نوى القيام ولم يلتزمه فقولان.

ص: (فصل يجب قضاء ما في الذمة من الصلاة، ولا يجوز التفريط فيه)
ش: اعلم أن قضاء الفوائت واجب سواء كانت يسيرة أو كثيرة، تُركت عمداً أو سهواً، أو لغلبة النوم لقوله ﷺ: (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها = فليقضها) إذا ذكرها، فإنه يقول: وأقم الصلاة لذكري^(١)

ثم إن تركها عمداً فهو آثم بإجماع، بخلاف النائم والساهي، فإن قال: الحديث نص في النوم والنسيان، فمن أين يؤخذ العمد؟
فالجواب: أنه يؤخذ بالأولوية. والله أعلم.

قوله: ولا يجوز التفريط، ظاهره أن القضاء يجب على الفور، وهو كذلك.

قال بعض الشيوخ: تأخير القضاء معصية أخرى، تفتقر إلى توبة، اللهم إلا أن يكون به عذر^(٢).

ص: (ومن صلى كل يوم خمسة أيام فليس بمفطر)

ش: ظاهر المدونة والرسالة نفي التحديد، بل يقضي بقدر استطاعته من غير تفريط ولا ترك لحاجته، واستحسن بعض العلماء ما ذكر الشيخ، لأنه القدر الذي يخرج به من التقصير في قضاء الفوائت. ابن ناجي: وقيل: يلزمه أن يقضي يومين، ولا يكون مفراطاً، قاله أبو محمد صالح، حكاه التاذلي. قال: وعوام القيروان عندنا يقولون بأجمعهم من قضى صلاة مع صلاة لا يكون مفراطاً، فلعلهم سمعوا ذلك من بعض مشيختها. أهـ.

سيدي أحمد زروق: فأما مع كل صلاة كما يقوله العامة ففعل لا يساوي بصلة، ومن لم يقدر إلا على ذلك فلا يدع، لأن بعض الشر أهون من كله.

(١) النووي على مسلم ٣/٣٨٢ والمفهم ٢/٣٠٦، ٣٠٧.

(٢) انظر الفواكه الدواني ١/٢٦٦.

قال وعن ابن العربي: أن يعمل في ذلك غاية وسعه، ولو ترك عياله بلا نفقه.

قال: وفيه تشديد، والأولى: التوسط والاحتياط^(١).

ص: (ويقضيها على نحو ما فاتته)

ش: لأن حقيقة القضاء الإتيان بالشيء بمثل ما كان عليه، فلو أتى به على خلاف ذلك كان استينافاً، لا قضاء، وظاهره أنه يقنت فيها إن كانت صباحاً، وهو كذلك، وكذلك يسر في النهارية ولو صلاها ليلاً، وبالعكس، وإن كان تذكر صلاة صحة في مرضه صلاها بقدر طاقته، لأن القضاء على الفور، فصارت الحاضرة، وإن تذكر صلاة مرضي في صحته صلاها على أتم وجوها من قيام وغيره^(٢).

ص: (والترتيب بين الحاضرتين، وبين يسير الفوائت مع الحاضرة واجب مع الذكر، واليسير أربع صلوات فأدنى، فمن كانت عليه أربع صلوات فأقل صلاتاً قبل الحاضرة ولو خرج وقتها)

ش: اعلم أنه يجب شرطاً مع الذكر ترتيب الحاضرتين كالظهر مع العصر إذا نسيهما ثم تذكرهما في الوقت، فإنه يبدأ بالظهر ثم بالعصر، فلو بدأ بالعصر ناسياً للظهر صلى الظهر وأعاد العصر في الوقت، فإن خرج الوقت فلا إعادة.

والوقت في ذلك إلى الغروب، والمغرب والعشاء طلوع الفجر، فلو بدأ بالعصر ذاكراً للظهر صلى الظهر وأعاد العصر أبداً، هذا معنى قوله: والترتيب بين الحاضرتين.

وأما ترتيب يسير الفوائت مع الحاضرة فالمشهور أنه واجب، وعليه يبدأ بالفوائت ولو خرج وقت الحاضرة. وقال ابن وهب: يبدأ بالحاضرة، اللخمي: ولو كانت المنسية واحدة.

(١) زروق على الرسالة ٢١٣/١.

(٢) انظر ابن ناجي على الرسالة ٢١٢/١، ٢١٣.

وقال أشهب: يبدأ بأيهما شاء، وقال ابن مسلمة: يبدأ بالفوائت ولو كثرت إذا كان يأتي بجميعها مرة واحدة، ثم إذا قلنا بالمشهور، وقدم الحاضرة على يسير الفوائت فإنه يعيد في الوقت فقط على المشهور، ولو كان عامدا، بناء على أنه واجب ليس بشرط، وقيل يعيد أبدا بناء على الشرطية، والمشهور أن الوقت إلى غروب الشمس في النهاريتين. وفي العشائين إلى طلوع الفجر، وقيل إلى المختار، وما ذكر أن اليسير أربع صلوات هو ظاهر الرسالة، وشهره بعضهم، وشهر المازري أن اليسير خمس^(١).

ص: (ويجوز القضاء في كل وقت من ليل أو نهار، وعند طلوع الشمس، وعند غروبها وكيف ما تيسر له)

ش: ظاهره أنه يصليها ولو كان وقت كراهة كبعد العصر والصبح وهو كذلك. وأشار بقوله: وعند طلوع الشمس وعند غروبها إلى خلاف أبي حنيفة القائل: لا يصلى عند الطلوع إلا صبح يومه، وعند الغروب إلا عصر يومه، وظاهر قوله: كيف ما تيسر له نفى التحديد^(٢).

ص: (ولا يتنفل من عليه قضاء، ولا يصلي الضحى ولا قيام رمضان، ولا يجوز له إلا الشفع والوتر والفجر والعيدين، والخسوف والاستسقا)

ش: يعني أن من عليه قضاء فرض، فلا يشتغل بالنفل ويترك الفرض لأن ذلك من هوى النفس شأنها الميل إلى المرجوح - أعاذنا الله من كيدها بمنه.

قال ابن عطاء الله: من علامة اتباع الهوى المسارعة إلى نوافل الخير، والتكاسل عن الواجبات، وما ذكر الشيخ أنه لا يصلي سوى الوتر وما ذكر معه هو فتوى ابن رشد قائلا فإن فعل أثيب، وأثم لترك القضاء، وقال ابن العربي: يجوز له أن يتنفل ولا يحرم من الفضيلة.

ابن ناجي: ورجح التاذلي، قول ابن رشد لقولهم: لا يجوز عتق من

(١) السابق ٢١٣/١، ٢١٤.

(٢) انظر الفواكه الدواني ٢٦٦/١.

أحاط الدينُ بماله .

قال : يريد باتفاق أهل العلم فيما قد علمت على أن دينَ الآدميين واجب قضاؤه على الفور ولا كذلك في الصلاة المنسية أهـ .

قال القرافي : ولا يجزي النفل عن فرض حتى أنه لو صلى ألف ركعة ما أجزأته عن صلاة الصبح ، . كما أنه لو دفع ألف دينار صدقة لم تجزه عن دينار من زكاة . أهـ .

قال بعض الشيوخ : ولا يبعد أن يكون مُثاباً على هذا النفل ، وإن كان عاصياً لتفريطه في الفرض ، ومثله لسيدي أحمد زروق ، فإنه قال بعد أن حكى عدم جواز النفل ، اللهم إلا أن يترك الجميع فليصل النوافل ، لأن بعض الشر أهون من بعض ، وإن لم تكن إبل فمعز^(١) .

ص : (ويجوز لمن عليهم القضاء أن يصلوا جماعة إذا استوت صلاتهم)

ش : دليله حديث الوادي^(٢) ، ومساواة الصلاة هي أن يكون كل واحد منهم ترك ظهراً وعصراً مثلاً ، وظاهر كلام الشيخ ، ولو كانت الأيام مختلفة إذ الاتحاد حاصل في الفوائت وغيره ، وهذا هو الصحيح وهو قول عيسى ، وقال سند : لا يجوز إلا إذا كانا من يوم واحد .

ص : (ومن نسي عدد ما عليه من القضاء صلى عددا لا يبقى معه شك)

ش : يعني أنه يعتبر في الفوائت تيقن براءة الذمة ، فإن شك ، أوقع أعدادا تحيط بالشكوك ، ولا يكفي في ذلك غلبة الظن لأن الصلاة في الذمة ييقن ، فلا تبرأ منها إلا بيقين .

تنبيه : قال سيدي أحمد زروق : الشك الذي لا يستند لعلامة لغو ، لأنه وسوسة ، فلا قضاء إلا لشك عليه دليل ، وقد أوقع كثير من المنتمين للصلاح بقضاء الفوائت مع عدم تحقق الفوائت أو ظنه أو شك فيه ، ويسمون صلاة العمر ، ويرونها كمالا ، ويريد بعضهم لذلك أنه لا يصلي

(١) زروق على الرسالة ١/ ٢١٣ .

(٢) المفهم ٢/ ٣٠٦ وما بعدها .

نافلة أصلاً، بل يجعل في محل كل نافلة فائتة، لما عسى أن يكون من نقص أو تقصير أو جهل، وذلك بعيد من حال السلف، وفيه هجران المندوبان، وتعليق بما لا آخر له، وقد سمعت شيخنا أبا عبد الله محمد بن يوسف السنوسي ثم التلمساني يذكر أن النهي عن ذلك منصوصاً فحققته عليه، فقال: نص عليه القرافي في الذخيرة، ولم أقف عليه، نعم رأيت لسيدي عبد الله البلالي، في اختصار الإحياء عكسه فانظر ذلك فإنه مهم والعمل بالعلم خير كله، وعكسه عكسه فانظره . أهـ^(١).

ص: (فصل في السهو، وسجود السهو في الصلاة سنة)

ش: المشهور أن سجدة السهو سنة، وقيل بوجوبها، نقل القولين ابن الحاجب، واعترضه ابن عبد السلام، وابن هارون و خليل ، بأن الخلاف إنما هو في القبلي، وأما البعدي فلا خلاف في عدم وجوبه، واعترضه ابن ناجي بقوله: هذا منهم قصور إذ هو قول سند.

ص: (فللنقصان سجدتان قبل السلام بعد تمام التشهدين يزيد بعدهما تشهداً آخر)

ش: دليل النقصان ما رواه مسلم عن عبد الله بن بُحينة، قال صلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات ، ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه، فلما قضى صلاته، ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل السلام، ثم سلم^(٢).

وقول الشيخ قبل السلام أي محلها قبل السلام، وبعد تمام التشهد الأخير، لأنه لو سجد له قبل ذلك لم يأمن من نقص آخر، فيسجد له فيؤدي ذلك إلى سجوده في الصلاة مراراً، قوله: يزيد الخ. . هو المشهور، واختاره ابن القاسم، وعليه العمل، ووجهه أن من سنة السلام أن يكون عقب تشهد، وقيل لا يعيد التشهد ، قاله مالك أيضاً، رواه ابن القاسم عنه، واختاره عنه عبد الملك ، ووجهه أن من سنة الجلوس الواحد - أن - لا

(١) انظر شرح الرسالة ٢١٠ / ١ ، ٢١١ .

(٢) المفهم ١٧٩ / ٢ .

يتكرر فيه التشهد مرتين.

تنبيه : إذا تشهد بعد سجدي السهو فلا يدعو ولا يطيل .

ص : (وللزيادة سجدتان بعد السلام يتشهد لهما، ويسلم تسليمه أخرى)

ش : دليل الزيادة ما رواه مسلم أن النبي ﷺ صلى الظهر خمسا فلما سلم قيل له : أزيد في الصلاة ؟ قال : وما ذلك ؟ قالوا له : صليت خمسا . فسجد سجدتين^(١)

ولا خلاف أنه يتشهد لهما ويسلم منهما، وإنما اختلف هل يسلم سرا أو جهرا، وقيل هذا لغير الإمام، وأما هو فيجهر ليقترى به، وظاهر كلامه أنه لا يحرم لهما وهو قول في الموازية. ابن ناجي : وهو نقل الأكثر، وقيل يحرم لهما مطلقا، وشهره ابن عطاء الله، قال : لاستقلاله بنفسه ، وقيل إن سهى وطال أحرم، وإلا فلا، ولم يحك المازري وابن يونس الخلاف إلا مع الطول، وحيث يرجع بإحرام فإنه يكفي بتكبير الإحرام عن تكبيرة الهوي^(٢).

ص : (ومن نقص وزاد سجد قبل السلام)

ش : يعني تغليا لجانب النقص إذ هو للإجبار لا للزيادة لأنهما ترغيم للشيطان.

تنبيهان : الأول : ما ذكر أنه يسجد للنقصان قبل، وللزيادة بعد، ولا اجتماعهما قبل، هو المشهور، وقيل هو مخير كان السبب زيادة أو نقصان أو هما معا حكاه اللخمي.

وقيل في اجتماعهما يسجد تغليا لجانب الزيادة، وقيل يسجد قبل وبعد.

ابن ناجي : ونفسي إليه أميل، وليس في ذلك مشقة.

الثاني : إذا أخر القبلي أو قدم البعدي صحت صلاته ساهيا كان أو عامدا^(٣).

(١) المفهم ١٧٩/٢ والقبس ٢٤٥/١.

(٢) انظر زروق على الرسالة ٢٠٣/١، وجامع الأمهات ١٠١، ١٠٢.

(٣) انظر القبس ٢٤٩/١.

ص: (ومن نسي السجود القبلي حتى سلم سجد إن كان قريباً وإن طال أو خرج من المسجد بطل السجود)

ش: إنما يسجد مع القرب لأنه سنة مرتبطة بالصلاة وتابع، والتابع يعطى حكم متبوعه، إن قرب . قوله: وإن طال: يريد وكذلك إن طرأ عليه مانع من موانع الصلاة كلمس النجاسة واستدبار القبلة عامداً، والطول معتبر بالعرف، قوله: بطل السجود ، أي فلا يسجد، وقيل يصير حكمه حكم البعدي يسجد متى ذكره .

هذا إن كان مما لا تبطل الصلاة بتركه . وأشار إلى ما تبطل بتركه بقوله: -

ص: (وتبطل الصلاة به إن كان عن ثلاث سنن، وإلا فلا تبطل)

ش: أي إن ترتب عن ستين كتكبيرتين أو سمع الله لمن حمده مرتين لم تبطل لخفة الأمر، وإن كان عن ثلاث كالجلوس الأوسط، أو ثلاث تكبيرات بطلت .

قال في التوضيح: وبه كان يفتي غير واحد، وهو مذهب المدونة والرسالة. أ هـ^(١) .

واعلم أن المذهب اختلف إذا لم يسجد للنقص المأمور بالسجود له على خمسة أقوال، هذا هو المشهور منها، وقيل تبطل، وقيل تصح، ولو كان على الجلوس الأول، والفاثحة، وقيل تبطل إن كان عن نقص فعل لاقول، وقيل تبطل إن كان الجلوس أو الفاثحة^(٢) .

ص: (ومن نسي السجود البعدي سجد بعد عام)

ش: يعني أن السجود البعدي لا يسقط بحال، بل يسجد متى ما ذكره ولو بعد سنين كثيرة لأنه ترغيم للشيطان ، وظاهر كلامه، ولو ذكره في الوقت المنهي عنه، وهو ظاهر كلامه، وهو ظاهر المدونة والرسالة وغيرهما، وحكى عبد الحق عن بعض شيوخه أنه إن كان من فريضة سجد في كل وقت، وإن كان من نافلة فلا يسجد في وقت تكره في النافلة .

(١) انظر ابن ناجي على الرسالة ١/ ٢٠٥ .

(٢) انظر زروق ١/ ٢٠٦ .

قال في التوضيح: واختلف هل هو وفاق للمدونة أو خلاف، قال ابن القاسم في العتية: إن ذكر وهو قائم فلا يهوي ساجدا، بل يقعد ويسجد ويتشهد. أهـ.

ثم إن كان من غير الجمعة سجده في مكانه، وإن ترتب منها فلا بد من الجامع، فإن ذكره في صلاة سجد بعد كمالها^(١).

ص: (ومن نسي فريضة فلا يجزيه السجود عنها)

ش: يعني أن الفرائض لا تنجز بالسجود، بل لابد من الإتيان بها، ابن الحاجب: والركن لا ينجبر إلا بتداركه، إلا النية، وتكبير الإحرام، ويفوت بعقد ركعة تلي ركعته، وهو رفع الرأس، وقيل الإطمئنان، وفي الفتوى بالسلام قولان^(٢).

ص: (ومن نقص الفضائل فلا سجود عليه)

ش: لا خلاف أنه لا يسجد للفضائل، ابن عبد السلام: ونصر أهل المذهب على أن من سجد قبل السلام لترك فضيلة أعاد أبدا، وكذلك قالوا في المشهور إذا سجد للتكبير الواحدة.

ص: (ولا يكون السجود القبلي إلا لترك سنتين فأكثر، وأما السنة الواحدة فلا يسجد لها إلا السر والجهر، فمن سر في الجهر سجد قبل السلام، ومن جهر في السر سجد بعد السلام)

ش: ما ذكر أنه لا يسجد للسنة الواحدة هو المشهور، ووقع لابن القاسم أنه يسجد للتكبير الواحدة، وما ذكر أنه يسجد لترك الجهر قبل السلام هو المشهور، وقيل يسجد بعد لضعف مدرك السجود، واختلف إذا أسر فيما يجهر فيه عمدا، فقال ابن القاسم: يعيد في الوقت، وقال عيسى بن دينار: يعيد أبدا، وقال أصبغ: يستغفر الله، ولا شيء عليه.

وما ذكر من أنه إن جهر في السر سجد بعد السلام هو المشهور لأنه شبيه بالزيادة، وحكي عن ابن القاسم قبله. واختلف إن فعل ذلك عمدا، فقال

(١) المصدر السابق، وبهامشه ابن ناجي ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) جامع الأمهات ١٠٥.

أصبح -لا- تبطل -و- يستغفر الله ولاشيء عليه . وقال الطليطلي:
تبطل^(١).

ص : (ومن تكلم ساهيا سجد بعد السلام)

ش: يريد إذا كان الكلام قليلا، وأما إن كان كثيرا فإنه مبطل، ولو مع السهو أو كان لإصلاح الصلاة، واحترز بقوله: ساهيا، من العامد والجاهل، فإن صلاتهما تبطل قلَّ الكلام أو كثر، ولو كان واجبا كما إذا كان لإنقاذ أعمى وشبهه، ونص ابن شاس على أن الصلاة تبطل بكلام المكره، قال ابن هارون. وانظر الفرق بينه وبين الناسي^(٢).

ص : (ومن سلم من ركعتين ساهيا سجد بعد السلام)

ش: يعني أن من سلم قبل كمال صلاته أو معتقدا أن صلاته كملت فتكلم، ثم ذكر بالقرب فإنه يكمل صلاته ويسجد بعد السلام للزيادة، واحترز بالساهي من العامد فإنها تبطل.

ومن زاد في الصلاة ركعة أو ركعتين سجد بعد السلام.

ص : (ومن زاد في الصلاة مثلها بطلت).

ش : لا خلاف أن الرباعية لا تبطل بزيادة ركعة، ويجزىء فيها سجود السهو.

واختلف في بطلانها بركعتين، والمشهور أنها لا تبطل إلا بأربع، ونسب بطلانها بركعتين لابن القاسم، وابن الماجشون، قال ابن الماجشون: وليس هذا من قبيل أنهما نصف الصلاة لأنني لا أرى ركعة في الصباح طولا، ولا خلاف عند ابن رشد أن الأربع فيها كثير.

قال في التوضيح: وفيه نظر، فقد حكى اللخمي عن مطرف أنه روى عن مالك: لو صلى الحاضر الظهر ثمانية والمسافر أكثر من أربع لم تبطل صلاتهما.

وأما الثنائية فالمشهور أنها لا تبطل بزيادة ركعة، بل بركعتين لأنهما مثلها، وقيل لا تبطل بركعتين لأنهما نصف الرباعية.

(١) انظر المقدمات ١٤٤/١ وما بعدها والكافي ٥٧ وما بعدها.

(٢) انظر القبس ٢٤٧/١ وجامع الأمهات ١٠٣.

وقال ابن نافع، وابن كنانة: تبطل الصبح والجمعة بزيادة ركعة، واختلف في الثلاثية فقليل تبطل بمثلها، وقيل بأربع كالرباعية. قال التتائي: وهو ظاهر كلام صاحب المختصر. أهـ.

ابن عرفة: ولو صلى المغرب خمسا ففي سجوده وبطلانها، ثالثها: يسجد ويعيد في الوقت. أهـ. وقيل تبطل بزيادة ركعتين إلحاقا لها بالثنائية على القول بالتنصيف، والصحيح عليه أنها تلحق بالرباعية.

قال في الشامل: وعلى التنصيف فالمعروف كالرباعية، لا كالثنائية على الأصح. أهـ.

وهذا كله إذا كانت الزيادة سهوا، وأما إن كانت عمدا فتبطل، ولو بسجدة واحدة، وإن كانت جهلا فقولان: قال بعض الشيوخ: المشهور في الجهل في الصلاة أنه كالعمد لأنها فرض عين لا يعذر فيها بالجهل والله سبحانه أعلم، وبالله التوفيق^(١).

ص: (ومن شك في كمال الصلاة أتى بما شك فيه، والشك في النقصان كتحققه، فمن شك في ركعة أو سجدة أتى بها وسجد بعد السلام).

ش: يعني أن من شك في صلاته فلا يدري ما صلى أثلاث ركعات أم أربعا مثلا فإنه يجعلها ثلاثا ويأتي بالرباعية المشكوك فيها، لنص الحديث الآتي. قوله: والشك الخ. . لأن الصلاة في الذمة بيقين فلا تبرأ منها إلا بيقين، وهذا في غير الموسوس كما سيأتي.

قوله: ويسجد بعد السلام هو المشهور، ونقل الباجي والمازري عن ابن لبابة: يسجد قبل السلام. ابن ناجي: وبه أقول لنصر النبي ﷺ بذلك حسبما هو في مسلم. أهـ.

والحديث الذي أشار إليه هو ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: (إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدري كم صلى أثلاثا أم أربعا، فليطرح الشك، ولين على ما استيقن، ثم يسجد قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته، وإن كان صلى

(١) انظر جامع الامهات ١٠٢.

إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان^(١).

وقد استدل المازري للمشهور ، وأجاب عن هذا الحديث فانظره .

ص: (وإن شك في السلام سلم إن كان قريباً ، ولا سجود عليه ، وإن طال بطلت صلاته)

ش: أي أن من شك في السلام يسلم وجوباً ، ولا سجود عليه إن كان قريباً جداً لأنه إن كان قد سلم فهذا السلام الثاني وقع خارج الصلاة ، فلا أثر له ، وإن كان لم يسلم ، فتراه قد سلم ، وإن كان موسطاً في القرب والبعد فإنه يسجد بعد السلام ، وبطلانها مع الطول ظاهر .

ص: (الموسوس يترك الوسوسة من قلبه ، ولا يأتى بما شك فيه ، ولكن يسجد بعد السلام سواء شك في زيادة أو نقصان)

ش: هذا هو الشك المستنكح ، وظاهر كلامه أن الموسوس لا يعمل على أول خاطريه ، وتقدم الكلام عليه في الطهارة ، وما ذكر أنه يسجد بعد السلام هو قول ابن القاسم وغيره ، ابن ناجي : وقيل يسجد قبل ، رواه أبو مصعب وغيره ، وقيل لا يسجد لا قبل ، ولا بعد قاله ابن نافع . أهـ .

فائدة : الشك مستنكح وغير مستنكح ، فالشك المستنكح أن يعتري المصلي الشك كثيراً ، بل يشك هل سهي زاد أم نقص ، ولا يستيقن شيئاً يبني عليه ، وحكمه أنه يلهو عنه ، ولا إصلاح عليه ، ولكنه يسجد بعد السلام على المشهور ، والشك غير المستنكح كمن شك أصلى ثلاثاً أم أربعاً؟ وقد تقدم حكمه .

والسهو مستنكح وغير مستنكح ، فالسهو المستنكح هو الذي يعتري المصلي كثيراً . وحكمه أن يصلح ولا سجود عليه ، والسهو غير المستنكح هو الذي لا يعتري المصلي كثيراً ، وحكمه أن يصلح ويسجد على حسب ما سهي^(٢) .

(١) المفهم ٢ / ١٨٠ والتووي ١ / ٣٩٩ .

(٢) انظر زروق ١ / ٢١٠ ، ٢١١ والفواكه الدواني ١ / ١٦٣ .

ص: (ومن سهى عن القنوت فلا سجود عليه ولكن يكره عمده) (ومن جهر في القنوت فلا سجود عليه، ولكن يكره تعمده)^(١)

ش: تقدم الكلام على القنوت مستوفا في الفضائل فلا معنى لإعادته. وبالله التوفيق.

ص: (ومن زاد السورة في الركعتين الأخيرتين فلا سجود عليه)

ش: لا خلاف في عدم السجود إذا زادها في ركعة واحدة، وإن زادها في ركعتين فالمشهور لا سجود عليه، وقال أشهب: عليه السجود.

ص: (ومن سمع ذكر محمد ﷺ وهو في الصلاة فصلى عليه فلا شيء عليه سواء كان عامداً أو ساهياً أو قائماً أو جالساً، ومن ظن أنه أشار في الصلاة فلا شيء عليه في جميع ذلك)

ش: يعني أن من سمع ذكر محمد ﷺ وهو في الصلاة فصلى عليه فلا سجود عليه. قال في الشامل: فإن سمع مأموم ذكره عليه الصلاة والسلام فصلى عليه، أو ذكر الجنة فسألها أو ذكر النار فاستعاذ منها، فلا بأس ويخفيه، ولا يكثر كسامع خطبة.

ص: (ومن قرأ سورتين أو أكثر في ركعة واحدة أو خرج من سورة إلى سورة أو ركع قبل تمام السورة فلا شيء عليه في جميع ذلك)

ش: الأفضل أن يقرأ مع أم القرآن سورة واحدة، لأنها تبع لأم القرآن، فكان الأحسن أن تكون واحدة، كما كانت أم القرآن واحدة، ولأن العمل مضى به والأحسن متابعة العمل، فإن قرأ بسورتين فأكثر معها جاز، ولا سجود عليه، وأما المأموم فيقرأ إذا فرغ من السورة وهو أفضل من سكوته. وأما الخروج من سورة إلى سورة فمغتفر أيضاً سواء كان عمداً أو سهواً، ولا سجود عليه، كما لو زاد سورة، لكن يكره أن يفعل ذلك عمداً لما فيه من تغيير النظم^(٢). قال ابن رشد: وإذا كره خروجه من رواية

(١) ما بين المعكوفتين في نسخة أخرى.

(٢) انظر شعب الإيمان ٥٢١/٢ وانظر ٤٣٠، ٤٣٤.

إلى رواية فأحرى أن يكره خروجه من سورة إلى سورة. قال ابن عبد السلام: وقد جاء من حديث بلال رضي الله تعالى عنه النهي عنه، ولا سجود على من ركع قبل كمال السورة لأن كمالها مستحب^(١).

ص: (ومن كرر الفاتحة ساهيا سجد بعد السلام، وإن كان عامداً فالظاهر البطلان)

ش: قال البرزلي: من كرر الفاتحة في الركعة ساهيا سجد بعد السلام بخلاف تكرار السورة.

قال: وفي الأولى خلاف مبني على مسألة - من قدم أم القرآن على تكبير العيد. أهـ.

وإنما كان الظاهر البطلان في العمد لأن زيادتها كزيادة ركن في الصلاة^(٢)

ص: (ومن ذكر السورة بعد انحنائه للركوع فلا يرجع إليها)

ش: أي لأنه تلبس بالركن، فلا يقطعه للسنة، وهذا من المسائل التي وافق فيها ابن القاسم أشهب في أن عقد الركعة فيها بوضع اليدين على الركبتين.

ص: (ومن ترك السر أو الجهر قبل الركوع أعاد القراءة، فإن كان ذلك في السورة وحدها أعادها ولا سجود عليه، وإن كان في الفاتحة سجد بعد السلام)

ش: يعني أن من نسي فجهر في محل السر، أو أسر في محل الجهر، ثم ذكر ذلك قبل أن يركع فإنه يعيد القراءة على سنتها، ثم إن كان ذلك في الفاتحة مع السورة سجد عند ابن القاسم، وقال أشهب: لا سجود عليه، وإن كان في السورة وحدها فلا سجود عليه لحفة الأمر.

قال في التوضيح: وقال أشهب فيمن ترك الجهر في قراءة الفاتحة في الصبح، ثم ذكر فأعادها جهرا، فلا سجود عليه، وحسن أن يسجد.

قال مالك في العتبية: يسجد أهـ. المازري: واختلف فيمن أسرَّ أم القرآن

(١) انظر المفهم ٧٣/٢.

(٢) انظر القبس ٢٢٠/١ وجامع الأمهات ٩٤ وزروق ٢٠٦/١، ٢٠٧.

في الجهر، وتذكر فعاد فجهر، فقليل لا سجود، وقيل يسجد بعد السلام، واختاره بعض أشاخي أهد باختصار^(١).

ص: (وإن فات بالركوع سجد لترك الجهر ولترك السر بعد السلام سواء كان في الفاتحة أو في السورة وحدها)

ش: تقدم له أن من أسر في الجهر -سجد- قبل السلام، أو جهر في السر سجد بعد السلام، وإنما كرره ليرتب عليه قوله: سواء الخ. . والله أعلم.

ص: (ومن ضحك في الصلاة سواء كان عمداً أو سهواً)

ش: اعلم أن الضحك في الصلاة يبطلها سواء كان عمداً أو غلبة أو نسياناً، لكن إن كان غلبة ولم يقدر المأموم على الترك فإنه يتمادى مع الإمام ويعيد.

بهرام: وإن فعل ذلك عمداً، فلا يتمادى معه.

ابن رشد: ولا خلاف في بطلان صلاته وصلاة من خلفه إذا كان عامداً، ولا يتمادى عليها، فذاً كان أو إماماً أو مأموماً، اللخمي: واختلف في المغلوب فقليل يقطع إن كان وحده، وإن كان مأموماً مضى، وأعاد، وإن كان إماماً فقال ابن القاسم: يستخلف من يتم بالقوم، ويتم هو معهم، ويعيدون إذا فرغوا أهد. كلام بهرام.

وظاهر كلام الشيخ: ولو كان ضحكه سروراً بما أعد الله للمتقين، وبه أفتى غير واحد ممن لقي ابن ناجي. وقال صاحب الحلل: لا أثر له كالبكاء من خوف عذاب الله. ابن ناجي: وهو الصواب عندي لأنه لم يقصد اللعب والهزل، بل هو مأجور في ذلك البكاء من عقاب الله كما قال. أهد.

فائدة: - (اعرف مساجين الإمام): مساجن الإمام أربعة، الأولى: من ذكر صلاة في صلاة.

الثانية: ضحك المأموم. الثالثة: من كبر للركوع دون الإحرام، الرابعة: من تذكر الوتر خلف الإمام^(٢).

(١) انظر المدونة ١/١٦٢، ١٦٣ والفواكه الدواني ١/٢٠٥ ومابعدهما.

(٢) انظر السابق ١/٢٦٧.

ص: (ولا يضحك في الصلاة إلا غافلاً متلاعباً، والمؤمن إذا قام للصلاة أعرض بقلبه عن ما سوى الله ، ويترك الدنيا وما فيها حتى يحضر بقلبه جلال الله وعظمته ويرتعب قلبه وترهب نفسه من هيبة الله جل جلاله، فهذه صلاة المتقين) .

ش: هذا بين من قول الشيخ، والكلام والحكايات في مثل هذا كثيرة، ومن أراد ذلك فعليه بكتاب الصلاة من إحياء علوم الدين، وكتاب قوت القلوب، فإن فيهما شفاء، والله أعلم^(١).

ص: (ولا شيء عليه في التبسم)

ش: يعني لا سجود عليه في التبسم لكونه يكره عمداً في الصلاة، هذا قول ابن القاسم ووجه انتفاء الزيادة، والنقص. وقيل يسجد لنقص الخشوع، وقيل بعد لضعف مدرك السجود. قال التتائي: وهو مباح في غير الصلاة إذ هو جلُّ ضحكته ﷺ. والقهقهة مكروهة. أهد.

ص: (وبكاء الخاشع في الصلاة مغتفر)

ش: اعلم أن البكاء المسموع إذا كان من باب الخشوع فلا شيء عليه، وإن لم يكن من ذلك فهو كالكلام يفرق فيه بين العمد وغيره، وبين الكثير واليسير. وذكر البرزلي عن بعض معاصريه أن من سمع بذكر النار فبكى، ثم شق، ثم عاد البكى فإن كان خوفاً من النار وعذاب القبر وهول يوم القيامة صحت صلاته، وإن كان لغير ذلك وطال بكأؤه فإن كان خلف الإمام تمادى وأعاد، وقطع الفذ، قال قلت: أجره على ضده من الضحك، وكذلك يجب لو كان ضحكك بما أعد الله لأوليائه من النعيم والجنة لصحت صلاته، وقد ذكره بعض شراح الرسالة، وظاهر المذهب بطلانها مطلقاً. أهد. كلام البرزلي^(٢).

ص: (ومن أنصت لمُحدِّثٍ قليلاً فلا شيء عليه)

ش: ظاهر قوله قليلاً أنه إن كان كثيراً يضر وهو كذلك. قال ابن شاس: إن

(١) انظر إحياء علوم الدين ١/١٣٧، وما بعدها.

(٢) انظر الفواكه الدواني ١/٢٦٨، ٢٦٩.

طال الإنصات جدا بطلت صلاته لأنه اشتغل عنها، وإن كان بين ذلك سجد بعد السلام.

ص: (ومن قام من ركعتين قبل الجلوس فإن تذكر قبل أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه رجع إلى جلوسه، ولا سجود عليه، فإن فارقها تمادى، ولم يرجع وسجد قبل السلام وإن رجع بعد المفارقة وبعد القيام ساهيا أو عامدا صحت صلاته، وسجد بعد السلام)

ش: قوله: ومن قام أي تزحزح للقيام، قوله: رجع أي يرجع ويتشهد، ولا سجود عليه، في تزحزحه لخفة أمره لأن عمدته غير مبطل، فلا سجود لسهوه، وهذا هو المشهور، وقيل يسجد وظاهر قوله: رجع للوجوب وهو كذلك، فلو تمادى عامدا بطلت صلاته، لترك ثلاث سنن، وقيل لا تبطل لاختلافهم في القولين المشهورين في تارك السنن عمدا، وإن تمادى ساهيا سجد قبل السلام، والمشهور إلحاق الجاهل بالعامد.

قوله: فإن فارقها الخ... أي فارق الأرض بيديه وركبتيه، وتذكر قبل أن يستقل قائما أو بعد استقلاله تمادى في الحالتين ولم يرجع وسجد قبل السلام، ولكن تماديه إذا لم يستقل قائما هو المشهور، وقيل يرجع، وقيل إن كان إلى القيام أقرب قام ولم يرجع، وإن كان إلى الجلوس أقرب رجع، وعلى المشهور إن رجع صحت صلاته سواء كان عامدا أو جاهلا أو ساهيا، مراعاة لمن قال بالرجوع، وهل يسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة أو لا يسجد لخفتها قولان:

والأول أظهر. وأما بعد استقلاله قائما فلا يرجع اتفاقا لتلبسه بفرض فلا يبطله للسنة، قوله: وإن رجع بعد المفارقة، وقبل القيام، فقد تقدم. وأما بعد القيام فإن رجع ساهيا فلا خلاف في صحة صلاته قاله صاحب التوضيح، وإن رجع عامدا فالمشهور الصحة، وقيل تبطل وصحح وعلى المشهور قيل يسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة، وقيل قبل السلام لأن رجوعه كالعدم إذ المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً^(١)

(١) انظر القيس ٢٤٩/١، ٢٥٠.

تنبيه : تلخص من كلام الشيخ ثلاث حالات، الترحيح، والقيام غير مستقل، ومستقلا. وحكم كل واحد ظاهر مما تقدم.

ص: (ومن نفخ في الصلاة ساهيا سجد بعد السلام، وإن كان عامدا بطلت صلاته)

ش: ما ذكره في السهو هو المشهور عن مالك البطلان به، ومفهومه أن الجاهل بخلاف العامد، وهو أحد القولين، والآخر أنه كالعامد، وهو مذهب المدونة، وظاهر كلامه سواء كان النفخ بحروف أم لا؟ وهو كذلك. وما ذكره الشيخ من البطلان بالنفخ هو المشهور وروي عن مالك أنه لا أثر له. ابن ناجي: وكان بعض أشياخي يرد القولين إلى قول واحد وهو أنه ينظر هل تركبت منه حروف أم لا، فإن تركبت فالبطلان، وتحمل رواية عدم البطلان على ما إذا لم تتركب^(١). أهـ.

ص: (ومن عطس في صلاته فلا يشتغل بالحمد، ولا يرد على من شتمه، ولا يشمت عاطسا، فإن حمد فلا شيء عليه)

ش: قال في المدونة: ولا يحمد المصلي إن عطس، فإن فعل ففي نفسه، وتركه خير له، ولا يرد على من شتمه إشارة كان في فرض أو نفل، ابن ناجي: ما ذكره هو أحد الأقوال الثلاثة، وقيل: يحمد الله، ولا يرفع صوته بذلك، وقيل يرفع صوته. والثلاثة حكاه ابن العربي، في عارضته^(٢) قال البرزلي: إذا قال العاطس وهو في الصلاة، الحمد لله، فقال له مصل آخر يرحمك الله فلا شيء عليهما^(٣).

ص: (ومن تناوب في الصلاة سدَّ فاهُ، ولا ينفث إلا في ثوبه من غير إخراج حروف)

ش: يقال: تناوب بالمد والهمز. مخففا كذا وقع في بعض نسخ مسلم،^(٤) وفي

(١) الرسالة ابن ناجي ٢١٦/١.

(٢) المصدر المذكور ١٦٤/٢، ١٦٥.

(٣) الحديث معاوية بن الحكم في صحيح مسلم.

(٤) انظر ما يخالف ما ذكره في المفهم ٦٢٥/٦ وانظر الحديث (٦٢٢٣) من صحيح البخاري. و (٣٧٠) في الترمذي.

أكثرها: تتأوب بالواو، وقوله : في الصلاة سد فاه، السد مطلوب في الصلاة، وفي غيرها، ويكون باليد وغيرها، لأن المقصود السد، لكن إن سد باليمنى بظاهرها، وباطنها سواء، ولأن الغالب طهارتهما، وإن سد باليسرى بظاهرها، لأن الغالب طهارته دون باطنها.

قوله: ولا ينفث إلا في طرف ثوبه الخ.. لما روي عن مالك أنه كان يسد فاه في الصلاة، فإن احتاج إلى نفث، نفث في طرف ثوبه. وفي ابن فرحون قال في الواضحة :-

وإذا تئأب قطع القراءة، ولا يقرأ في حال التئأوب، فإن تمادى في قراءته وكانت أم القرآن لم تجزه تلك الركعة، فيأتي بركعة عوضها على الخلاف في تارك الفاتحة في ركعة. أهـ.

قال التتائي : التئأوب من الشيطان، والرعاف والقيء والنوم الكثير وشدة العطاس والتمطي والنسيان، قال أبو عمر: هذا كله في الصلاة أهـ.

ص: (ومن شك في حدث أو نجاسة فتفكر في صلاته قليلا، ثم تيقن الطهارة فلا شيء عليه)

ش: يعني أنه لا سجود عليه لخفة الأمر، قال : وفي المدونة: ومن شك ثم تفكر قليلا ثم تيقن أنه لم يسه فلا سجود عليه.

قال أبو الحسن الصغير: وحكي عن أشهب أنه قال: عليه السجود، وظاهر كلام الشيخ أنه إذا أكمل الصلاة وهو على شكه، ثم تبين له الطهارة بعد كمال صلاته أنه بخلاف هذا. والمسألة ذات خلاف، قال في التوضيح: فإن افتتح الصلاة متيقنا الطهارة ثم شك في الصلاة وتمادى على صلاته، ثم تبين أنه متطهر، فقال مالك: صلاته تامة لحصول الشرط في نفس الأمر. وقال أشهب وسحنون:

لا تصح، لأنه غير عامل على قصد الصحة. أهـ.

قال البرزلي: ومن شك في صلاته أن في جسده نجاسة فتمادى حتى سلّم فظهرت السلامة فلا شيء عليه.

ص: (ومن التفت في الصلاة ساهيا فلا شيء عليه، وإن تعمد فهو مكروه،
فإن استدبر القبلة أعاد الصلاة)

ش: ذكر الشيخ قبل هذا أن الالتفات مكروه على سبيل الإجمال، وذكره هنا
مفصلا، فذكر له ثلاث حالات، فإن كان ساهيا فلا شيء عليه أي لا
كراهة، ولا سجود، وإن كان عامدا لغير ضرورة كره، ولا سجود فيه.
وإن استدبر القبلة بطلت.

ابن ناجي: وكذلك إن شَرَّقَ أو غَرَّبَ. أهد. ويريد إذا نقل رجله^(١) والله
أعلم.

ص: (ومن صلى بحرير أو ذهب أو سرق في الصلاة أو نظر محرما فهو عاص
وصلاته صحيحة)

ش: اعلم أن من صلى بالحرير مختارا، لا يخلوا من أن يكون عليه ساتر غيره
أولا، فإن كان عليه ساتر غيره فحكى المازري، في إعادته قولين، فقليل
لإعادة عليه، وقيل يعيد في الوقت. قال: وإن لم يكن عليه ما يواريه إلا
ثوب الحرير فصلى به اختيارا، ففيه ثلاثة أقوال، نفي الإعادة والإعادة في
الوقت، والإعادة أبدا. قال في التوضيح: والظاهر الصحة لوجوب ستر
العورة، ثم حكى قولين فيمن صلى بخاتم ذهب أو سوار، أو تلبس في
صلاته بمعصية، كما لو نظر إلى عورة أخرى أو أجنبية، أو سرق درهما.
ونقل عن سحنون. البطلان في ذلك كله، قال: ولو صلى في كفه ثوب
حرير أو حلي ذهب أو فضة فلا شيء عليه، ولا يائثم بذلك. قال
سحنون: إلا أن يشغله، ابن أبي زيد: يعيد أبدا^(٢). أهد.

ص: (ومن غَلَطَ في القراءة بكلمة من غير القرآن سجد بعد السلام وإن كانت
من القرآن فلا سجود عليه، إلا إن يتغير اللفظ، أو يفسد المعنى فيسجد
بعد السلام)

ش: أي من غلط بكلمة من غير القرآن يسجد بعد السلام لكونه زاد في

(١) انظر ابن ناجي على الرسالة ٢١٦/١.

(٢) الفواكه الدواني ٢٦١/١ و ٢٦٨.

صلاته، ويريد إذا كان ذلك قليلا، وأما إن كان كثيرا فإنها تبطل لأنه كالتكلم، وإنما لم تبطل إذا كانت من القرآن، لأنه خروج من قرآن إلى قرآن. وقد سبق أن من خرج من سورة إلى سورة لا تبطل صلاته، ولو كان عامدا، وإنما يسجد إذا تغير اللفظ أو فسد المعنى لأنه خرج من ذلك القرآن، وصار كالكلام يُسجد له. وظاهر قوله: كلمة

أنه إذا كان أكثر من كلمة تبطل، وهو كذلك لأن اللخمي يلحق القراءة بكلام الناس، ويخرجها عن كونها قرآنا. والله أعلم.

ص: (ومن نعس في الصلاة فلا سجود عليه، وإن ثقل نومه أعاد الصلاة والوضوء)

ش: لا سجود عليه لعدم موجب السجود، لأن النعاس هو السَّنة، وهي ليست بنوم لقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(١)

قال الشاعر: وإنسان أقعده النعاس فَوَلَّقت في عينيه سِنَّةٌ وليس بنائم. وتقدم حد النوم الطويل.

ص: (وأين المريض مغتفر)

ش: أي لأنه محل ضرورة، وهذا مذهبنا خلافاً للشافعي.

ص: (والتنحج للضرورة مُغْتَفَرٌ والافهام منكر ولا تبطل الصلاة به)

ش: والتنحج إن دعت إليه ضرورة الطبع فلا تبطل ولا سجود فيه باتفاق. ابن عرفة:

وَنَقْلُ عِيَاضِ الْقَوْلِينَ فِي تَنْحِجِ الْمَضْطَرِّ وَهُمْ. وإن كان للإفهام كتتنحج الجاهل للإمام يخطيء في قراءته فهو منكر لا خير فيه. واختلف في بطلان الصلاة به، فقيل لا تبطل مطلقا، وهو قول مالك، وبه أخذ ابن القاسم، واختاره الأبهري واللخمي، وقيل هو كالكلام، فيفرق فيه بين العمد والسهو وهو للمالك أيضا^(٢).

(١) البقرة آية (٢٥٥).

(٢) الفواكه الدواني ١/٢٦٨، ٢٦٩.

ص: (ومن ناداه أحد، فقال له سبحانه الله كُرهه) {وصحت صلاته}
ش: وصحت صلاته، قال المازري: أجاز مالك والشافعي التسييح للتنبيه،
والنيابة.

وذهب أبو حنيفة إلى أن التسييح لإفهام رجل يبطل الصلاة، وقد يخرج
في ذلك قول آخر بإبطال الصلاة قياساً على أحد القولين عندنا فيمن فتح
بالقرآن على من ليس معه في صلاته. قال: وقد استدل أصحابنا على أبي
حنيفة بقوله عليه الصلاة والسلام:

(من نابه شيء في صلاته فليسيح للنائبة التي تنوبه)^(١) أهـ.

قال ابن عرفة: الإعلام أنه في صلاة عَقُوْ. وتخريج المازري إبطالها به من
الفتح يرد بالحاجة للإمام.

ص: (ومن وقف في القراءة، ولم يفتح عليه أحد ترك تلك الآية، وقرأ ما
بعدها، فإن تعذر عليه ركع، ولا ينظر مصحفاً بين يديه إلا أن يكون في
الفاتحة فلا بد من كمالتها ولو بمصحف أو غيره).

ش: اعلم أن حكم من تعأياً، ولم يفتح عليه، التخيير في أن يتخطا تلك الآية
أو يركع إذا كان في غير أم القرآن أو يستمع الفتح، واختار ابن القاسم أن
يبدأ سورة أخرى.

قال ابن عرفة: وإن لم يفتح عليه حذف تلك الآية، فإن تعذر ركع،
ولا ينظر مصحفاً بين يديه، الباجي: إن كان في الفاتحة نظره، عبد الحق:
إن نسي منها آية لُقْن إن لم يقف. أهـ.

قال في التوضيح: لقول من قال إنه كتارك جملة أم القرآن، وذلك يبطل
الصلاة^(٢).

ص: (فإن ترك منها آية سجد قبل السلام، فإن كان أكثر من ذلك بطلت)

ش: ما ذكره هو المذهب، وقيل لا يسجد، وقيل تبطل. حكى هذه الثلاثة
صاحب الشامل.

(١) انظر الموطأ ١/١٧٨، ١٧٩ والمحلى ٢/١٢٠.

(٢) انظر الكافي ٤٠ وما بعدها.

قال التتائي بعد ذكر المشهور: وهذه وسعة كبيرة، فإن الشافعية يقولون: لو ترك شدة واحدة بطلت صلاته، قال: وأوسع منه مجالا قول أبي حنيفة: لو تركها جملة، وقرأ ما تيسر من غيرها صحت صلاته.

ص: (ومن فتح على غير إمامه بطلت صلاته)

ش: ما ذكره هو قول ابن القاسم، وسحنون، وصححه صاحب المختصر، قال سحنون: يعني وإن خرج الوقت، وقال أشهب وابن حبيب: أساء ولا يعيد.

ص: (ولا يفتح على إمامه إلا أن ينتظر الفتح أو يفسد المعنى)

ش: قال اللخمي: إذا تعايا الإمام لم يفتح عليه في أول ذلك حتى يتردد أو يستطعم الفتح.

ابن عرفة: وروى ابن عبد الحكم، لا بأس بفتحه على إمامه في فرضه ونفله.

الباجي: وروى ابن حبيب: إلا إن ينتظر الفتح، أو يخلط آية رحمة بعذاب أو غير بكفر^(١).

ص: (ومن جال في أمور الدنيا نقص ثوابه، ولم تبطل صلاته)

ش: تقدم أن المشهور كراهة التفكير بالديوي في صلاته، ومقابلته لابن العربي، قال في التوضيح: وكان سحنون يعيدها، لعله على الورع، وعن ابن العربي: إن عزبت بأمر خطر في الصلاة أو سبب عرض في الصلاة لم يضر، وإن كان بأسباب متقدمة دنيوية نوى ترك الاعتماد.

- ما يعين على الحضور في الصلاة - : فائدة: قال سيدي أحمد زروق: يعين على الحضور في الصلاة الفكرة قبلها، وإدمان الطهارة، والحضور فيها، وخفة المعدة، واستواء القامة في القيام، وقراءة: الناس، قبل دخولها، ويدفعها بعد الحصول أن يطعن بسبابته اليمنى فحذه اليسرى.

ص: (ومن دفع المشاة من بين يديه أو سجد على شق جبهته أو سجد على طية أو طيتين من عمامته فلا شيء عليه)

(١) بداية المجتهد ١/٢٦٦.

ش: أي أن دفع المصلي مَنْ بين يديه لا يوجب سجوداً، بل هو مطلوب لقوله عليه الصلاة والسلام: (إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه، وليداره ما استطاع، فإن أبا فليقاتله، فإنما هو شيطان)^(١)

المازري: الإجماع على أنه لا يجوز له أن يقاتله المقاتلة المفسدة للصلاة. وقد قال مالك: يمنعه بالمعروف. وقال أشهب: إذا كان بعيداً فليداره بالإشارة، ولا يسيء إليه، فإن فعل، وإلا تركه، فإن مشى ونازعه لم تفسد صلاته. قال في التوضيح:

واختلف في معنى المقاتلة، ف قيل المراد بها أوائلها، وهي المدافعة بعنف ما لم يؤد إلى العمل الكثير في الصلاة. وقيل معناها: اللعنة، لقوله تعالى: (قاتلهم الله)^(٢) أي لعنهم.

قوله: أو سجد على شق جبهته، أي لأن الواجب من الجبهة أقل شيء، وما سواه مستحب، وترك المستحب لا يوجب سجوداً.

قوله: أو سجد على طية.. الخ قال ابن الحاجب: ولو سجد على كور عمامته كالطاقة والطاقتين أو طرف كفه صح. قال في التوضيح: وهذا فيما شُدَّ على الجبهة، لا فيما برز عنها حتى يمنع لصوقها بالأرض، فإن ذلك لا يجزي اتفاقاً. والطاقة هي التعصية، قاله الأبي.

ص: (ولا شيء عليه في غلبة القيء والقلس في الصلاة)

ش: القلس ماء حامض تقذفه المعدة، ولا شيء فيه، لأنه كالتشاؤب، والعطاش.

ونقل ابن عرفة في بطلان صلاة من ابتلعه بعد فصله عمداً قولين، قيل تبطل، وقيل أساء، ولا يعيد، وسهو منجبر، وما ذكره في القيء إذا كان غلبة هو المشهور.

ابن عرفة: وعمد قيء وابتلاعه بعد فصله مبطل، وفي غلبة قيئه سماع

(١) الموطأ ١١٨، ١١٩ والمفهم ١٠٤/٢ ومابعدا وانظر الذخيرة ١٥٢/٢.

(٢) سورة المنافقون الآية (٤).

القرينان مع رواية ابن القاسم، وسماع عيسى مع المشهور، وفي بطلانها بابتلاع مفصوله سهوا أو غلبة، ثالثها: إن سهى.

ص: (وسهو المأموم يحمله الإمام إلا أن يكون من نقص الفريضة)

ش: الأصل فيما قاله قوله عليه السلام: (الإمام ضامن)^(١) وفسره أهل العلم بأنه يحمل عن المأموم أشياء كسجود السهو، والقراءة، واستمر العمل على ذلك من وقت النبي عليه السلام ومن بعده من سلف الأمة، لم يؤمر مأموم بالسجود لسهوه خلف الإمام.

قوله: إلا أن يكون من نقص الفريضة، لاشك أن الإمام لا يحمل الفرائض كالركوع والسجود، واختلف هل يحمل تكبيرة الإحرام إذا نسيها المأموم.

قال القلشاني: لا يحملها، وروى ابن وهب: أنه يحملها ونحوه لأشهب بزيادة، والأفضل إعادة الصلاة احتياطاً، انظر بقية كلامه.

ص: (وإذا سهى المأموم أو زوحم، أو نعس عن الركوع وهو في غير الأولى فإن طمع في إدراك الإمام قبل رفعه من السجدة الثانية ركع ولحقه، وإن لم يطمع ترك الركوع وتبع إمامه، وقضى ركعة في موضعها بعد سلام إمامه)

ش: اعلم أن المذهب اختلف في المأموم إذا غفل أو سهى أو نعس أو زوحم أو اشتغل بحل إزاره أو ربطه، وما أشبه ذلك حتى ركع الإمام ورفع وهو على حالته تلك على أقوال فقيهل يتبع إمامه مطلقاً، ومعنى الاتباع أنه يركع ويلحقه. وقيل بفواتها مطلقاً، ويقضيها بعد سلام إمامه، لأنه لو أتى بها لأدى إلى مخالفة الإمام، والقضاء في حكمه.

وقيل لا يتبعه، في الأولى، ويحكم بفواتها ويتبعه فيما عداها، هذا هو المشهور.

وقيل يتبعه مالم تكن جمعة فإنه يلغياها.

(١) أبو داود ٣٥٦/١ والترمذي ٤٠٢/١ وأحمد ٢٣٢/٢ وانظر المغني عن حمل الأسفار ١٢١/١.

واختلف على القول بالاتباع إلى أيِّ حَدٍّ يتبعه على قولين، فقليل يتبعه ما لم يرفع من سجود هذه الركعة المسبوق فيها، والمشهور اعتبار السجدة الثانية، وقيل الأولى.

الثاني: أنه يتبعه ما لم يعقد الركعة التي تليها على الخلاف في العقد. هذا كله إذا كان لولا ما اعتراه من الغفلة وما أشبهها لأدرك معه الركوع، وأما لو أحرِمَ بعد أن ركع الإمام فلم يدرك معه حتى رفع رأسه، فقد فاتته الركعة، ولا يجزيه أن يركع بعده ويتبعه باتفاق.

ص: (وإن سهى عن السجود أو نعس أو زوحم حتى قام الإمام إلى الركعة الأخرى سجد إن طمع في إدراك الإمام قبل عقد الركوع، وإلا ترك وتبع الإمام وقضى ركعة أخرى أيضا)

ش: أي إذا سهى المأموم أو نعس . . الخ ، فإن طمع في الإدراك قبل عقد إمامه فَعَلَ ما ترك ولحقه، وإن لم يطمع تِمَادَى وقضى ركعة لأنه لو رجع لإصلاح الأولى لم يصح بيده سوى ركعة مع مخالفة الإمام.

قال في التوضيح: هذا ليس بمتفق عليه كما قيل، فإن ابن رشد نقل روايتان، أحدهما: هذه. والثانية: مثل الركوع، لا يتبعه في الأولى، ويتبعه في الثانية واختلف إذا كانت الأخيرة، ولم يتبعه لذلك حتى سَلَّمَ الإمام، فقال ابن القاسم، وأشهب، ومطرف، وابن الماجشون: يسجد بعد السلام ويجزيه، وقيل لا يسجد ، وسلام الإمام حائل، فيأتي بركعة.

ص: (وحيث قضى الركعة فلا سجود عليه إلا أن يكون شاكا في الركوع والسجود)

ش: يعني أنه إذا كان متيقنا للنقص لم يسجد لأن الركعة التي فاتته كانت مع وجود الإمام، وهو يحمل عنه الزيادة، والركعة التي يأتي بها في محلها إن كان شاكا سجد بعد السلام لاحتمال نقص، فتكون الركعة التي قضاها زيادة محضة والله أعلم.

ص: (ومن جاءته حَيَّةٌ أو عقرب فقتلها فلا شيء عليه إلا أن يطول فعله أو يستدبر القبلة، فإنه يقضيها) = (فإنه يقطع)

ش: يعني أن من جاءته عقرب أو لَفُوع وشبهها فقتلها في الصلاة فلا شيء عليه، ولا يكره له قتلها، بل هو واجب، وإن كانت لا تريده كره له ذلك في الصلاة، وفي سجوده قولان. وهذا كله إذا كان الفعل يسيراً، وأما إن كان كثيراً فإنه مبطل.

وإليه أشار بقوله: إلا أن يطول الخ..

قوله: فإنه يقضيها: أي الصلاة، ولو كان: فإنها تبطل، لكان أولى إذ القضاء لا يصدق إلا على ما كان بعد الوقت، والله أعلم.

مسألة: (١) ابن عرفة، سمع القرينان: حمل ولده إذا قام، ووضعها إذا سجد لضرورة جائز. ابن رشد، ولا بن القاسم: إن فعله لحب ولم يشغله لم يعد.

قلت: الذي في سماع موسى: إن أمسكته أمه راحة أو ساجدة، ولم تضعه لم تعد.

الباجي: إن كان على عاتقها أو في ثوب معلق بها وإن أمسكته بيدها تضعه وترفعه فكثير يبطلها أه.

مسألة: (٢) سمع ابن زياد: من رمى طيراً في صلاته أساء، ولا تفسد إن لم يطل.

ابن رشد: إن كان جالساً، والحجر أو القوس بجانبه، ولو تناولهما قائماً بطلت صلاته.

ص: (ومن شك هل هو في الوتر أو في ثانية الشفع جعلها ثانية الشفع وسجد بعد السلام، ثم أوتر)

ش: أي يجعلها ثانية لإيقاع الشك، ويسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر إلى الشفع من غير سلام، فيكون قد صلى الشفع

(١) هامش: أعرف أن حمل الصبي في الصلاة لضرورة أو لحب جائز في الأول، وتبطل به في الثاني، وانظر المنتقى ٣٢٩/٢ وما بعدها.

(٢) هامش: أعرف أن من رمى طائراً وهو في الصلاة لم تفسد صلاته.

ثلاثا، وهذا هو المشهور.

وروي أنه يسجد قبل السلام لاحتمال أن يكون في وتر فيشفعه بسجدة للنهي الوارد: (لا وتران في ليلة)^(١) وقيل لا سجود عليه مطلقا، حكاه ابن عات.

ص: (ومن تكلم بين الشفع والوتر ساهيا فلا شيء عليه، وإن كان عامدا كره ولا شيء عليه)

ش: أي لا سجود عليه، لأن مذهبا أن الوتر واحدة، والشفع ليس منه، وإن كان عامدا كره مراعاة لمن يقول هو ثلاث، ولا سجود عليه لأن ترك المستحب لا يوجب سجودا، ومسائل الشفع والوتر كثيرة ولنذكر منها شيئا تتهما للفائدة.

فنقول والله الموفق:

المشهور أن الشفع مستحب، وقيل سنة، نقل القولين: البرزلي. والمنصوص أن الوتر سنة، وهو أكد السن كلها. وخرج اللخمي وجوبه من قول سحنون: يُجرح تاركه.

ومن قول أصبغ: يُؤدَّبُ، ويستحب أن يكون آخر صلاة الليل، فإن أوتر ثم تنفل جاز، ولم يُعد على المشهور، هذا إذا عَرَضَتْ له نية التنفل بعد أن أوتر، وأما إن قصد أولاً أن يوتر، ثم يتنفل فإنه يكون مخالفا للسنة، ويكره أن يصلي الشفع والوتر من غير سلام بينهما إلا إذا اقتدى، فواصل فيتبعه خلافا لأشهب.

قال البرزلي: ومن لم يفصل بين الشفع والوتر، فالذي يقوله الشيخ: يسلم ثم يسجد، ويعيد الوتر، وقيل يجزيه أه.

ويكره الوتر بواحدة، وإن لمساfer ومريض خلافا لسحنون، وروى جوازه للمسافر، والشفع قبلها للفضيلة، وقيل للصحة، ولا يشترط كونه لأجله على الأظهر، وفي شرط اتصاله قولان.

(١) انظر عارضة الأحوذني ٢٥٢/٢ وانظر الذخيرة ٣٩٢/٢ ومابعدها المغني ٣٢٣/١.

ص: (والمسبوق إن أدرك مع الإمام أَقَلَّ من ركعة فلا يسجد معه لا قبلياً ولا بعدياً فإن سجد معه بطلت صلاته)

ش: ما ذكره هو قول ابن القاسم، وهو المشهور، ووجهه أنه لم يُدرك جزءاً يعتد به، وقال سحنون: يسجد معه القبلي لأنه لما دخل مع الإمام وجبت عليه متابعتة. ابن عبد السلام: وهو الظاهر ببادي الرأي. قال: وقالوا: لو تبعه على قول ابن القاسم بطلت صلاته. ابن هارون: وقال صاحبه أنها لا تبطل.

قال عيسى: كان عامداً أو جاهلاً، ويعيد السجود بعد السلام استحباباً عند ابن القاسم، ووجوباً عند أشهب قال في التوضيح: وفي كلام ابن هارون نظر لأن الكلام الذي نقله عن اللباب، إنما نقله في سجود البعدي وهو الآن لم يأت.

ص: (فإن أدرك معه ركعة كاملة أو ركعتين سجد معه القبلي، وأخر البعدي حتى يتم صلاته ويسجد بعد السلام)

ش: يعني أن المسبوق إذا لحق ركعة فأكثر وسجد إمامه قبل السلام، فإنه يسجد معه سواء حضر السهو أم لا. وهذا هو المشهور، وقال أشهب: إنما يسجد إذا قضى ما فاتته، وروي عن ابن القاسم، قال ابن رشد: وهذا على قياس القول بأن ما أدرك مع الإمام هو أول صلاته ليكون سجود في وسط. ابن عرفة:

وتخريج ابن رشد على أن ما أدرك أول صلاته، يُرد بأن لزومه حكم الإمام يقتضي التبعية مطلقاً، والأولى توجيهه باحتمال سهو يحدث له.

قوله: وأخر البعدي: يعني أن المسبوق لا يسجد البعدي مع الإمام، بل يقوم ليقضي ما عليه، فإذا سلم سجده.

واختلف في وقت قيامه للقضاء، فقليل بعد سلام الإمام وهو المختار عند ابن القاسم، وقليل بعد السجود، قال ابن القاسم أيضاً، وهو أحب إليّ، وقليل هما سواء.

تنبيه: إذا قام ولم ينتظره فإنه يقرأ ولا يسكت، وإن جلس فإنه يشغل بالدعاء ولا يتشهد لأنه تَشَهَّدَ.

ص: (فإن سجده مع الإمام بطلت صلاته، وإن كان ساهيا سجد بعد السلام)
ش: أي فإن سجد المسبوق البعدي مع الإمام بطلت صلاته، وظاهره سواء كان عامداً أو جاهلاً، وهو كذلك في العمد وعَدَرَه ابن القاسم هنا في الجهل فجعله كالنسيان، مراعاتاً لمن يقول بالسجود، وهو قول ابن شعبان، وقال عيسى: يعيد الجاهل أبداً.

قال في البيان: وهو القياس على أصل المذهب لأنه أدخل في الصلاة ما ليس منها.

ص: (وإن سهى المسبوق بعد سلام الإمام فهو كالمصلي وحده)
ش: كلامه يتناول صورتين، الأولى: أن ينفرد المسبوق بالسَّهْوِ دُونَ الإمام. والثانية:

أن يسجد مع الإمام ثم يترتب عليه هو سهو وحده. وظاهر كلام الشيخ أن حكمه حكم المصلي وحده، أي يسجد لسهوه فيهما، وهو كذلك في الأولى من غير خلاف.

وفي الثانية على المشهور خلافاً لابن الماجشون، فإنه قال: يعتني بسجوده الأول.

ابن عبد السلام: بناء على استصحاب حكم المأمومية أولاً. قال: ينبغي أن يكون من ثمرة هذا الخلاف فيما يأتي بعد سلام الإمام، وسقوطها، واعترضه خليل فانظره.

ثم إذا فَرَعْنَا على المشهور في الصورة الثانية فإن كان سجود الإمام بعدياً وسجود المسبوق بعدياً فما هنا لاشك أنه لا يسجد مع الإمام، وأنه يسجد بعد سلامه، وهو ينوب له عنهما وإن كان سهى بعد الإمام بنقص فقال ابن القاسم وأشهب: يرجع سجوده قبل السلام تغليبا لاجتماع الزيادة والنقص.

وقال عبد الملك: يسجد بعد السلام تغليبا لحكم الإمام . والله أعلم .

ص: (وإذا ترتب على المسبوق بعدي من جهة إمامه، وقبلتي من جهة نفسه أجزأه القبلي)

ش: هذا هو مذهب المدونة، وقال ابن حبيب: يسجد بَعْدَ، وقد تقدم . والله أعلم .

ص: (ومن نسي الركوع وتذكره في السجود رجع قائما، ويستحب له أن يعيد شيئا من القراءة ثم ركع وسجد بعد السلام).

ش: أي إذا انحط للسجود ناسيا للركوع، ثم تذكر في السجود فإنه يتدارك الركوع لعدم فوات محل التدارك .

واختلف في كيفية رجوعه ، فالمشهور أنه يرجع قائما كما ذكره الشيخ، ثم ينحط للركوع من قيام بناء على أن الحركة للركن مقصودة، وعليه فيستحب أن يقرأ شيئا ليكون ركوعه عقب قراءة، وقيل يرجع راکعا بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة، وهذا القول إنما يتصور إذا ذكر الركن وهو في الانحطاط إلى السجود أو في غيره مما يتصور فيه الرجوع راکعا . وأما إن ذكر وهو قائم في الثانية قبل عقد الركعة، فلا يتأتى القول بالركوع منحنيا، ولا يظهر إلا القول الأول . والله أعلم .

ص: (ومن نسي سجدة واحدة وتذكرها بعد قيامه رجع جالسا وسجدها إلا أن يكون قد جلس قبل القيام فلا يعيد الجلوس، ومن نسي سجدين خَرَّ ساجدا ولم يجلس وسجد في جميع ذلك بعد السلام).

ش: لا يخلو حال من نسي سجدة واحدة من أن يكون جلس أولا، فإن كان خَرَّ ساجدا من غير جلوس اتفاقا، وإن لم يكن جلس رجع إلى الجلوس، ثم سجد ، وقيل يرجع ساجدا من غير جلوس بناء على أن الحركة مقصودة أولا؟

قوله: ومن نسي سجدين خَرَّ ساجدا، أي يَخِرُّ إليهما من قيام كما كان يصنع لو لم ينسهما .

واختلف إذا لم يذكر ذلك إلا وهو راعٍ في الثانية هل يرفع رأسه فيخبر
للسجود من قيام ورجح أو ينحط من ركوعه، على قولين.

ابن عرفة : وخرجهما المازري على لغو حركة الركن وقصدها.

ص : (وإن تذكر السجود بعد رفع رأسه من الركعة التي تليه تمادى على صلاته
ولم يرجع والغى ركعة السهو، وزاد ركعة في موضعها باناً، وسجد قبل
السلام، وإن كانت من الأوليين وتذكر بعد الثالثة أو بعد السلام، لأن
السورة والجلوس لم يفوتا)

ش : ظاهر كلامه إذا تذكر وهو راعٍ يرجع إلى إصلاح الأولى، ولا يكون
العقد إلا برفع الرأس، وهو قول ابن القاسم، وقال أشهب : يفوت
بوضع اليدين على الركبتين، واتفقا على أن وضع اليدين على الركبتين
عقد في مسائل^(١) وهي : ترك السورة، والسر والجهر، وذكر القبلي من
فريضة في فريضة أو نافلة، وترك التكبير في صلاة العيدين، وسجود
التلاوة، ونسيان الركوع من التي قبلها، ومنها من أقيمت عليه المغرب
وهو فيها قد مكن يديه من ركبته في ركوع الثالثة، ومنها من سلم من
ركعتين ساهياً ودخل في نافلة ولم يذكر إلا وهو راعٍ.

قوله : والغى ركعة السجود، أي لبطلانها، ويأتي بركعة في موضعها باناً
أي بأم القرآن فقط لأن صلاته تحولت فصارت الثانية أولى، والثالثة ثانية،
والرابعة ثالثة، ويكون سجوده كما ذكر الشيخ، لأن الركعة من الأوليين،
وفات محل التدارك فمعه الزيادة والنقص، فيكون سجوده قبل السلام،
فالزيادة : الركعة الملقاة والجلوس في غير محله. والنقص : ترك السورة،
لأنه إنما يأتي بها بناء، وإن كانت من الأخيرتين أو من الأوليين ولم يفته
محل التدارك، بل أصلح لم يكن معه غير الزيادة فليسجد بعد السلام.

تنبيه : ما تقدم من أن ركعات الصلاة تتحول هو المشهور، وقيل إنها لا
تتحول، وتبقى على حالها، وعليه فالركعة التي بها قضاء يقرأ فيها بأم
القرآن وسورة، وهذا في حق الإمام والفذ، وأما المأموم إذا بطلت عليه

(١) هامش : أعرف المسائل التي يحصل فيها عقد الركعة بالانحناء للركوع.

الأولى فلا خلاف أن الثانية باقية على حالها لأن صلاته مبنية على صلاة إمامه . والله أعلم .

تتميم : من صلى صلاته إلى آخرها ثم تذكر له ما يُفسد بعضها ، فأما إن يذكر ما يفسد له ركعة أو ركعتين أو ثلاث ركعات فإن ذكر ما يفسد له الركعة الأولى فإنه يأتي بها بأَم القرآن فقط . ويسجد قبل السلام ، لأنه نقص السورة والجلوس الأول ، لأنه جلس في غير محله على ركعة فقط فلا يعتد به ، وزاد الركعة المُلغاة .

وإن ذكر ما يفسد له ركعتين ، فإنه يأتي بهما بأَم القرآن خاصة ، وتكون صلاته كلها بأَم القرآن ، ويسجد أيضا قبل السلام ، لأنه نقص السورتين وزاد الركعتين المُلغيتين ، ونقص أيضا الجلوس الأول ، لأنه كشف الكاشف أن جلوسه كان على غير شيء .

وإن ذكر ما يفسد له ثلاث ركعات ، فإنه يأتي بركعة بأَم القرآن وسورة ، ويجلس لأنها ثانيته ، ويقوم فيأتي بالركعتين الباقيتين بأَم القرآن فقط ، ويسجد قبل السلام لأنه نقص السورة ، وزاد ما لغاه ، وإن ذكر أنه ترك سجدة من كل ركعة قبل أن يسلم فإنه يسجد سجدة لتتم له الركعة الرابعة فينبني عليها لتصير هي الأولى ، ويأتي بالصلاة على نحو ما تقدم ، وإن تذكر في تشهد الرابعة أنه ترك سجدة لا يدري من أي ركعة هي ، فقال ابن القاسم : يخبر ساجدا لاحتمال كونها من الرابعة ، ولا يتشهد لأن المحقق معه ثلاث ركعات . وقال عبد الملك : يتشهد لأن التشهد من تمامها ، ثم يأتي بركعة لاحتمال أن تكون من إحدى الثلاث الأول .

وقال أشهب وأصْبَغ : لا يسجد ، بل يأتي بركعة فقط ، لأن المطلوب إنما هو رفع الشك بأقل ما يمكن ، وكلما زاد على ذلك فهو زيادة يجب طرحها ، ويسجد قبل السلام عند ابن القاسم لأنه يأتي بالركعة بأَم القرآن فقط . وقال أشهب : يأتي بها بأَم القرآن وسورة ويسجد بعد السلام . ابن الحاجب : فلو كان في قيامها جلس ثم سجد ، ثم تشهد على الأولين ، فلو كان في قيام الثالثة جاءت الثالثة — (جاء بالثالثة) — أي فعلى قول

لابن القاسم يسجد ولا يتشهد، وعلى قول أشهب : لا يسجد بل يني على ركعة فقط والله أعلم.

ص: (ومن سلم شاكاً في كمال صلاته بطلت صلاته)

ش: أي من سلم شاكاً في كمال صلاته، ثم تبين له بعد سلامه أنه كان قد أكملها فإنها تبطل.

ابن رشد: وهو الأظهر. وقال ابن حبيب: صلاته تامة.

ص: (والسهو في صلاة القضاء كالسهو في صلاة الأداء سواء)

ش: هذا ظاهر.

ص: (والسهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في ستة مسائل، الفائحة، والسورة، والجهر، والسر، وزيادة ركعتين، ونسيان بعض الأركان إن طال)

ش: قال في المدونة: والسهو في الفرض والتطوع على الرجال والنساء سواء. ابن ناجي:

نقضت بخمس مسائل:

الأولى: من ترك السورة في النفل فإنه لا يسجد.

الثانية: أن نوافل الليل يطلب فيها بالجهر، فإن سر فلا شيء عليه.

الثالثة: -

الرابعة: إن عقد الثالثة في النافلة أتمها أربعاً.

الخامسة: من ترك ركناً من نافلة على وجه النسيان، وطال لاشيء عليه، بخلاف الفريضة في جميع ذلك. أهـ.

والسادسة: من ترك الفائحة في غير الفريضة، ولم يتذكر حتى عقد الركعة فإنه يجزيه سجود السهو بخلاف الفريضة، فإنه يلغيها، على أن في تركها في الفريضة خلاف مشهور.

ص: (ومن نسي الفائحة في النافلة وتذكر بعد الركوع تماًدى وسجد، بخلاف

الفريضة فإنه يلغى تلك الركعة، ويزيد أخرى، ويتمادى ويكون سجوده كما ذكرنا في تارك السجود)

ش: لما ذكر أن السهو في النافلة بخلاف السهو في الفريضة في مسائل ، وذكرها مجملة أخذ الآن في ذكرها مفصلة .

قوله: وتذكر بعد الركوع، احترز مما إذا ذكر قبل الركوع فإنه يرجع إلى قراءة الفاتحة من غير خلاف، والمشهور أنه يعيد السورة ، وهل يسجد لإعادة السورة بعد السلام أولاً؟

وهو الصحيح، قولان. والفريضة والنافلة سواء، وأما إن تذكر بعد الركوع في النافلة فإنه يتمادى ويسجد قبل السلام.

واختلف في الفريضة، فقليل مثل النافلة يجزي فيها سجود السهو قبل السلام، وعليه لا فرق بين الفريضة والنافلة، وقيل يسجد قبل السلام، ويعيد الصلاة احتياطاً، واستحسنه صاحب الرسالة، ورجحه ابن القاسم، وجعله اللخمي المشهور، وقيل يلغى ويأتي بركعة ورجحه ابن القاسم، وجعله عياض المشهور، وجرى عليه الشيخ هنا.

قوله: ويكون سجوده كما ذكرنا -الخ- أي أنك تنظر فإن كان أسقطها من الركعتين الأخيرتين سجد بعد السلام لتمحض الزيادة ، وإن كان أسقطها من الأولين ولم يذكر حتى فات أن يسوق الجلوس الوسط في محله ، فتذكر وهو قائم في الرابعة، فإنه يجعلها ثالثة، ويأتي بركعة بأم القرآن خاصة، ويسجد قبل السلام لاحتمال الزيادة والنقص.

تنبيهات:

الأول: اختلف هل تجب الفاتحة في كل ركعة أو في الجلُّ أو في النصف أو في ركعة وهو للمغيرة، أقوال، والأولان مشهوران.

الثاني: ما تقدم من الخلاف، إنما ذكره في الرسالة فيمن ترك قراءتها في كل ركعة في الرباعية، أو الثلاثية.

الثالث: قال في التوضيح: إذا بنينا على قول، فقرأها في ركعة من أي

صلاة صحت صلاته، وإن بنينا على قول غيره، فأما إن يترك القراءة في نصف صلاته، أو في أقلها، فإن ترك في نصف صلاته كركعة من الثنائية، أوركعتين من الرباعية، فقولان.

قال ابن عطاء الله: أشهرهما أنه يتمادى، ويسجد قبل السلام، ويعيد، وهو مذهب المدونة، والثاني قول أصبغ، وابن عبد الحكم: يلغي ما ترك فيه ويأتي بمثله، ويسجد بعد السلام أهـ.

الرابع: إن بنينا على قول المغيرة، وتركها في الأقل كركعة في الرباعية، فأما أن يذكر ذلك بعد فراغه من الصلاة، أو في الصلاة، وإن ذكر في الصلاة فلا يخلو إما أن يذكر ذلك في الركعة الأولى، أو في غيرها، وإن ذكر ذلك في الركعة الأولى، فلا يخلو إما أن يذكر ذلك قبل الركوع، أو هو راع، أو بعد تمام الركعة، انظر التوضيح.

ص: (ومن ترك السورة أو الجهر أو السر في النافلة، وتذكر بعد الركوع تمادى ولا سجود عليه بخلاف الفريضة)

ش: هذا ظاهر مما تقدم، ذكر البرزلي في المسائل المنسوبة لابن قداح: أن من صلى الوتر بالفاتحة فلا سجود مع العمد، ويسجد قبل السلام مع السهو. قال: وظاهر العتبية: لا سجود مطلقا، وهو الظاهر لأن قراءة الفاتحة في غير الفرائض هي المؤكدة، وما زاد استحبابا، فلا سجود في وتر، ولا نافلة.

ص: (ومن قام إلى ثالثة في النافلة، فإن تذكر قبل عقد الركعة رجع وسجد بعد السلام، وإن عقد الثالثة تمادى، وزاد رابعة، ويسجد قبل السلام، بخلاف الفريضة، فإنه يرجع متى ما ذكر، ويسجد بعد السلام)

ش: قوله: رجع وسجد بعد السلام، أي لتمحض الزيادة، واختلف إذا ذكر وهو منحن، فقال مالك: يرفع رأسه ويتمادى، وقال أيضا: يرجع إلى الجلوس، وبه أخذ ابن القاسم.

وهو على الخلاف المعلوم في عقد الركعة، قوله: وإن عقد الخ. . أي وإن

لم يتذكر حتى رفع رأسه من ركوع الثالثة ، فإنه يتمها أربعاً ، وظاهر كلامه سواء كان في ليل أو نهار ، وهو مذهب المدونة .

قال ابن مسلمة : إن كان في نهار فكذلك ، وإن كان في ليل رجع متمماً ما ذكر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : (صلاة الليل مثنى مثنى)^(١) .

وقيد المشهور بما عدّى ركعتي الفجر ، لأنه لا نافلة بعدهما . قوله : وسجد قبل السلام ، هو المشهور ، وقيل بعده ، وهما للمالك . واختلف في توجيه المشهور ، فقليل لأنه نقص الجلوس ، واختير ، واستظهره صاحب التوضيح .

فرع : من قام لخامسة في النافلة رجع مطلقاً عقد ركعة أم لا ، وسجد قبل السلام ، وقيل بعده ، والمختار إن كان جلس في الثانية فبعده ، وإلا فقبله .

ص : (ومن نسي ركناً من النافلة كالركوع والسجود ولم يتذكر حتى سلم وطال ، فلا إعادة عليه بخلاف الفريضة فإنه يعيد أبداً ، ومن قطع النافلة عامداً أو ترك منها ركعة أو سجدة عمداً أعاد أبداً)

ش : يعني أن من نسي ركناً من النافلة وما في معناه إذا كان مغلوباً على قطعها ، كما إذا صلى ركعة ثم سلم ناسياً وطال أو غلبه الحدث على كمالها فلا شيء ، أي لا قضاء عليه في جميع ذلك بخلاف الفريضة فإنه يعيدها أبداً ، وأما إذا قطع النافلة من صلاة أو غيرها عامداً فإنها تلزمه إعادتها أبداً ، لأنه لما شرع فيها لزمه إتمامها ، وصارت واجبة عليه بالشروع ولا عذر عليه .

فائدة : هذه المسألة إحدى المسائل السبع التي تلزم بالشروع فيها ، وهي : الصلاة ، والصوم ، والإعتكاف ، والحج ، والعمرة ، والإتمام ، والطواف . ونظمها بعضهم فقال :

صلاة وصوم ثم حج وعمرة	يليهما طواف واعتكاف وإتمام
يعيدهم من كان للقطع عامداً	لعودهم فرض عليه وإلزام

(١) أبو داود ٨٠ / ٢ وفتح الباري ٤٨ / ٣ وما بعدها ، وانظر الذخيرة ٣٩٣ / ٢ .

قال في التوضيح : وانظر ما ذكره من لزوم الإعادة في الإتمام ، فإن الظاهر عدم لزومه . أهـ .

ومعنى الإتمام ، إذا نوى الإتمام في صلاة السفر ، فإنه لا يتنفل إلى القصر ، والله أعلم .

ص : (ومن تنهد في صلاته فلا شيء عليه إلا إن ينطق بحرف)

ش : ظاهر كلامه إذا لم ينطق بحرف فلا شيء عليه سواء تنهد عمدا أو جهلا أو غلبةً .

وقال البرزلي في المسائل المنسوبة لابن قداح : مسألة : من تنهد في صلاته غلبةً فمغتفر ، وبغير غلبة عمدا أو جهلا بطلت ، أو سهوا فالفد والإمام يسجد للسهو والمأموم يحمله عنه إمامه . قال : ولو كان لتذكر الآخرة فجائز كالبكاء لخوف الله عز وجل ، والدار الآخرة ، وإنما ذلك إنما تركب من حروف مفهمة التحزن ، والله أعلم .

قال : ومثله من نفخ في الصلاة بألف والفاء

قلت : وفيه خلاف هل هو كالكلام أم لا ، ؟ قال ومثله إذا بصق في الصلاة بألف والفاء .

قلت : بصق عامدا أو جاهلا أو ناسيا فالحكم ما تقدم .

قال : والبكاء في الصلاة غلبة جائز ، وبغير غلبة يكره .

قلت : ومعناه ما لم يكثر فتبطل أو يكون لأمر الآخرة فيجوز . وذكر بعض شراح الرسالة أن الضحك للآخرة وما أعد الله فيها لأوليائه كذلك ، وفيه نظر ، وظاهر المذهب أن الضحك مناف مطلقا أهـ . كلام البرزلي . .
وقد تقدم قبل هذا مثله .

ص : (وإذا سهى الإمام بنقص أو زيادة سجد المأموم)

ش : يعني أن المأموم إذا لم يسه ، وسهى الإمام وحده بزيادة أو نقص ، فإن السهو يلزم المأموم لقوله ﷺ : (ليس على من خلف الإمام سهو فإن

سهى فعليه، وعلى من خلفه^(١).

ثم إن الإمام إذا سجد، سجد معه المأموم ولو كان مسبوقا، إلا أن المسبوق يؤخر البعدي كما تقدم، فإن لم يسجد الإمام سجد المأموم. قال: ابن الحاجب: ولو لم يسجد الإمام لسهوه سجد المأموم. قال ابن فرحون: يعني أن الإمام إذا اعتقد أنه لم يسقط شيئا، وسهى عن السجود، وعلم المأموم بسهوه فإنه يلزمه السجود، وإذا لم يسجد الإمام على طريق العمد فالظاهر بطلان الجميع.

وهذا قاله المؤلف، وظاهره سواء كان السجود بعديا أو قبليا، ولا تبطل الصلاة به، فإن كان مما تبطل الصلاة به فتبطل أيضا على المأموم وهذا الذي يظهر ببادي الرأي، لكن قال ابن رشد في البيان: فإن كان السجود مما تبطل الصلاة بتركه، ولم يرجع الإمام إلى السجود بطلت صلاته، وصحت صلاتهم، لأن كلما يحمله الإمام عمن خلفه لا يكون سهوه عنه سهوا لهم إذا هم فعلوه، وهذا أصل، وبالله التوفيق.

ص: (وإذا قام إمامك من ركعتين فسيح به فإن فارق الأرض فاتبعه، وإن جلس في الأولى أو في الثالثة فلا تجلس معه)

ش: قوله: قام أي تزحزح للقيام، قوله: فسيح به، أي لِمَا جاء في الحديث: - (من نابه شيء في صلاته فليسيح)^(٢).

قوله: فإن فارق الأرض فاتبعه، أي وجوبا، لأنه حينئذ مأمور بالتمادي.

قوله: وإن جلس في الأولى الخ. . أي لا تتبعه لأنه مخطيء في فعله فلا تتبعه في خطأه.

فرع: فإن رجع الإمام إلى الجلوس بعد اعتداله، وقبل قيام المأموم فعلى رواية ابن القاسم أنه يسجد بعد السلام، ويبقى الإمام جالسا معه، ولا يقوم إلا بقيامه لأنه عنده جلوس يعتد به، وعلى رواية أشهب أنه يسجد قبله.

(١) انظر رسالة الصلاة للإمام أحمد ٦٥ وانظر سبل السلام ١/ ٤٠٠.

(٢) المحلى ٢/ ١٢٠ والمفهم ٢/ ١٣٧ ومابعدهما، والبخاري مع الفتوح ٣/ ٧٥ ومابعدهما.

قال سند: يحتمل أن يقال لما اعتدل الإمام تعين على المأموم اتباعه، وإذا أخطأ الإمام بالرجوع لم يتبعه المأموم في خطئه، ويترك فعل ما يجب عليه فعله، وهذا هو القياس، ويحتمل أن يقال على قول أشهب: لا يقوم إلا بقيامه وإن كان لا يعتد به المأموم بأن على جلوسه الأصلي، وليس الإمام بأن على قيامه فيتبعه فيه، ولو قام المأموم فلما اعتدل رجع الإمام، فهذا هنا لا يتبعه على قول أشهب لأنه قد دخل في قيام واجب، ولا يتركه لخطأ الإمام، ويتبعه على رواية ابن القاسم، لأنه فعل يعتد به بعده، ولو اعتدل المأموم قبل الإمام. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ص: (وإن سجد واحدة، وترك الثانية فسبح به ولا تقم معه إلا أن تخاف عقد ركوعه فاتبعه، ولا تجلس بعد ذلك في ثانية ولا رابعة، فإذا سلم فرد ركعة أخرى بدلا من الركعة التي ألغيتها بناء، واسجد قبل السلام)

ش: يعني أن الإمام إذا سجد واحدة وقام فلا يتبعه المأموم ويسبح به، لعله يرجع إليه، فإن خشي أن يعقد الركعة الثانية قام وتبعه، وكانت هي بالنسبة إلى المأموم، فإذا جلس الإمام في الثانية على زعمه كان كإمام جلس في الأولى، فلا يتبعه المأموم، ويقوم فإذا قام إلى الثالثة عنده استمر المأموم معه على القيام، ولا يجلس لأن متابعة الإمام لازمة له، في هذا المحل كإمام قام من اثنتين، فإذا جلس في الرابعة في اعتقاده قام المأموم لأنه بمنزلة من قعد إمامه في الثالثة.

والحاصل: أنهم يتبعوه في القيام دونه، ثم إذا سلم الإمام أتى المأموم بركعة بناء أي بالفاتحة فقط، وسجد قبل السلام لاجتماع الزيادة والنقص، فالزيادة هي الركعة الملقاة، والنقص هو نقصان القراءة من ركعة ونقص الجلوس الوسط.

تنبيه: قال في التوضيح: أصل هذه المسألة لسحنون، وفيها نظر، لأنهم متعمدون لإبطال الأولى لتركهم السجود، ومن تعمد إبطال ركعة من صلاته بطلت جميعها، ولو قيل إنهم يسجدون سجدة، ويدركون الثانية معه فتصح لهم الركعتان ما بعد، فإن قلت: في هذا مخالفة الإمام،

وقضاء في حكمه، وهو غير جائز، فالجواب:-

أما المخالفة فهي لازمة لهم أيضا، لأن الإمام قائم وهم جلوس. وأما القضاء في حكم الإمام فقد أجز. مثله في الناعس، والغافل، والمزحوم خوفا من إبطال الركعة، فكذا هنا.

ص: (فإن كنتم جماعة فالأفضل لكم أن تقدموا واحدا منكم يتم بكم)

ش: اعلم أنه إذا جلس الإمام، وقاموا سبحوا به، فإن ذكر قام وصلى بهم ركعة بأم القرآن، وسجد قبل السلام، وإن لم يفقه وسلم، لم يتبعوه في السلام، وهل يتم بهم أحدهم قولان، أصحهما أنه يتم بهم، وقيل يتمونها أفذاذا.

ص: (وإذا زاد الإمام سجدة ثالثة فسيح به، ولا تسجدها معه)

ش: يسبح به للحديث المتقدم، ولا يسجدها معه لأنها زيادة ليست مشروعة في الصلاة فإن سجدها معه متحققا أنها ثالثة بطلت صلاته.

ص: (وإذا قام الإمام لخامسة تبعه من يتيقن موجبها أو شك فيه، وجلس من يتيقن زيادتها، فإن جلس الأول وقام الثاني بطلت صلاته)

ش: أي إذا قام الإمام لخامسة تبعه فمن يتيقن موجبها كمن علم أن الإمام إنما قام لكونه نسي سجدة مثلا، فإنه يلزمه اتباعه، لأنها ليست خامسة حقيقة، وإن جلس عمدا بطلت لكونه خالف ما لزمه، وظاهر قوله: وإن شك، أن الظن من باب أولى، وهو كذلك، ومن يتيقن أن قيامه كان لغير موجب لعلمه أن الأربع ركعات التي صلاها لا خلل فيها فلا يتبعه، وليجلس، فإن تبعه بطلت صلاته. قوله: فإن جلس الأول، أي من يتيقن الموجب أو ظنه أو شك فيه، قوله: وقام الثاني أي من يتيقن زيادتها، وظاهره أن من ظن زيادتها لا يجلس، وهو موافق لما قاله الباجي، ومخالف لما قاله ابن الحاجب، فإنه قال: ويعمل الظان على ظنه.

قال ابن فرحون: بناء على أن الظن ينزل منزلة اليقين فيجب عليه أن يعمل بمقتضاه. أهـ.

قال في التوضيح: وما ذكره (المص) مخالف لما ذكره الباجي، ولفظه: وإنما يعتمد من صلاته بما تيقن أدائه له، هذا مذهب مالك وأصحابه، وقال أبو حنيفة: يرجع إلى غالب ظنه.

قال: وقد يقال ما ذكر (المص): يتخرج على أحد القولين اللَّذَّين ذكرهما اللخمي فيمن صلى أربعاً، هل حكمه كمن شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً، أو يبني على الظن. قولان. أهـ.

فرع: قال ابن الحاجب: فلو قال لهم كانت لموجب، فأربعة أوجه: من يلزمه اتباعه وتبعه، ومقابله، تصح فيهما، وفي الثالث المنصوص، تبطل، وفي الرابع، متأولاً قولان.

قال في التوضيح: أي فحكم المأمومين على أربعة أقسام، من يلزمه اتباعه وتبعه لتيقنه الموجب أو ظنه أو شكه. ومقابله أي من لم يلزمه اتباعه ولم يتبعه، أي لستيقن انتفاء الموجب أو ظنه على ما قدمه (المص) لا على ما حكاه الباجي. وأما الوجه الأول: الظن فيه معتبر اتساقاً، وقوله: تصح فيهما، أي في الوجهين، لأن كلاً منهما قد أتى بما لزمه.

قال سحنون: وإنما تصح صلاة الجالس إذا سَبَّح بالإمام، وأما إن لم يفعل وَبَعْدَ فليعدَّ أبداً. أهـ.

ابن عبد السلام: والوجه الثالث: من لزمه اتباعه فلم يتبعه، ولا يمكن أن يلزمه هنا لاتباع إلا باعتبار ما في نفس الأمر، ويكون المأموم في هذا القسم في نفس الأمر يلزمه القيام. لكن جلس لاعتقاد الكمال أو لظنه، ولم يصدق ظنه وهو المراد بقوله: وفي الثالث: المنصوص تبطل، وعَدَّره بعض الشيوخ، وذكر ما تخرج منه الصحة.

والوجه الرابع: لم يلزمه اتباعه لتيقنه صلاته الأربع أو لظنه، ولصدق ظنه، لكن تأول وجوب المتابعة، وفيه قولان منصوصان. أهـ.

وأما صلاته هو فقولان. فقال ابن عرفة: لا تبطل على الإمام إن لم يجمعوا كلهم على خلافه، وأما لو اجتمعوا فخالفهم لشكه بطلت عليه وعليهم لوجوب رجوعه من شكه ليقينهم. أهـ.

ص: (وإن سلم الإمام قبل كمال الصلاة فسبح به من خلفه، فإن صدقه كَمَلَ صلاته وسجد قبل السلام).

ش: يعني أن الإمام إذا اعتقد أن صلاته كملت فسلم فسبح به من خلفه، فإن صدقهم رجع بإحرام وكمل صلاته وسجد بعد السلام لتمحض الزيادة.

ص: (وإن شك في خبره سأل عدلين وجاز لهم الكلام بذلك)

ش: أي وإن شك من سَلَّمَ معتقدا للتمام في صدق خبر من أخبره بعدم كمال صلاته، فإنه يسأل عدلين. وظاهر كلامه أنه يجوز له السؤال إذا حدث له الشك بعد السلام، وهو مخالف لما شهره المازري والبخاري كما ستقف عليه. وظاهره أيضا أنه يعمل على قول العدلين كانا مأمومين له أو ليسا معه في صلاته، وهو كذلك على المشهور، وقيل يشترط أن يكونا مأموميه، لأن المأمومين يراعون صلاته كما يراعونها هو، بخلاف غيرهم.

قال في التوضيح: وعلى هذا فيختلف في الفذ إذا أخبره غيره ممن يصغي إلى قوله: بعدما صلى، وفي الشامل: ولا بن القاسم في الفذ يُخبره غير، من يظن صدقه يبنى على يقين نفسه. وقال أشهب: يرجع لعدلين، وظاهره أيضا أنه لا يرجع لقول العدل الواحد وهو كذلك.

قوله: وجاز لهم الكلام بذلك، أي الإمام والعدلين، لأن الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها إذا لم يطل وسواء كان الإمام هو المتكلم أو المأموم أو هما معا، كما إذا سأل فأخبره وهذا هو المشهور لحديث ذي اليدين المعلوم^(١) وقيل الكلام يبطل الصلاة مطلقا، قاله ابن كنانة، وقال سحنون: إن كان بعد السلام من اثنين فلا تبطل، وإلا بطلت.

قال ابن عبد السلام: وفي المذهب قول رابع، كراهة الكلام لإصلاح الصلاة وإن وقع لم يُبطل. قال في التوضيح: هذا الخلاف إنما هو إذا وقع الكلام بعد أن سلم الإمام معتقدا للإتمام كما في الحديث^(٢) وأما إذا شك قبل السلام فحكى البخاري والمازري في ذلك ثلاثة أقوال، المشهور

(١) المفهم ١٨٧/٢ وما بعدها.

(٢) انظر سنن السلام ٣٩٥/١.

أنه لا يجوز له أن يسأل المأمومين إن كان في صلاته وانصرف عنها، ثم حدث له الشك بعد سلامه، هذا لفظ المازري، وعبر عنه اللخمي بالمعروف، ووجهه أنه مع الشك مخاطب بالبناء على اليقين. وقال أصبغ: يجوز السؤال بعد السلام خاصة.

وقال محمد بن عبد الحكم: يجوز قبل السلام وبعده. اللخمي: وأرى ذلك كله لإصلاح الصلاة، وخارج عن الكلام المنهي عنه، فلا فرق بين أن يكون قبل السلام أو بعده، ولا شيء عليه ولا على من كلمه. ابن عرفة: ونقل الشيخ عن ابن القاسم إن شك قبل سلامه فسألهم بطلت صلاته.

ص: (وإن تيقن الكمال عمل على يقينه، وترك العدلين إلا أن يكثر الناس خلفه فيترك يقينه ويرجع إليهم)

ش: مراده باليقين الاعتقاد، ويعني أن الإمام إنما يعمل على قول المأمومين إذا غلب على ظنه ما قالوه بعد سلامه أو شك فيه، فإن جزم الاعتقاد بخلاف ما قالوه لم يرجع إلا أن يكثروا جدا بحيث يفيد خبرهم العلم، والظاهر هنا أنه يرجع إليهم ويترك اعتقاده وفي ذلك أقوال أربعة، قال المازري: اختلف قول مالك في الإمام إذا أخبره من خلفه أنه لم يكمل يرجع إليهم، فروي عنه أنه لا يرجع إليهم إذا كان الأمر عنده بخلاف ما قاله. وبه قال أبو حنيفة، وقال ابن حنبل: يرجع إلى قول اثنين، وبه قال أشهب، واشترطا أن يكونا عدلين، وقال ابن مسلمة: يرجع إلى قول العدد الكثير، ولا يرجع إلى العدد اليسير كالاثنين والثلاثة. أهد.

فرع: قال المازري، قال ابن القصار: إذا شك هل صلى أم لا؟ فأخبروه أنه صلى، فإن كان المخبرون معه في صلاته فهي كمسألة الإمام يشك في عدد الركعات، لأنهم يراعون أمر صلاته كما يراعونها، وإن لم يكونوا معه لم يقبل منهم لأنهم لا تكون مراعاتهم لصلاته أكثر من مراعاته هو لها، وكذلك لو شهد شاهدان أن القبلة إلى جهة كذا لم يصل إليها من يعتقد أنها غير القبلة، ولا يصلي وراءه الشاهدان لاعتقادهما أنه في غير صلاة.

أهـ. ابن عرفة، روى ابن نافع: لا يقبل شاك هل صلى خبر ثقة أنه صلى، والموسوس أرجو قبوله. انتهى تعليقه. قال مؤلفه - بغرة شعبان سنة أربع وعشرين بعد الألف أهـ.

قال الناسخ: كمل الشرح المبارك بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه على يد كاتبه، العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير محمد الأحمر الخياري. كتبه لنفسه، ولمن شاء الله بعده.

وكان الفراغ من نسخه ليلة الإثنين العاشر من شهر رمضان المعظم سنة ١٢٥٤هـ أربعة وخمسين ومائتين وألف من الهجزة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً أهـ

وقلت: انتهى نسخ هذا الشرح المبارك من مخطوطة الحرم النبوي الشريف على يد العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير الراجي غفران ربه اللطيف الخبير له ولوالديه ولأشياخه ولأمة محمد ﷺ عامة محمد بن محمد أحمد بن محمد المختار بن أحمد بن الطالب عيسى الأسمي، وذلك يوم الاثنين من شهر ذي الحجة الموافق ١٤١٩/١٢/٢٦هـ.

الفهارس العامة

فهرس الآيات

فهرس الآيات حسب ذكرها في الكتاب

- ١- ﴿هل تعلم له سميا﴾ ٦٥ مريم
- ٢- ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ ٣٨ الأنعام
- ٣- ﴿وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾ ١٠٣ التوبة
- ٤- ﴿قالوا يا شعيب أصلاتك﴾ ٨٧ هود
- ٥- ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده ندخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين﴾ ١٤ النساء
- ٦- ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ ١ الطلاق
- ٧- ﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾ ٢٧ المائدة
- ٨- ﴿وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون﴾ ٣١ النور
- ٩- ﴿ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون﴾ ١١ الحجرات
- ١٠- ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا﴾ ٨ التحريم
- ١١- ﴿إنه لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾ ٨٧ يوسف
- ١٢- ﴿ولن يترككم أعمالكم﴾ ٣٥ محمد
- ١٣- ﴿ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾ ٧ الزلزلة
- ١٤- ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ ١٧٩ البقرة
- ١٥- ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ تقدمت آية رقم (١٠)
- ١٦- ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ ٤٨ النساء
- ١٧- ﴿وليس التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت﴾ ١٨ النساء
- ١٨- ﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة﴾ ١٧ النساء
- ١٩- ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل﴾ ١٥٨ الأنعام
- ٢٠- ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم﴾ ٣٠ النور
- ٢١- ﴿يطاع يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور﴾ ١٨ ، ١٩ غافر

٢٢- ﴿وَلَا تَمْدَن عَيْنِيكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ١٣١ طه

٢٣- ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغِيرَ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بِهَتَانَا وَإِنَّمَا مِثْنَا﴾ ٥٨ الأحزاب

٢٤- ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ ١٠٤ آل عمران

٢٥- ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ ١٢ الحجرات

٢٦- ﴿فَجَعَلَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ ٦١ آل عمران

٢٧- ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ ١٠٥ النحل

٢٨- ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ ١٢ الحجرات

٢٩- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ كُلَّ مَخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ ١٨ لقمان

٣٠- ﴿إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ ٢٣ النحل

﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ ٣٥ غافر

٣١- ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ٦٩ القصص

٣٢- ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبَهُ

وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ..﴾ ٢٣

الجاثية

٣٣- ﴿وَمَنْ شَرٌّ مَّا حَاسِدٌ إِذَا حَسَدَ﴾ ٥ الفلق

٣٤- ﴿أَمْ يَحْسَدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ٥٤ النساء

٣٥- ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ ٣٢ النساء

٣٦- ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ ١١ الحجرات

٣٧- ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ ١ الهمزة

٣٨- ﴿يَا وَيْلَتَنَا مَالُ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يَقَادِرُ صَغِيرَةٌ وَلَا كَبِيرَةٌ إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ ٤٩

الكهف

٣٩- ﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾ ١١ الحجرات

٤٠- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ ١٨٨ البقرة

- ٤١- ﴿فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا﴾ ٥٩ مريم
- ٤٢- ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ ٥ الماعون
- ٤٣- ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين﴾ ٦٢ التوبة
- ٤٤- ﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه﴾ ٢٨ الكهف
- ٤٥- ﴿فلا يصدنك عنها من لا يؤمن بها﴾ ١٦ طه
- ٤٦- ﴿فأعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا﴾ ٢٩ النجم
- ٤٧- ﴿واتبع سبيل من أناب إلي﴾ ١٥ لقمان
- ٤٨- ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ ٤٣ النحل
- ٤٩- ﴿في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة﴾ ٤ المعارج
- ٥٠- ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾ ٥ البينة
- ٥١- ﴿فاغسلوا وجوهكم﴾ ٦ المائدة
- ٥٢- ﴿فاطهروا﴾ ٦ المائدة
- ٥٣- ﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾ ١٥ الحج
- ٥٤- ﴿يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ..﴾ ٦ المائدة
- ٥٥- ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ ٧٨ الحج
- ٥٦- ﴿فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا﴾ ٥٩ مريم تقدمت رقم (٤١)
- ٥٧- ﴿واقم الصلاة لذكري﴾ ١٤ طه
- ٥٨- ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض﴾ ١٠ الجمعة
- ٥٩- ﴿فإذا قرأت القرآن﴾ ٩٨ النحل
- ٦٠- ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ ٢٥٥ البقرة
- ٦١- ﴿قاتلهم الله﴾ ٣٠ التوبة

فهرس الأحادیث

فهرس الأحاديث والآثار حسب ترتيب ذكرها في الكتاب

- ١- كل أمر ذي بال .
- ٢- أقطع وأبتر .
- ٣- اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب .
- ٤- أنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر- صحيح مسلم .
- ٥- إن ابني هذا سيداً .
- ٦- قوموا إلى سيدكم .
- ٧- أسماء النبي ﷺ .
- ٨- نزول عيسى آخر الزمان .
- ٩- (إن الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون) .
- ١٠- (أقلعوا عن المعاصي قبل أن يأخذكم الله فيدعكم هتأبئاً)
- ١١- «وإذا أمرتكم بشيء فافعلوا منه ما استطعتم . .»
- ١٢- (وفي الخبر: لو أن رجلاً سجد حتى صارت جبهته مثل كركرة البعير) .
- ١٣- (توبوا إلى الله فإني أتوب إلى الله . .) .
- ١٤- (الندم توبة) .
- ١٥- (الحج عرفة) .
- ١٦- (كل ذنب عسى الله أن يعفو عنه إلا من مات كافراً أو قتل نفساً مؤمنة متعمداً) .
- ١٧- (الحدود كفارات لأهلها) .
- ١٨- (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) .
- ١٩- (إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر) .
- ٢٠- (إياكم والفحش، فإن الله لا يحب الفحش ولا التفاحش) .
- ٢١- (الجنة حرام على كل فاحش لا يدخلها) .
- ٢٢- (يا عائشة لو كان الفحش رجلاً لكان رجلاً سوء)
- ٢٣- (البذاءة والبيان شعبتان من شعب النفاق)
- ٢٤- (إن الله لا يحب الفاحش المتفاحش الصياح في الأسواق) .

- ٢٥- (إن التفحش والفحشاء ليسا من الإسلام في شيء ، وإن أحسن الناس إسلاما . .)
- ٢٦- (إن الله ييغض الفاحش والمتفحش البذي).
- ٢٧- (لا تحلفن بطلاق و لا بعناق فإنهما من أيمان الفساق).
- ٢٨- (من سر مسلما فكأنما يسر الله عز وجل ، ومن عظم مسلما مؤمنا فإنما يعظم الله).
- ٢٩- (ما من امرئ يخذل امرأ مسلما في موضع تهتك فيه حرمة ، وينقص فيه من عرضه إلا خذله الله . .)
- ٣٠- (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر).
- ٣١- (أيما امرئ قال لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما).
- ٣٢- «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده . . »
- ٣٣- (من دعى رجلا بالكفر أو قال عدو الله ، وليس كذلك إلا حار عليه).
- ٣٤- (عليك بتقوى الله وإن امرئ عيرك بشيء يعلمه فيك فلا تعيره . .)
- ٣٥- (المتسaban شيطانان يتكاذبان ويتهاثران).
- ٣٦- (المتسaban ما قالاه فهو على البادي حتى يعتدي المظلوم).
- ٣٧- (من أكبر الكبائر أن يسب الرجل والديه ، قالوا: يا رسول الله ، كيف يسب الرجل والديه).
- ٣٨- (لا تتبع النظرة النظرة فإن الأولى لك وليست لك الثانية).
- ٣٩- (العينان تزنيان وزناهما النظر).
- ٤٠- (لا يحل لمسلم أن ينظر لأخيه بنظرة تؤذيه ، ولا يحل لمسلم أن يروع مسلما).
- ٤١- (إن الله يكره إذاء المسلم).
- ٤٢- (يا معشر من أسلم بلسانه ، ولم يفض الإيمان إلى قلبه ، لا تؤذوا المسلمين ، ولا تعايروهم ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من يتبع عورة أخيه المسلم يتبع الله عورته ومن اتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته).
- ٤٣- (حرم الله من المؤمن دمه وماله وعرضه ، وأن لا يظن به إلا الخير).
- ٤٤- (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

٤٥- (إن في الجسد بضعة إن صلحت صلح الجسد كله ، وإن فسد فسد الجسد كله ألا وهي القلب).

٤٦- (يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك).

٤٧- (من أحب العرب فبحبي أحبهم).

٤٨- (إن الله تعالى يقول يوم القيامة، أين المتحابون لجلالي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي).

٤٩- (وجبت محبتي للمتحابين فيَّ والمتجالسين فيَّ والمتبادلين فيَّ المتزاورين فيَّ).

٥٠- (المتحابون في الله على منابر من نور في ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله).

٥١- (أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله).

٥٢- (تحببوا إلى الله ببغض أهل المعاصي ، وتقربوا إلى الله بالتباعد منهم ، والتمسوا رضى الله بسخطهم ، قالوا: يا رسول الله من نجالس؟ قال : جالسوا من يذكركم الله رؤيته ، ومن يزيد في علمكم كلامه ، ومن يرغبكم في الآخرة عمله).

٥٣- الأثر : عن ابن عمر رضي الله عنهما : (والله لو صمت نهار الا أفطره وقمت ليلا لا أنامه . وأنفقت مالي إعلانا في سبيل الله أموت يوم أموت وليس في قلبي حب لأهل طاعة الله ، وبغض لأهل معصيته ما نفعتني ذلك شيئا).

٥٤- (كان خلقه القرآن يرضى لرضائه ويغضب لغضبه).

٥٥- (لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليعمنكم الله بعذاب من عنده)، عند الآية : (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم).

٥٦- (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه يوشك أن يعمهم الله بعذاب).

٥٧- (إذا ظهرت البدع وسكت العالم فعليه لعنة الله).

٥٨- (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان).

٥٩- (أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها ، إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا وعد أخلف .)

٦٠- (إياكم والكذب فإنه مع الفجور، وهما في النار).

٦١- (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

٦٢- (من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد يوم القيامة بين شعيرتين وليس بعاقد).

٦٣- (من دعي إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام).

٦٤- (الغيبة أشد من الزنا ، قيل وكيف ، قال : لأن الزاني يتوب فيتوب الله عليه ، والذي يغتاب لا يتاب عليه حتى يستحل .)

٦٥- (لما عُرِجَ بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخبشون وجوههم وصدورهم ، فقلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم).

٦٦- (وفي الآثار : (وفي الخبر : الغيبة أشد من ثلاثين زنية في الإسلام) - (وفي خبر آخر : (إن أدنى الربا كمن يزني ، وإن أربى الربا غيبة المرء المسلم).

٦٧- (من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة فيه (له).

٦٨ (ومن قول عمر رضي الله عنه : (ليس لفاجر حرمة) وقعة عمر رضي الله عنه في التجسس على مرتكبي الكبائر.

٦٩- (أترعون عند ذكر الفاجر، إذا ذكر الفاجر بما فيه يحذره الناس).

٧٠- (ثلاثة لا غيبة فيهم الفاسق المعلن بفسقه، وشارب الخمر، والسلطان الجائر).

٧١- (شركم أيها الناس المشاؤون بالنميمة المفرقون بين الأحبة الباغون لأهل البر العثرة).

٧٢- (لا يدخل الجنة قتات).

٧٣- (لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر).

٧٤- (وفي الحديث القدسي : (الكبرياء رادئي فمن ناز عنه أدخلته النار).

٧٥- (لا يدخل الجنة من كان . . - إن الله جميل يحب الجمال الكبير بطر الحق وغمط الناس).

٧٦- (ثلاثة مهلكات ، شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب المرء بنفسه).

٧٧- (إن الله تعالى يقول أنا أغنى الأغنياء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه غيري فنصيبى له ، فإنى لأقبل إلا ما كان خالصاً).

٧٨- (من رأى رأى الله به ، ومن سمع سمع الله به).

٧٩- (لا حسد إلا في اثنتين).

٨٠- (لا تحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخواناً).

٨١- (إن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب).

٨٢- (من مات على حب آل محمد مات شهيداً ، ومن مات على بغضهم لم يشم رائحة الجنة).

٨٣- (ألا أنبئكم بشر الناس؟ قالوا: بلى يارسول الله، قال: من نزل وحده ومنع رفده وجلد عبده، ثم قال: ألا أنبئكم بشر من ذلك، قالوا: بلى يارسول الله).

قال: من يبغض الناس، ويبغضونه).

٨٤- (دب إليكم داء الأمم قبلكم البغضاء والحسد، هي الحالقة، حالقة الدين، لاحالقة الشعر، والذي نفس محمد بيده لاتؤمنوا حتى تحابوا، ألا أنبئكم بأمر إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم).

٨٥- (بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم).

٨٦- (كل شيء يلهو به الرجل فهو باطل إلا تأديبه فرسه ورميه بالقوس وملاعبة امرأته).

٨٧- (إن المستهزئين بالناس يفتح لهم باب إلى الجنة، فيقال لهم: هلم هلم، فيجيبى بكره وغمه، فإن آتاه أغلق دونه، فما يزال كذلك حتى إن الرجل ليفتح له الباب، فيقال له: هلم هلم، فلا يأتيه).

٨٨- (من غير أخاه بذنب قد تاب منه لم يميت حتى يعلمه).

٨٩- (لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه منه).

٩٠- (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا).

٩١- (حرمة مال المؤمن كحرمة دمه).

٩٢- (المسلم أخو المسلم لا يخنونه ولا يكذبه، ولا يحل له، كل المسلم على المسلم حرام عرضه . وماله ودمه، التقوى هاهنا بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم) البخاري ومسلم والترمذي واللفظ له.

٩٣- (من مشى إلى طعام ولم يدع إليه فقد دخل سارقاً وخرج مغيراً).

٩٤- (من شفع لأخيه شفاعاً فأهدى إليه هدية فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا).

٩٥- (من بلاغات المحاسبي: (لو أن رجلاً آتاه الله علماً فأخذ عليه طعاماً أو اشترى به ثمناً قليلاً فذلك يلجم بلجام من نار يوم القيامة على رؤوس الخلائق فيعذب حتى يفرغ إليه من الحساب).

(من عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب).

(من أكل بالدين والعلم ثمناً فإنما يأكل ناراً).

٩٦- عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: سألت النبي ﷺ عن قول الله عز وجل: ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ قال: (هم الذين يؤخرون الصلاة عن أوقاتها).

٩٧- (من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر).

٩٨- (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق).

٩٩- (المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل).

١٠٠- (لا ترضي أحداً بسخط الله).

١٠١- وفي الأثر عن علي رضي الله عنه: (من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً ومن أهان صاحب بدعة أمنه الله يوم الفزع الأكبر، ومن ألان له أو أكرمه أو لقيه ببشرى فقد استخف بما أنزل على محمد ﷺ).

١٠٢- (طلب العلم فريضة على كل مسلم).

١٠٣- (إذا رأيت العلماء مالوا إلى الدنيا وخالطوا أبناءها فافرضوهم، واهجروهم، فإنهم قد خانوا الله ورسوله).

- ١٠٤- (هل تدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لادرهم له ولامتاع. فقال: المفلس من أمتي الذي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وقذف هذا، أو أكل مال هذا، أو سفك دم هذا وضرب هذا، فيعطي هذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار).
- ١٠٥- (أيها الناس أبكوا، فإن لم تبكوا فتابكوا. فإن أهل النار يبكون حتى يصير في وجوههم الجداويل فتنفد الدموع وتقرح العيون حتى لو أن السفن أجريت فيها لجرت).
- ١٠٦- (إنما الأعمال بالنيات).
- ١٠٧- (لاصلاة لمن لاوضوء له، ولا وضوء لمن لم يسم الله عليه).
- ١٠٨- (كان النبي ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك).
- ١٠٩- (هذا وضوء لايقبل الله الصلاة بدونه).
- ١١٠- (من توضأ مرتين مرتين آتاه الله أجره مرتين).
- ١١١- (وتوضأ ﷺ ثلاثاً ثلاثاً، فقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي ووضوء أبي إبراهيم — عليه السلام — فمن زاد فقد أساء وتعدى وظلم).
- ١١٢- (تحت كل شعرة جناحه، فاغسلوا الشعر، وأنقوا البشرة).
- ١١٣- (إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ).
- ١١٤- (من أفضى بيده إلى فرجه ليس بينهما ستراً ولا حجاباً فقد وجب عليه الوضوء).
- ١١٥- (لايقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ).
- ١١٦- (الطواف بالبيت صلاة).
- ١١٧- (وأن لا تلمس القرآن إلا طاهراً).
- ١١٨- (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل).
- ١١٩- (إنما الماء من الماء).
- ١٢٠- (لاغسل عليه، فيمن يحتلم ولايجد بللاً).
- ١٢١- (يغتسل) فيمن يجد بللاً ولايذكر احتلاماً).

- ١٢٢- (اقرأ القرآن على كل حال ما لم تكن جنباً).
- ١٢٣- (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)
- ١٢٤- (كان ﷺ يعجبه التيامن في تعله وترجله وطهره وفي شأنه كله).
- ١٢٥- (المرأة تترك الصلاة نصف دهرها).
- ١٢٦- (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها)، لأن الله تعالى يقول: ﴿واقم الصلاة لذكركي﴾.
- ١٢٧- (ألا ليلغ شاهدكم غائبكم، لاتصلوا بعد الفجر إلا ركعتين).
- ١٢٨- (كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين).
- ١٢٩- (كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلّي ركعتين في بيته).
- ١٣٠- (لعن الله الناظر والمنظور إليه) يعني العورة.
- ١٣١- (إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلى أهله، استحيوا منهم وأكرمهم).
- ١٣٢- (مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها السلام والتسليم).
- ١٣٣- (صلوا كما رأيتموني أصلي).
- ١٣٤- (لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب).
- ١٣٥- (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فيه خداج ثلاثاً).
- ١٣٦- (ومكّن جبهتك من الأرض).
- ١٣٧- (لا صلاة لمن لم يصب أنفه من الأرض ما يصيب الجبين).
- ١٣٨- (ثم ارفع حتى تعتدل قائماً).
- ١٣٩- (أن النبي ﷺ أذنَ مرةً!).
- ١٤٠- (كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلّي إليها والناس من ورائه، وكان يفعل ذلك في السفر).
- ١٤١- (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان له أن يقف خيراً من أن يمر بين يديه - قال أبو النضر -: لا أدري: أربعين يوماً أو شهراً أو سنة).
- ١٤٢- (وروى البزار: مفسراً: بأربعين خريفاً).
- ١٤٣- (ورواه ابن أبي شيبة: (لكان أن يقف مائة عام).
- ١٤٤- (إنني نهيت أن أصلي إلى النائم والمتحدثين).

- ١٤٥- (إذا أَمَّنَ الإمام فأمنوا).
- ١٤٦- (إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه).
- ١٤٧- (أما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقمين أن يستجاب لكم).
- ١٤٨- (استحي من الله كما تستحي من صالح قومك).
- ١٤٩- (كان يطيل في الأولى ما لا يطيل في الثانية).
- ١٥٠- (إذا أم أحدكم فليخفف فإن فيهم المريض والضعيف وذو الحاجة).
- ١٥١- (إني أريد أن أطول القراءة فأسمع بكاء الصبي فأجز في صلاتي كراهة أن أشق على أمه).
- ١٥٢- (اركع حتى تطمئن راکعاً) تقدم. متفق عليه.
- ١٥٣- (ثم يتخير من المسألة ما أحب . . .).
- ١٥٤- (هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد).
- ١٥٥- (لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في الصلاة ما لم يلتفت، فإن التفت انصرف عنه).
- ١٥٦- (صلاة الليل جهراً، وصلاة النهار عجباً)؟!.
- ١٥٧- (لو خشع قلبه لخشعت جوارحه).
- ١٥٨- (ليس للعبد من صلاته إلا ما عَقَلَ منها).
- ١٥٩- (إن العبد ليصلي الصلاة فلا يكتب له نصفها، ثلثها، ربعها . . .).
- ١٦٠- (كادت تفتني في الصلاة . . .).
- ١٦١- (وقال عمر: إني لأجهز الجيش في الصلاة . . .).
- ١٦٢- (صلي، قائماً فإن لم تستطع فعلى جنبك . . . فإن لم تستطع فمستلقياً . . .).
- ١٦٣- (من صلى واقفاً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم).
- ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد).
- ١٦٤- (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، فإنه يقول: وأقم الصلاة لذكري).

١٦٥- (عن عبد الله بن بُحينة قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات، ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه، فلما قضى صلاته، ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل السلام ثم سلم).

١٦٦- (صلى النبي ﷺ — الظهر خمساً . فلما سلم قيل له: أزيد في الصلاة؟

قال: وما ذلك؟ قالوا له: صليت خمساً. فسجد سجدتين).

١٦٧- (إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدرى كم صلى أثلاثاً أم أربعاً، فليطرح الشك، وليُبَيِّنْ على ما استيقن، ثم يسجد قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان).

١٦٨- (من نابه شيء في صلاته فليسبح للنائبة التي تنوبه).

١٦٩- (إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه، وليداره ما استطاع، فإن أبا فليقاتله، فإنما هو شيطان).

١٧٠- (الإمام ضامن).

١٧١- (لا وتران في ليلة).

١٧٢- (صلاة الليل مثني مثني).

١٧٣- (ليس على من خلف الإمام سهو، فإن سهى فعليه وعلى من خلفه).

١٧٤- (من نابه شيء في صلاته فليسبح).

١٧٥- (حديث ذي اليمين . . .).

فهارس المجلد والإعلام

الكتب التي وردت في الشرح

- الشفا للقاضي عياض .
- أم البراهين .
- عقيدة ابن الحاجب .
- النخبة العليا .
- شرح الوسطى .
- كتاب الإحياء .
- تذكرة المسيلي .
- ح الخطاب؟! .
- كفاية المريد، شرح سيدي محمد السنوسي .
- العتية .
- البيان والتحصيل لابن رشد .
- ق . . . ؟!
- الرسالة لابن أبي زيد القيرواني .
- حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني .
- شرح مسلم للنووي .
- شرح مسلم للأبي .
- الجواهر الحسان .
- الكلم الفارقة في الحكم الحقيقية .
- كتاب الصلاة للحكيم الترمذي .
- الترمذي — السنن .
- التمهيد لابن عبد البر .
- الموطأ للإمام مالك .
- شرح الرسالة للتناي .
- بهجة المجالس لابن عبد البر .
- الفروق للقرافي .

- الحكم لابن عطاء الله .
- المنهاج للغزالي .
- إحياء علوم الدين للغزالي .
- الترغيب والترهيب للمنذري .
- شرح الهوارية للمشذلي .
- شرح البرهان للجويني أبي المعالي للأبياني .
- التلخيص .
- التوضيح .
- الجلاب - مجهول الجلاب .
- مختصر خليل بن إسحاق .
- تهذيب الطالب لعبد الحق .
- المدونة .
- شرح ابن ناجي على المدونة .
- القواعد المنسوبة لعياض .
- الشامل .
- شرح الرسالة لأبي الحسن .
- شرح ابن بشير على بن الجلاب .
- الذخيرة للقرافي .
- مختصر خليل بن إسحاق .
- كتاب ابن القصار .
- صحيح ابن حبان .
- الطراز - صاحب الطراز .
- صاحب الحلل = الحلل .
- قول مالك : في المختصر ؟
- مختصر الوقار .
- القبس - صاحب القبس .
- التبيهات .

- الطليطلي - كتاب .
- النكت .
- البزار .
- ابن أبي شيبة .
- الإكمال .
- قوت القلوب .

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام حسب ذكرهم في الكتاب

- أبو العباس المرسي .
- القلشاني .
- سبيويه .
- الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
- سعد بن معاذ رضي الله عنه .
- التتائي .
- ابن المنير .
- مالك بن أنس رضي الله عنه .
- القاضي عياض .
- أبو ذر الغفاري رضي الله عنه .
- ابن عطية الأندلسي .
- ابن رشد الجد .
- أبو الحسن الأشعري .
- الغزالي .
- أبو محمد ابن أبي جمرة .
- ابن الحاجب .
- أبو منصور الماتريدي .
- سعد الدين التفتازاني .
- أبو عبد الرحمن الصقلي .
- ابن عباس رضي الله عنه .
- ابن عرفة .
- الباجي .
- المسيلي .
- المتعزاني .

- سيدي محمد السنوسي .
- ابن ناجي .
- ابن عمر رضي الله عنهما .
- أبو هريرة رضي الله عنه .
- علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
- مجاهد .
- أبو الحسن الشاذلي .
- أبو نعيم صاحب الحلية .
- أحمد زروق .
- النووي - سيدي محي الدين النووي .
- الأبي .
- عمر بن الخطاب .
- الفاكهاني .
- ابن عبد البر .
- القرافي .
- الإمام الشافعي .
- ابن عطاء الله .
- أحمد بن أبي الحواري .
- سهل بن عبد الله التستري .
- أبو الخير .
- إبراهيم بن أدهم .
- معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه .
- سيدي عبد الله بن الحاج .
- أبي يزيد .
- الثعلبي .
- الزهراوي .
- معاذ بن جبل رضي الله عنه .

- ابن وهب .
- داود الظاهري .
- ابن القطان .
- ابن القاسم .
- ابن شعبان .
- القرطبي .
- التاذلي .
- ابن العربي .
- المحاسبي .
- سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .
- المنذري — الحافظ عبد العظيم .
- محمد بن حزم .
- عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .
- جابر بن عبد الله رضي الله عنه .
- عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .
- أبو الدرداء رضي الله عنه .
- أحمد بن حنبل .
- إسحاق بن راهوية .
- عبد الله بن المبارك .
- النخعي .
- الحكم .
- ابن عينة .
- أيوب السختياني .
- أبو داود الطيالسي .
- أبو بكر بن أبي شيبة .
- زهير بن حرب .
- ابن المسيب .

- الشيخ أبو مدين .
- المشذالي .
- الأبياني .
- أبو المعالي الجويني صاحب البرهان .
- المازري .
- ابن شاس .
- ابن الحاجب .
- ابن بشير .
- القابسي .
- ابن زياد .
- ابن الجلاب .
- ابن يونس .
- سند .
- عبد الحق .
- اللخمي .
- البرزلي .
- ابن عبد السلام .
- ابن هارون .
- أشهب .
- ابن الحارث .
- ابن غافق .
- ابن زرقون .
- المتيوي — السيوري .
- تقي الدين .
- البساطي .
- ابن حبيب .
- الأفقهي .

- ابن عبد الحكم - محمد بن عبد الحكم .
- أحمد بن داود .
- ابن بزيمة .
- الشيباني .
- ابن الفرّج .
- سحنون
- يحيى بن عمر .
- ابن فرحون .
- التونسي .
- الشعبي .
- الطبري .
- أصبغ .
- محمد .
- محمد بن خالد .
- ابن جماعة .
- ابن مسلمة .
- ابن الماجشون .
- ابن لبابة .
- الأبهري .
- البرقي عن أشهب .
- مطرف .
- عبد الوهاب .
- موسى - عن ابن القاسم .
- ابن عيشون .
- صاحب التنيّهات .
- الواقدي عن مالك .
- ابن كنانة .

- الطليطلي .
- علي .
- عيسى بن دينار .
- أبو مصعب .
- بهرام .
- ابن القصار .
- أبو مهدي .
- العتيبي .
- ابن نافع .
- ابن حارث .
- أبو محمد صالح .
- العز بن عبد السلام الشافعي .
- أبو طالب المكي الحنبلي .
- البلالي - سيدي عبد الله البلالي .
- أبو الحسن الصغير .
- عمران بن حصين .
- ابن سنجر .
- المواز .
- أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي ثم التلمساني .
- القرينان .
- ابن عات .
- عبد الملك .
- المغيرة .
- ابن قداح .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٦	تميز هذا الشرح زماناً ومكاناً ومادة
٧	أصل المخطوطة وعمل المحقق في إخراجها
١٢	ترجمة الإمام الأخضري مؤلف المتن
١٤	ترجمة الشيخ الفليسي الشارح
١٧	النص المحقق
١٩	مقدمة الشرح
١٩	الحمد والشكر والفرق بينهما
٢١	معنى الرب
٢٢	الصلاة على النبي ﷺ وماورد فيها
٢٥	أول مايجب على المكلف
٢٨	وجوب المحافظة على حدود الله تعالى
٢٩	وجوب التوبة وماورد فيها
٣٠	شروط التوبة
٣٧	وجوب التوبة على الفور
٣٨	وجوب حفظ اللسان
٤٠	تحريم أذية المسلمين
٤٢	وجوب حفظ البصر عن الحرام
٤٥	تحريم أذية المسلم ولو بالنظر المؤذي
٤٥	وجوب حفظ الجوارح من الحرام
٤٦	وجوب الحب والبغض في الله تعالى
٤٧	وجوب البغض والرضى في ذات الله تعالى

٤٨	وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٥٠	تحريم الكذب وما جاء فيه من الوعيد
٥٣	تحريم الغيبة وأنها من الكبائر
٥٥	تحريم النميمة والتغليظ فيها
٥٥	تحريم الكبر وما جاء فيه من الوعيد
٥٦	تحريم العُجب ومظاهره المذمومة
٥٧ - ٥٩	تحريم السمعة وأضرارها على المرأي
٦٠	تحريم الحسد والوعيد الشديد فيه
٦١	تحريم بغض المسلم بدون سبب شرعي
٦٢	تحريم رؤية الفضل على الغير وأسبابها
٦٣	تحريم الهمز واللمز
٦٣	تحريم العبث وما يباح منه
٦٤	تحريم السخرية وأنها من كبائر الذنوب
٦٥	تحريم الزنا وأنه فاحشة
٦٥	تحريم النظر إلى المرأة الأجنبية
٦٦	تحريم التلذذ بكلام الأجنبية
٦٦	تحريم أكل أموال الناس بغير طيب نفس
٦٨	تحريم الأكل بالشفاعة والسعي في المصالح
٦٨	تحريم أكل أموال الناس بالدين والتظاهر به
٧٠	تحريم تأخير الصلاة عن وقتها وما فيه من الوعيد
٧١	تحريم صحبة الفاسق أمجالسته بغير عذر شرعي أو ضرورة
	وجوب طلب العلم وأنه لا يحل للمسلم أن يفعل فعلاً حتى
٧٣	يعلم حكم الله فيه
	وجوب سؤال العلماء عند المتوال والمشكلات إذا كان جاهلاً
٧٤	بحكمها

- وجوب الاقتداء بالعلماء العالمين العاملين المتبعين للهدي النبوي ٧٤
- وجوب إصلاح النفس والأهل والكف عن ضياع العمر حتى الإفلاس ٧٦
- وجوب الاعتبار بحال المفلسين الذين ضاعت أعمارهم في العصيان والسوء ٧٧
- طول بكاء العصاة وشدة ندمهم يوم القيامة ٧٨
- فصل في الطهارة ٧٩
- أقسام الطهارة ٨١
- الماء وما يتطهر به، أنواع المياه ٨١
- الذي لا يغير الماء الطاهر من تراب وحمأة ٨٢
- وجوب فصل غسل النجاسة إذا عرف محلها ٨٣
- حكم الثوب إذا التبست النجاسة في محل منه ٨٤
- الشك في إصابة النجاسة للثوب والمكان والبدن ٨٤
- النضح عند الشك في إصابة النجاسة ٨٥
- تذكر النجاسة في الصلاة ٨٥
- الصلاة بالنجاسة عند النسيان ٨٦
- فرائض الوضوء ٨٦
- أمر تجب مع الذكر والقدرة ٨٧
- سنن الوضوء وتنبهات مهمة معها ٩٠
- العمل في المنسي من أعضاء الوضوء وما يفعل فيه ٩٣
- ترك السنن في الوضوء والحكم فيه ٩٤
- نسيان لمعة من أعضاء الوضوء ٩٥
- نسيان المضمضة والاستنشاق ٩٦
- فضائل الوضوء ومندوباته مع ذكر التنبهات عليها ٩٦

١٠١	وجوب تخليل أصابع اليدين واستجابة في أصابع الرجلين
١٠٢	وجوب تخليل اللحية الخفيفة في الوضوء دون الكثيفة
١٠٣	نواقض الوضوء وتشمل على فوائد
١٠٩	موانع الحدث الأصغر
١١١	كفر أو فسق من صلى بلا وضوء عامداً
١١١	الغسل
١١٢	موجبات الغسل من جنابة وحيض ونفاس
١١٥	فرائض الغسل
١١٦	سنن الغسل
١١٧	فضائل الغسل ومستحباته
١١٩	موانع الحدث الأكبر
١٢٠	فصل في التيمم
١٢١	من يجوز له التيمم
١٢٢	فرائض التيمم
١٢٤	مايتيمم عليه من تراب وصعيد
١٢٦	سنن التيمم
١٢٧	فضائل التيمم
١٢٧	نواقض التيمم
١٢٨	مايستباح بالتيمم
١٣٠	فصل في الحيض
١٣٢	موانع الحيض
١٣٣	فصل في النفاس وأحكامه
١٣٤	فصل في أوقات الصلاة
١٣٧	أوقات النهي عن النوافل
١٤٠	شروط الصلاة

١٤١	وجوب سترة العود، وعورة الرجل والأمة والحرة
١٤٢	وجوب استقبال القبلة، وحكم من أخطأ القبلة
١٤٦	فرائض الصلاة
١٥٠	سنن الصلاة
١٥٩	فضائل الصلاة ومندوباتها
١٦٥	مكروهات الصلاة
١٦٨	الخشوع في الصلاة ومجاهدة النفس على حصوله
١٧١	أداء الصلاة في الصبحة والمرض وأحوال المصلي وأداء النوافل
١٧٤	وجوب قضاء الفرائض من صلاة الفرض
١٧٨	فصل في السهو
	متى يكون القبلي ومتى يكون سجود البعدي
١٧٩ - ١٨٠	اجتماع النقص والزيادة
	لا سجود للفضائل والفريضة لا يجزيه السجود عنها
١٨٣	الشك في كمال الصلاة
	ما تبطل به الصلاة
١٨٤	ترك الموسوس الوسوسة من قلبه
١٨٧	الضحك في الصلاة
١٨٨	الشك في الحدث في الصلاة والتفكر في ذلك
١٩٢	الصلاة بالحرير والذهب وفعل المحرم في الصلاة
١٩٢	الالتفات في الصلاة
١٩٣	النعاس في الصلاة والنوم فيها
١٩٤	القراءة في الصلاة ووجوب كمال الفاتحة
١٩٥	أحكام الفتح على الإمام
١٩٥	التحذير من التفكر في أمور الدنيا في الصلاة
١٩٦	القيء في الصلاة

١٩٧	ما يحمله الإمام عن المأموم في الصلاة من سهو
١٩٨	حكم من تعذرت عليه متابعة الإمام
١٩٨	العمل الكثير في الصلاة
١٩٩	الشك أو السهو في النوافل
٢٠١	متى يسجد المسبوق مع الإمام؟
٢٠٢	متى يكون المسبوق كالفذ في سهوه؟
٢٠٤	الرجوع للركن من ركن عند تذكره
٢٠٦	الفرق بين السهو في الفرائض والنوافل
٢٠٨	إذا سهى الإمام وسبح به من خلفه
٢١٣	جواز الكلام في الصلاة لإصلاحها بقدر الحاجة
٢١٩	الفهارس العامة
٢٢١ - ٢٢٤	فهرس الآيات
٢٢٥ - ٢٣٥	فهرس الأحاديث
٢٣٨ - ٢٤٠	فهارس الكتب
٢٤١ - ٢٤٧	الإعلام
٢٤٩ - ٢٥٦	فهرس الموضوعات

والله رضى فيها عن الفوجين كما تقول الثاني ومعه شيء كما هو أو اجتمع به
 معنى الثاني كما قيل منعه للشيطان وقيل انشأه للتعويض وفيه تشفير بدعي
 المستقر فالأثر رتبة وحكم هن، انشأه السنية وفالشيء به، انشأه حب
 وفيه، انشأه في الصلاة عز الأصلي في اهتد ما روى ان شأه رضى الله
 تعالى عنه كما قال ابنه، صلى الله عليه وسلم عن انشأه في الصلاة وفيه التسو
 اختل من تحله الشيطان من صلاة العبد وفيه، انشأه ما روى ان الله مفضل على
 العبد وهو في الصلاة من يتبعه فبالا فالتفت انصب منه وجوه في رتبة ما لم
 ينزل عليه، انه يصيح في مستدبر اللقطة كرقعة العنبر ثم تغيبه الغيب
 في الصلاة وفيه، انشأه من انشأه تبتك وسيل منه عز انشأه من
 سعة السلام انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 ينشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 فليد مع ربه وهو حسن قال النبي صلى الله عليه وسلم انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 ويضح الصلي بصره انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 او موضع تصويره وفيه انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 فتح عبيده انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 روى عن عائشة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 خريفي انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 البرونة في انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 وعن مالك ايضا انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 كما تبتك انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 بين انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة
 كلام انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة انشأه في الصلاة



والله والمارزج
 نقل عنه ايضا
 ام
 قلت وفيه انشأه في الصلاة
 الصلاة في انشأه في الصلاة
 ام

اذ القبلت في جنة كمال بطريقين من يفتقد احدهما في القبلة ولا يصلي
 وراء المشرك ان كان متعلما ان الله يغير صلاته ان يغير في روية ابن قبايح
 لا يغير صلاة الفريضة خير ذوق الله طوبى للمؤمنين ان جوا في قوله انقضى
 تعليله قال مولود بغيره ثم بعد ان سنة اربعة ومئتين في بعض الاماكن
 في كل اثنين في المبرور ثم انعم وحسن شوقه وتوفيقه في روية ما تقدم
 في الامم في انعم البغية المنعم في كماله في روية القصير كقوله لنفسه ولما في
 الحجاز في روية الله بغيره وكان في روية من شئنه في روية
 في اثنين في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

في روية من شئنه في روية من شئنه في روية من شئنه في روية

